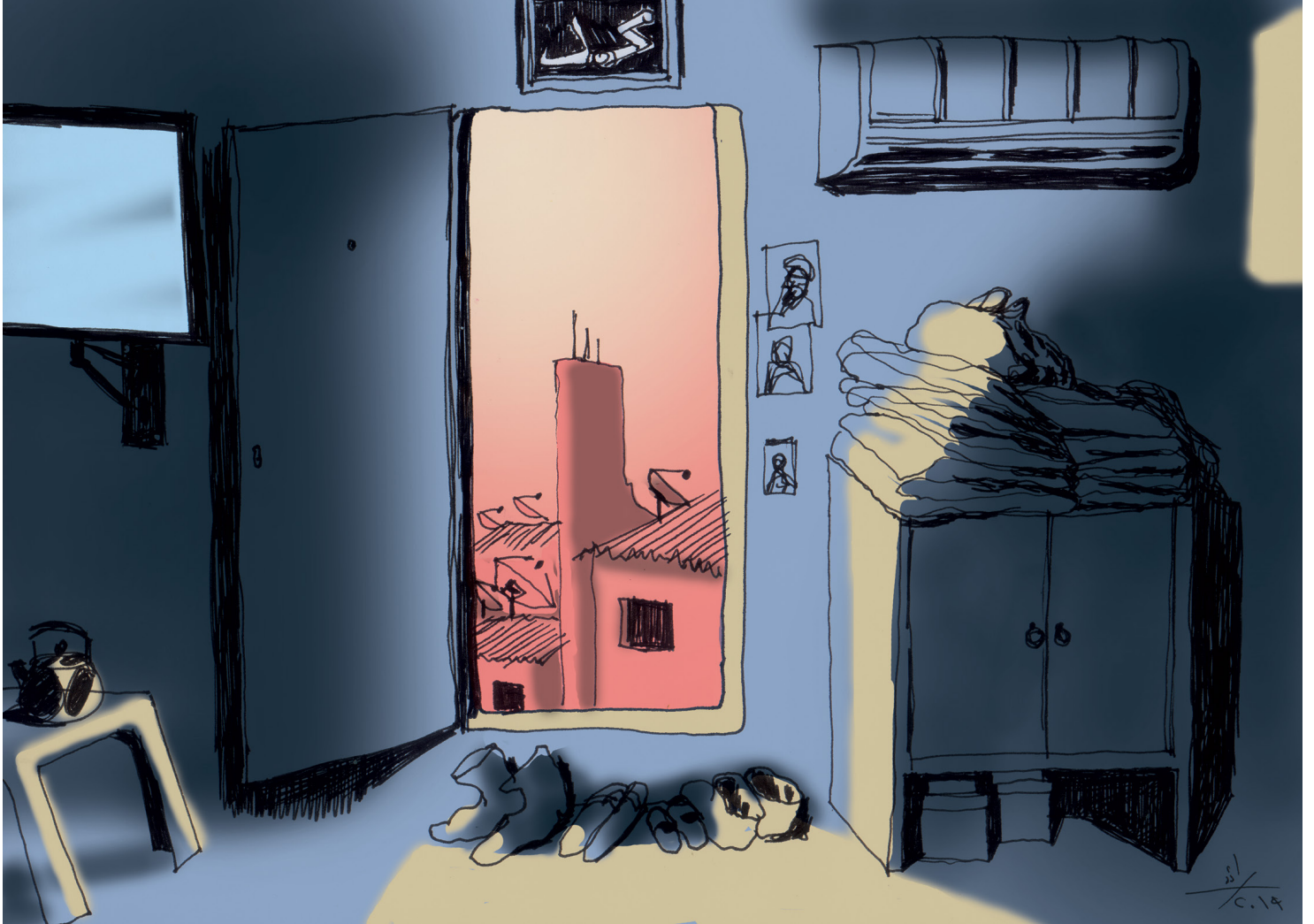


# العشوائيات



## تقديم

3 ..... إشكاليات في مقارنة دراسة العشوائيات

## مصر

5 ..... علي الرجال | عن العشوائيات في مصر: عساكر وفقراء وعصابات وعمران  
19 ..... حسام ربيع | المنيب.. حي سقط من حسابات الدولة ورسم قانونه الخاص

## الجزائر

28 ..... غنية موفق | الموارد والرجاء: العشوائيات في الجزائر

## السودان

36 ..... شمائل النور | عشوائيات الخرطوم: على حافة الحياة

## اليمن

44 ..... لطف الصراري | المهمشون في اليمن.. اغتراب في أدنى الهامش

## تونس

54 ..... محمد رامي عبد المولى | عشوائيات تونس غير المرئية: منطقة "الغابة" في مدينة صفاقس

## المغرب

63 ..... سعيد ولفقيه | هوامش أكادير المغربية: عشوائيات وتجمعات سكنية هجينة  
71 ..... عبد الرحمن رشيق | الإيكولوجيا العمرانية وعلاقات الجوار والهاجس الأمني: مدينة الدار البيضاء نموذجاً

## العراق

79 ..... عمر الجفال | العشوائيات في بغداد: أوطان في كل مكان  
88 ..... ليث ناطق | العشوائيات في العراق.. مدن المنسيين المنسية  
93 ..... زاهر موسى | حملة "هدم" التجاوزات في العراق.. الشرارة التي لسعت الملايين

• لوحات الدفتر: رائد شرف

• ترجمة النص الفرنسي إلى العربية: محمد رامي عبد المولى

محتوى هذه المطبوعة هو مسؤولية السفري العريب وال يعّ ب بالضرورة عن موقف مؤسسة روزا لكسمبورغ.

تم دعم هذه المطبوعة من قبل مؤسسة روزا لكسمبورغ.  
يمكن استخدام محتوى المطبوعة أو جزء منه طالما تتم  
نسبته للمصدر.

**ROSA  
LUXEMBURG  
STIFTUNG**  
مكتب شمال إفريقيا  
North Africa Office

العربي  
**السفير**

يصدر عن جمعية تقاطعات  
www.assafirarabi.com

# إشكاليات في مقارنة دراسة العشوائيات

نحن لا ندرس مجتمعات العشوائيات لأنها "أكزوتيكية" أو غريبة، ولا لأنها تتناول ما يُفترض أنه بيئة أكثر الجماعات بؤساً. بل لأن هذه المجتمعات توفر عينة قد تكون كاشفة للحظات التحول، أو لكيفية تشكّل علاقات اجتماعية جديدة، أو لكيفية تحوّل تلك القديمة وتغيّرها. وفي العشوائيات لا ننظر إلى المتروكين لمصيرهم فحسب، وكيفية تدبرهم لأموالهم، بل نتلمّس الخط البياني للتغيرات التي لحقت بالبلاد: حروبها، نزوحاتها وهجراتها، اندثار مجالات إنتاج بعينها كانت قائمة فيها، استمرار حضور وفعل تراتيبات مرتبطة بالتمييز على أساس اللون أو الدين أو المنشأ الاجتماعي، العلاقة بين السلطة والمجتمع، السياسة...

فقد انضمت إلى الأحياء العشوائية التي أحاطت منذ سبعينات القرن الفائت (على الأقل، أو أحيانا قبل ذلك) بالمدن الكبرى في منطقتنا - كعلامةٍ على الاستعصاء الذي لحق بمشاريع التحرر الوطني وتحقيق الذات، أي توفير الحياة الكريمة للمواطنين - أحياءٌ جديدة شكّلها على الأغلب تسارع وتيرة الهجرات من الريف، مع التغيرات التي لحقت بأهواط الزراعة ومملكية الأرض أو بحيازتها، ومع موجات الجفاف، ومع إهمال الريف وتهميشه بما يخص كل الخدمات، وكذلك مع الحروب والنزاعات على أشكالها. ولكن مصدر ساكني العشوائيات ليس الريف فحسب، وهذه فرضية تستحق الفحص.

تبدو العشوائيات مكوّنة من كتل بشرية "مُقتلعة" من بيئاتها الأصلية، أو مُتشكّلة من خارج السياق الطبيعي الافتراضي لنمو السكن (يعني أنها ليست توسّعاً متسقاً للمدن التي تطرد باستمرار الأفقر إلى الأطراف، أو ما يسمى Gentrification). فتبدو تلك الكتل البشرية "فائضة عن الحاجة"، تعيش في البطالة أو من العمل الهش. وهي "غير ملحوظة" رسمياً في البنية الجديدة للاقتصادات القائمة، ولكنها تُستغل من قبلها ومن قبل السلطات "الشرعية" باتجاهات شتى.

فهناك أولاً استراتيجيات سلطوية لإدارتها والتحكم فيها، تتداخل فيها الإحاطة والعزل، بالقمع العاري الذي يهدف إلى الضبط أو حتى إلى الإزالة، وهناك كذلك الوصم (منبع "المطرطين" أو "الجانحين" أو "الحتالة" الخ..). وهناك من جهة أخرى التوظيف في خدمة أغراض متنوعة: كيدٍ عاملة رخيصة وغير نظامية أو لتنفيذ الأعمال غير "المشروعة" (توزيع مخدرات، تهريب بضائع، بلطجة، قمع تظاهرات..)

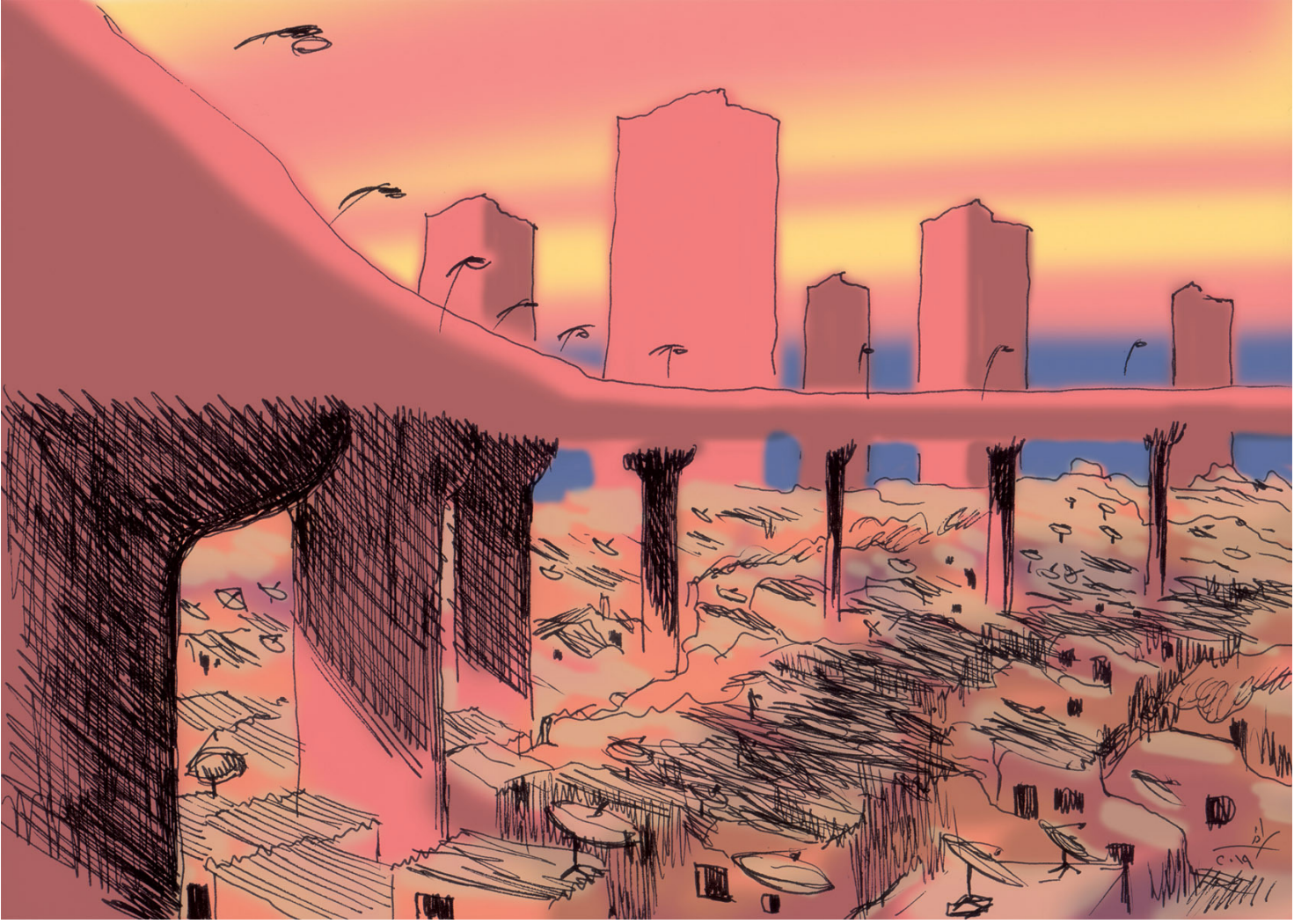
وبمقابل هذه العشوائيات، تنبت وتتكاثر المدن الجديدة والأحياء المسيجة الفخمة (Compounds). وبالعكس الظاهر، يرتبط نمو القطبين النقيضين، العشوائيات والمدن الفخمة المسيجة، بعلاقة تراسلية وطيدة.

نتفحص الحياة في هذه العشوائيات. وقد يتم اختيار أحياء "شرعية" بنيت على عجل لاستيعاب الفائض السكاني المُفقر (كما في الجزائر مثلاً)، ثم "نُسيت" فصارت بحكم العشوائية، بغض النظر عن الشروط الأصلية للتملك أو الحيازة.

ندرس العمارة في الحيز المختار، والعلاقات المنسوجة واليوميات، والتنظيم الاجتماعي الذي تنتجه هذه التجمعات أو الذي تتأقلم معه بحكم الإجباريات (سواء الناعمة أو القسرية)، وآليات ضبطها وتسييرها، ومن هي الجهات التي تقوم بذلك، وأشكال توظيف أبنائها أو الاستفادة منهم على مختلف الصعد، في الاقتصاد كما في الاجتماع والسياسة.. ليس تناول العشوائيات مبحثاً في المدن أو في الأرياف، بل في هذا المجتمع "الثالث"، الذي لا يُختصر وضعه بأنه سيرورة "تريف" المدينة أو "تمدين" الريفين. وهو مجتمع "هجين" بمعنى تشكّله من عناصر من المدينة والريف، ولكنها مُحوّرة بحكم الضرورات، وملائمة شروط الحياة فيه وعلاقته مع محيطاته المتعددة. ونسعى لتقديم لمحة ليست استاتيكية جامدة.



فلسطين



## عن العشوائيات في مصر: عساكر وفقراء وعصابات وعمران

علي الرّجال

باحث في علم الاجتماع السياسي متخصص في الدراسات الأمنية، من مصر

وصل عدد سكان العشوائيات إلى 15 مليون نسمة في 2008 أي أنهم  
40 في المئة من سكان المدن في مصر. وأغلب المناطق العشوائية هي  
امتداد لبعض المناطق الشعبية.

يرفض بعض الباحثين والباحثات استخدام مصطلح "العشوائيات" لما يحمل من مدلولات سيئة، وخطرة أحياناً، إذ تمت شيطنة هذه المناطق، وأصبح اللفظ نفسه مبرراً لتنكيل الدولة وللسخرية من سكان هذه العواصم الجديدة. كما أنه يصعب وصف أكثر من 39 في المئة (بحسب الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء) من الحيز المدني في مصر بالعشوائيات. ولكن استخدام التعبير هنا يهدف إلى تفكيكه، وإلى فهم سبب تشكُّله عبر عقود مختلفة، وكيفية تحوُّل بعض المناطق الشعبية إلى مناطق عشوائية. بل قد يصح استخدام المصطلح نفسه لوصف ما يمكن تسميته بـ"العشوائية المترفة". فواقع العمران المصري المدني في أغلبه عشوائي!

في 2008، بعد حادث سقوط صخرة الدويقة على سكان الحي، تم تأسيس صندوق تطوير العشوائيات بقرار رئاسي ليتبع الصندوق مجلس الوزراء، وفي العام نفسه خرج "قانون البناء الموحد"، وقامت السلطة بتقسيم المناطق العشوائية إلى ثلاثة تصنيفات: مناطق خطرة وغير آمنة (وداخل هذا التصنيف تنقسم المناطق الخطرة إلى أربع درجات من الخطورة)، ومناطق غير مخططة، ومناطق غير صحية. وقد وصل عدد سكان العشوائيات إلى 15 مليون نسمة في 2008 (1) أي أنهم 40 في المئة من سكان المدن. وتحتل محافظة الإسكندرية المركز الأول من حيث انتشار العشوائيات، حيث بلغت مساحة المناطق العشوائية فيها 20.1 ألف فدان بنسبة 12.5 في المئة من إجمالي مساحتها.

وطبقاً لتقرير "المفوضية المصرية للحقوق والحريات" (2):

- يوجد بمصر 24 منطقة مهددة لحياة الإنسان (خطورة من الدرجة الأولى) فيها ما يقارب 23 ألف وحدة سكنية، وتقع على مساحة تتجاوز 575 فدانا.

- بلغ عدد المناطق غير الآمنة (خطورة من الدرجة الثانية) 247 منطقة، فيها أكثر من 114 ألف وحدة سكنية، وتقع على مساحة تتجاوز 2163 فدانا.

- بلغ عدد المناطق غير الآمنة (خطورة من الدرجة الثالثة) 60 منطقة، فيها ما يزيد على 48 ألف وحدة سكنية، وتقع على مساحة تتجاوز 1127 فدانا.

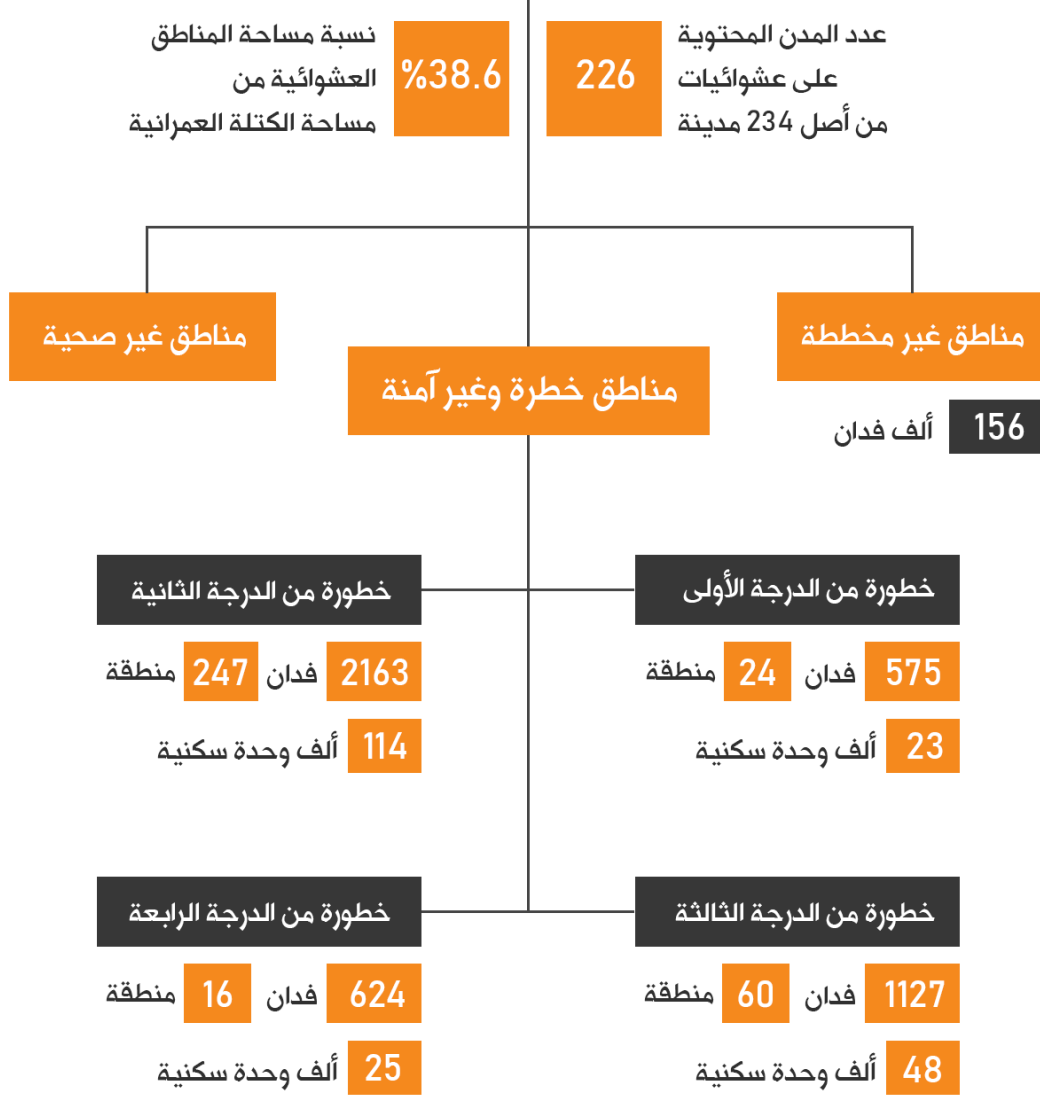
- يوجد 16 منطقة (خطورة من الدرجة الرابعة) فيها أكثر من 25 ألف وحدة سكنية، وتتجاوز مساحتها 624 فدانا.

- إجمالي نسبة مساحة المناطق العشوائية 38.60 في المئة من إجمالي مساحة الكتلة العمرانية.

- إجمالي عدد المدن المحتوية على مناطق عشوائية 226 مدينة مصرية من أصل 234 مدينة، أي أنه لا يوجد سوى 8 مدن خالية من العشوائيات.

- إجمالي مساحة المناطق العشوائية غير المخططة 156 ألف فدانا، بينما إجمالي المناطق العشوائية غير الآمنة 4500 فدان.

## المناطق العشوائية في مصر



### كيف يمكن أن نفهم العشوائيات في مصر؟

لمصر تاريخ طويل مع العشوائيات يعود إلى بدايات القرن العشرين. ولكن ما نعرفه اليوم وما نراه في الحيز المديني هو نتاج أواخر الستينات منه، وأما تبلوره الجاد فكان مع الثمانينات والتسعينات. يقول عالم الاجتماع آصف بيّات أن العشوائيات بشكلها الحالي ليست نتاج هجرة من الريف إلى المدينة في المقام الأول، ولكنها هجرة من المدينة إلى المدينة (3). فطبقاً للاحصائيات التي اعتمدا عليها، فمعدلات الهجرة من الريف إلى المدينة انخفضت، وهو ما يفسّر ظهور وانفجار العشوائيات داخل المحافظات الريفية المختلفة في الدلتا والصعيد. وبالتالي فالعشوائيات ليست جزءاً دخلياً على المدينة أو جزءاً خارجاً عنها، ولكنها تمهد طبيعي لعموم السكان من الفقراء ومتوسطي الدخل.

مصر بلد كبير وفقير، ولهذا "نجت" 8 مدن فقط من حضور المناطق العشوائية، وهي موزعة كالتالي: مدينتان بمحافظة السويس، ومثلهما بالشرقية، وثلاث مدن بكفر الشيخ، ومدينة واحدة بمحافظة الجيزة.

## تمدد المناطق الشعبية

المطرية وعين شمس وإمبابة وباشتين ودار السلام بالقاهرة، وكذلك أبو سليمان والعواید والحضرة الجديدة بالإسكندرية، بكل ما تحمله هذه المناطق من عزب ("العزبة" تشبه قرية صغيرة لتجمع سكاني، ولكن بعض هذه العزب داخل العشوائيات أو المكونة لمنطقة عشوائية يمكن أن تكون ضخمة المساحة والعدد السكاني) وعشوائيات داخل العشوائيات، كلها نتاج للتمدد الطبيعي للحيز المديني، سواء على أراضٍ صحراوية أو زراعية أو خليط من الأراضي الزراعية و"الهيش" و"الخص" (أشبه بالأشواك والنباتات المؤذية التي تنتشر في الأرض الزراعية). والنقلات الكبرى لتضخم هذه المناطق جاء مع الثمانينات الفائتة بسبب الهجرة داخل المدينة نفسها.

ولكن الأصول الريفية والصعيدية والعرباوية مهمة جداً، ليس من منطلق أن تضخم العشوائيات نتاج هذه الهجرة، ولكن لأن هذه الخلفيات ستصوغ طبيعة العلاقات الاجتماعية بهذه المناطق الجديدة. فجانب كبير من المناطق العشوائية تشكّل من مجموعات من العرب تمّ الحكم عليها بالتهجير من مناطقها الشعبية القديمة، أو تمّ خلوعها أو "تشميسها" (التشميس والخلع هما مرادفان يشيران إلى تخلي القبيلة عن أحد أفرادها أو عائلاتها، ورفع الحماية والأمن والنسب عنهم، بمعنى إمكانية استباحتهم من الآخرين دون أن تكون القبيلة ملزمة بالدفاع عنهم أو التوسط لهم أو التفاوض بالنيابة عنهم)، وكانت فرصة لبعض الغجر ويسمون أيضاً بالهناجرة (بعض القبائل الرحل الذين يستقرون على أطراف المدن وتتحدر أصولهم من مناطق مختلفة مثل الهند وإيران وآسيا وبعض مناطق أوروبا الوسطى)، أو مجموعات ما يعرف بـ"الهجانة" (وهي تمارس السرقة كنشاط رئيسي لها وتسطو على المنازل) وكثير من الأشقياء والبلطجية الذين تمّ التضييق عليهم أمنياً واجتماعياً داخل مناطقهم، وأرادوا فتح منافذ جديدة للحياة وللتجارة لهم بعيداً عن العالم القديم.

## جدل تربييف المدينة أو تمدين الريف لا معنى له. فالعشوائيات ليست ظاهرة ريفية، هي ظاهرة مدينية نمت على الأطراف الزراعية للمدن، وهذه الأطراف في أغلبها لم تكن ريفية بمعنى كونها تجمعات كبرى للفلاحين

كذلك انضمت إلى هذه التنوعات الأثنو-اجتماعية أعداد ضخمة من الشباب الذين يحاولون إيجاد سكن وتكوين أسر جديدة. ولذلك فأغلب المناطق العشوائية هي امتداد لبعض المناطق الشعبية. فمثلاً في الإسكندرية تشكلت أبو سلمان بهذه الطريقة، وكذلك أغلب عزب ومناطق خط ترعة المحمودية، فكل ما هو شمال الترعة هي مناطق شعبية قديمة. والاعتماد على العصبيات، مثل تكتل عائلات الصعايدة أو أبناء الدلتا في شوارع بعينها هو أمر مألوف حتى في المناطق الشعبية. وتحاول كل مجموعة تحصين نفسها من خلال هذه العصبيات لترسيخ النفوذ والهيبة وحماية التجارة المشروعة وغير المشروعة، وتأمين النساء، وتأمين الأراضي التي وضعوا أيديهم عليها. ومع تزايد الكثافة السكانية لهذه المناطق الجديدة، بدأت بعض العلاقات الاجتماعية تتشكل وتتمحور حول "الشارع"، أي تكوين عصبيات على أساس الشارع المشترك لمجموعة من السكان. بل أن هذه الفكرة في حد ذاتها أصبحت مصدراً للصرع والعنف، حيث تُمَثَّل في حد ذاتها رابطة لتجسيد النفوذ والسطوة داخل المنطقة بشكل عام.

## العصبية

إلى اليوم، يظل الصراع القائم على أساس الخلفيات العصبية هو الأعنف والأشرس. وهذه سمة لا تتعلق فقط بالمناطق العشوائية، بل هي قائمة حتى في المناطق الشعبية القديمة، ومناطق التخوم التي تجمع العرب مع الصعايدة بأعداد كبيرة مثل الهانوفيل والكيلو 21 في الإسكندرية، وحتى في المناطق الصحراوية التي تمت زراعتها



مثل النوبارية. هناك، تبقى معارك العصابات هي الأخطر. ففي 2012 قامت معركة طاحنة بين تجمعات الصعايدة والعرب بمنطقة باكوس بالإسكندرية، امتدت لأسبوع كامل، وفشل التدخل المتكرر للقوات البحرية الخاصة في احتوائها. كذلك كان حال بعض المعارك بين العرب والصعايدة في الكيلو 21.

وبجوار هذه المجموعات المتنوعة، تمددت الجماعات الإسلامية المختلفة، سواء السلمية أو المتطرفة والداعية لحمل السلاح. فالمطرية وعين شمس وإمبابة بالقاهرة شهدت حضوراً مكثفاً لـ“القطبيين” (جماعة إسلامية تنسب نفسها إلى فكر سيد قطب، وعلى الرغم من قلة عددهم، فهم يتسمون بشراسة عالية وانتهاج العنف كوسيلة للتغيير السياسي والاجتماعي، وهي جماعة مختلفة عن مجموعات ما يعرف بالقطبيين داخل جماعة الإخوان المسلمين)، و“الجماعة الإسلامية” و“السلفية الجهادية”، بينما شهدت المنيب حضوراً أكبر لـ“السلفية المدخلية” أو “القوصية”. وشهد أبو سلمان وبعض مناطق سيدي بشر والمندرية في الإسكندرية حضوراً أكبر لـ“السلفية العلمية” (“حزب النور” حالياً) - بحكم وجودها الأكبر وأصولها السكندرية - ولـ“الإخوان المسلمين”.

## ترريف أم تمدين؟

جدل ترريف المدينة أو تمدين الريف لا معنى له. فالعشوائيات ليست ظاهرة ريفية، هي ظاهرة مدنية نمت على الأطراف الزراعية للمدن، وهذه الأطراف في أغلبها لم تكن ريفية بمعنى كونها تجمعات كبرى للفلاحين، بل كانت أراضٍ زراعية أو خوص أو أراضٍ تابعة للأوقاف أو الإصلاح الزراعي، وانتفى دورها الزراعي. لكن لا يمكن اعتبارها انقراضاً من الريف على المدينة. فمثلاً في الإسكندرية، لا يمكن القول أن “المعمورة البلد”، التي كان أغلبها مناطق تابعة للإصلاح الزراعي أو الأوقاف، تقوم بترريف المدينة. فهي كانت امتداداً زراعياً داخل مدينة الإسكندرية، تحوّل مع الوقت لمناطق سكنية يهاجر إليها إسكندريون من أحياء مختلفة مثل السيوف وجانب من المندرية القديمة، وأغلب سكانها الآن من المناطق الشعبية، أو أبناء الطبقة الوسطى الذين يسعون لخلق أسر جديدة، وهي خليط من البناء غير المخطط والمخالف والبناء شبه القانوني والبناء المرخص.

**لم يكن الفقراء هم من استغلوا لحظة الثورة لبناء الأبراج الشاهقة والمخالفة لجميع لوائح وقواعد البناء والمضرة بالبنية التحتية، بل كان المتمولون هم من فعلوا.**

أما بقاء العصابات وحفاظها على هويتها فلا علاقة له بالترريف أو التمدين، بل هو مرتبط بضرورات الصراع الاجتماعي وعدم تطور قوى الإنتاج وعلاقاتها، وإلا فعلينا اعتبار أغلب الإسكندرية منطقة صعيدية بسبب الهجرة الكثيفة إليها من الصعيد في الأربعينيات الفائتة.

## عشوائيات مترفة

لا يمكن حصر العشوائية بالفقراء. هم فقط الأكثر عدداً في مصر، ولكن المترفين أيضاً قاموا بالتوسع العشوائي وشبه القانوني. لعل أبرز مثال على ذلك العديد من مخالقات البناء والتحايل والانخراط في الفساد مع المحليات والمحافظات في مناطق شاسعة في الإسكندرية مثل سيدي بشر وميامي والعصافرة وشارع النصر وهيلتون بسموحة. والعرف المتداول بين المقاولين هو أنه لا إمكانية للربح بدون مخالفة لوائح البناء. ومع ذلك، تتمتع هذه المناطق المخالفة بجميع الخدمات. وبالتدقيق في داخل علاقاتها، فهي مزيج من تحالفات السلطة والبلطجة أيضاً.

فمثلاً، إذا أخذ أحد المقاولين تصريحاً ببناء بناية مكونة من خمسة طوابق، وقام ببناء عشرة طوابق (أو أزيد في بعض الحالات)، يقوم أحد البلطجية الكبار بشراء طابق كامل بسعر السوق الطبيعي، ثم يقوم بمساومة المقاول على طابق آخر بربع سعر قيمة السوق، مقابل توفير الحماية وعلاقات الفساد مع القسم (مركز الشرطة) والحي (وهي بشكل ما البلدية المصغرة)، أو يقوم ببيع إحدى شقق الطوابق العليا بسعر بخس لأطراف من السلطة في مناصب رفيعة. لم يكن الفقراء هم من استغلوا لحظة الثورة لبناء الأبراج الشاهقة والمخالفة لجميع لوائح وقواعد البناء والمضرة بالبنية التحتية، بل كان المتمولون هم من فعلوا.

## الأرض والمساحة هي مصادر الثروة

العشوائيات طبقاً لكثير من الباحثين من علوم مختلفة، هي نتاج واضح لفشل سياسات الإسكان، وغياب رؤية متكاملة للعمران في مصر عبر الأنظمة المتعاقبة لـ"دولة يوليو". فنظام جمال عبد الناصر يتحمل عبء تعطيل السوق العقاري بسبب تثبيت القيمة الإيجارية، بينما يتحمل السادات ومبارك فشل إقامة علاقة متوازنة بين دور القطاع الخاص في عملية الإسكان الشعبي ودور الدولة. ويشار إلى أن سياسات الانفتاح ثم السياسات النيوليبرالية، وتخلي الدولة عن أدوارها الاجتماعية، هي سبب انفجار العشوائيات في مصر.

المسألة الأساسية أن الأرض والمساحة هي مصادر رئيسية للثروة في مصر، وهو ما يجعل الصراع الاجتماعي متمحوراً حول الأرض، ويجعل أن أضمن استثمار لمشروع هو الاستثمار العقاري. ومع عدم تطور قوى الإنتاج في مصر، فالصراع على الحيز العام والخاص هو الأقرب للمخيلة العامة، ولهذا فالتناحر والنزاع هو حول أراضي وضع اليد، أو النواصي والمساحات المشتركة، مثلما هو الحال في المناطق العشوائية أو مواقف الميكروباصات والتكاتف، أو فرض أتاوات على مساحات ركن سيارات النقل... قادت علاقات الإنتاج القائمة وتخلّف قواها إلى قمع حق الفقراء في المدينة وإمكانية تمددهم المخطط والمنظم، حيث يحتكر أصحاب الأموال والبيروقراطية والأجهزة الأمنية والجيش هذا التوسع لأنه يمثل ثروات مهولة.

**الأرض والمساحة هي مصادر رئيسية للثروة في مصر، وهو ما يجعل الصراع الاجتماعي متمحوراً حول الأرض، ويجعل أن أضمن استثمار لمشروع هو الاستثمار العقاري. ومع عدم تطور قوى الإنتاج في مصر، فالصراع على الحيز العام والخاص هو الأقرب للمخيلة العامة**

ومنذ 2005 يشتد الصراع مع السكان على أراضيهم وطرفاه هما الدولة والمستثمرون من جانب، والسكان من جانب آخر. ولعل أبرز هذه الصراعات مؤخراً هو صراع السلطة مع سكان "جزيرة الوراق" في قلب النيل في القاهرة، حيث مارست السلطة كافة أشكال القمع لإجبار السكان هناك على التخلي عن أراضيهم.

## العشوائيات بين خطاب السلطة والإدارة البوليسية

العشوائيات وحدها أو اختلاطها بالمناطق الشعبية أو وجودها في داخلها، كانت سؤالاً ملحاً مطروحاً على عدة أجهزة داخل الدولة مثل وزارة السياحة والإسكان، وعلى المستثمرين العقاريين. وتشير بعض الدراسات في كتاب "القاهرة مدينة عالمية" (4) إلى محاولات دائمة لعزل السكان المحليين (يطلق عليهم المسؤولون أحياناً "الرعاغ" أو "الناس البلدي") عن المناطق الأثرية، وبالأخص في مشروع مبارك الطموح لتطوير القاهرة القديمة. كذلك كانت هذه المناطق همّاً بوليسياً للدخالية المصرية في الجانب الذي يخص إدارتها، التي لم تختلف كثيراً عن إدارة المناطق الشعبية. فالعنف والإرهاب والتعذيب والمرشدون والدوريات والحملات الأمنية والعلاقات الزبائنية كانت

استراتيجية الداخلية في إخضاع تلك المناطق، أي إخضاع عموم السكان في مصر وفصل الفضاءات الاجتماعية عن بعضها البعض وعزلها قدر المستطاع.

## كيف يمكن قمعها؟

يقول تقرير للبي بي سي (5): "عندما عمل المهندس حسين صبور مستشاراً للحكومة في الثمانينيات، تم التخطيط لإزالة العشوائيات في وسط المدينة، ونقل سكانها خارج نطاق الطريق الدائري الذي كان يتم إنشاؤه آنذاك. أخبرنا أنّ ذلك كان سيسهل على الحكومة احتواء أية احتجاجات شعبية محتملة (..) فقد يتمرد سكان العشوائيات لأي سبب، وسيكون من السهل احتواؤهم عندما يكونون خارج الطريق الدائري." كان التفكير في التخلص من العشوائيات بعزلها خارج المدينة حاضراً منذ بداية توسعها، وكان السبب الدافع وراء ذلك استثماري طامع في هذه المناطق من جهة، وأمني وبوليسي من جهة ثانية يسعى لمزيد من عزل هذه المناطق وإحكام القبضة الأمنية عليها.

**كانت هذه المناطق همّاً بوليسياً للداخلية المصرية في الجانب الذي يخص إدارتها، التي لم تختلف كثيراً عن إدارة المناطق الشعبية. فالعنف والإرهاب والتعذيب والمرشدون والدوريات والحملات الأمنية والعلاقات الزبائنية كانت استراتيجية الداخلية في إخضاع تلك المناطق**

ولكن تطوراً خطيراً طرأ على سؤال العشوائيات في 1992 بسبب وقوع كارثة الزلزال الذي راح ضحيته أكثر من 500 شخص، وتشردت نحو 10 آلاف أسرة، وهو العام نفسه الذي أعلنت فيه "الجماعة الإسلامية" سيطرتها على إمبابة، ثم اندلعت بعد ذلك اشتباكات عنيفة في عين شمس وتوغلت المجموعات الإسلامية المختلفة داخل المطرية. هنا انتقلت الدولة من الممارسة البوليسية إلى أمننة مسألة العشوائيات، وتحويلها لخطاب تهديد ومسألة أمنية وليست اجتماعية أو اقتصادية. ودارت الماكينة الإعلامية والسينمائية وتشكل خطاب متكامل لشيطنة العشوائيات واعتبارها أوكاراً للجريمة والإرهاب. ثم تطور الخطاب لاحقاً لتصويرها كخطر على الطبقة الوسطى، وأن سكانها سينقضون في أقرب لحظة انفلات على المناطق المترفة.

كانت تداعيات هذه الأحداث وهذا الخطاب ثقيلة للغاية على هذه المناطق. فتمّ حصار إمبابة، ووضعت "كمائن" (نقاط تفتيش عسكرية) على أغلب مداخل ومخارج المطرية وهي قائمة حتى اليوم (كمين أسفل وفوق كوبري مسطرد، وكمين عبود، وكمين المرج وهو الوحيد الذي لم يعد موجوداً)، وكانت عين شمس تحت حصار دائم طيلة التسعينات الفائتة، ولم تتعافى من شدة الوطأة الأمنية إلى الآن، وإن كانت القبضة الحديدية للداخلية قد صارت أقل ثقلًا. كما انعكست هذه الأحداث وهذا الخطاب على بقية المناطق العشوائية التي لا تضم إرهابيين وليس فيها "خطر إسلامي"، تحت ذرائع "تهديد القيم العامة للمجتمع المصري" وكونها تجسيد لانهايار "منظومة الأخلاق المصرية" وخطر داهم على بقية المجتمع. وعبر أحد ضباط أمن الدولة عن ذلك تعليقاً على المطرية في مطلع الألفية الثالثة: "نريد بناء أسوار حولها ونحوّلها إلى سجن"، وتوحشت الأقسام الخاصة بإدارة هذه المناطق. وعلى الرغم من هذه الشيطنة الواسعة للمناطق العشوائية، فقد استغلت السلطة ورجال الأعمال هذه المناطق كفائض بشري في أعمال العنف والبلطجة والحشد الاجتماعي وقمع الخصوم السياسيين، كما استغلّتهم في معارك تنفيذها الشخصية.

## ليست "عشياً"!

المعضلة ببساطة في هذا الخطاب، هو تصور العشوائيات كغيتوهات من صفيح أو مجموعات من "العشش". هذا بالفعل واقع بعض العشوائيات. ولكن هذه النوعية من العشوائيات هي ما تعرّفها الدولة بـ"المناطق الخطرة وغير

الصالحة للحياة". وإما فالعشوائيات في مصر صارت مدناً كاملة يعيش بداخلها ملايين البشر، وأنتجت حياة متكاملة وأصبح أبنائها في الجامعات ولها تجارة ممتدة وعمران كبير. وعلى الرغم من قسوة الواقع المادي للعديد من مناطقها، فهذه العشوائيات شهدت ملاحم لخلق أجيال متعلمة وبعيدة عن عوالم الجريمة والبلطجة في ظل ظروف شديدة الصعوبة في التنشئة، سواء بسبب عوامل الفقر وضعف البنية التحتية أو بسبب عوامل العنف وأشكال الانفلات المختلفة. مرة أخرى، العشوائيات ليست تعبيراً عن شيء استثنائي، بل هي تعبير عن عموم السكان في الحيز المدني.

**كان التفكير في التخلص من العشوائيات بعزلها خارج المدينة حاضراً منذ بداية توسعها، والسبب الدافع وراء ذلك استثماري طامع في هذه المناطق من جهة، وأمني وبوليسي من جهة ثانية يسعى لمزيد من عزل هذه المناطق وإحكام القبضة الأمنية عليها.**

### **المخدرات والتجارة غير المشروعة ووضع اليد كعوامل استقرار أو اضطراب**

كانت المناطق العشوائية ملاذاً لأشكال مختلفة من الجريمة والتجارة المجرمة قانوناً وعلى رأسها تجارة المخدرات. عانت المناطق الناشئة حديثاً والتي تبلورت بشكل واضح كعشوائيات أو كمناطق شعبية، من منافسة العالم القديم في تجارة المخدرات. ففي الإسكندرية ظلت الغلبة - وربما ليومنا هذا - للمناطق الشعبية المستقرة مثل المنشية والحضرة وبحري ورأس التين وكرموز واللبان. حتى في عالم الجريمة والبلطجة، ظل غرب الإسكندرية له اليد العليا حتى بعد ظهور بعض الأسماء التي خرجت من رحم معارك طاحنة في مناطقها الجديدة، لتصبح نجومياً في عالم الجريمة مثل محمد الأحمر من أبو سلمان (وهذه بدأت كمنطقة عشوائية، وانتهت لتصبح أحد المناطق الشعبية الكبيرة في الإسكندرية. فقد تمكنت من الاستفادة من الخدمات الرسمية، ونالت التراخيص في الأبنية أو سوت المخالفات، وأصبحت أغلب بيوتها تمتلك عدادات كهرباء ويتم تحصيل فواتير المياه والتليفون وجميع الخدمات. وهناك بعض الأسماء الأخرى من سيدي بشر والمندره. ومع ذلك ظلت "القوة" بمعناها الواسع والعميق للكلمة في يد المناطق القديمة، على الرغم من التكتل البشري الكبير في المناطق العشوائية. فمهما بلغ عنف وقسوة أبناء العالم الجديد، وحتى لو تشكلت بعض مجموعاتهم من عصابات وقبليات ريفية وصعيدية، فهي لا تستطيع منافسة العائلات المستقرة والممتدة في المناطق القديمة، بما لديها من قدرة على تنظيم العنف وتعبئة مواردها واستخدام السلاح وتوافره. فأبو سلمان القريبة من باكوس لا يمكنها بحال منافسة عائلات الصعايدة أو العرب الذين صاروا إسكندريين بحكم الوقت الطويل والتواجد والأجيال المتعاقبة بباكوس القديمة، كما لا يمكنها التغول على مساحات التجارة فيها، سواء المشروعة أو غير المشروعة. كذلك الحال مع حجر النواتية القريبة من الحضرة ووكالة الفاكة والخضروات والتي لا يمكنها منافسة الحضرة القديمة في عالم الجريمة.

**على الرغم من الشيطنة الواسعة للمناطق العشوائية، فقد استغلت السلطة ورجال الأعمال هذه المناطق كفأض بشري في أعمال العنف والبلطجة والحشد الاجتماعي وقمع الخصوم السياسيين، كما استغلتهم في معارك متنفذها الشخصية.**

ولكن العالم الجديد كان لديه حظاً جيداً، لتواجهه بعيداً عن عين الأمن وحضوره الكثيف بشكل يومي ومؤسسي.. بعيداً عن الحملات والدوريات الأمنية التي حكمت أغلب المناطق الشعبية والعشوائية لعقود طويلة. فغياب الحضور المؤسسي الكبير للدولة، سمح للمناطق الجديدة بأن تصبح مناطق للتخزين والإتجار تدريجياً. كذلك ساعد وقوع بعض المناطق الجديدة، مثل المطرية، على طرق تجارة كبيرة للمخدرات مثل طريق بلبيس الزراعي

والصحراوي. ولكن أغلب المناطق الجديدة أخذت بعض الوقت حتى أصبحت مناطق بيع مستقرة لعدة أسباب:

1- المواصلات وعدم سهولة التنقل بين المناطق العشوائية والعالم القديم سواء بمناطقه الشعبية أو المترفة، وهذا لفترة طويلة، وكان يجري اعتبارها مناطق منعزلة.

2- الأمن والاستقرار، فمن غير المتوقع أن يعترضك أحد أبناء المنطقة أو يعتدي عليك التاجر نفسه في منطقة مثل بحري أو المنشية أثناء شراء المخدرات للاستهلاك الشخصي، كما أنها مناطق تتسم بالانضباط في إدارة حيز التجارة وأمن المستهلك. ففي أغلب الأحيان يخشى المستهلك من الأمن وليس من المنطقة الشعبية نفسها، وهذا على عكس المناطق العشوائية، فالمستهلك يخشى المنطقة نفسها لا أجهزة الأمن.

3- الجودة وتقدير المستهلك، فالأسواق القديمة الأكثر استقراراً تعمل على مراكمة الزبائن وكسب ودهم. على عكس بدايات المناطق العشوائية وغياب منطق تجاري واقتصادي مستقر في إدارة حيز البيع.

4- نادراً ما يتعاطى بائعو المخدرات في المناطق الشعبية هم أنفسهم أنواعاً عفيفة من المخدرات الثقيلة، والتي تخلق صعوبة في التواصل على مستوى اللغة، والخوف من البائع نفسه، كما هو حال الكثير من الشباب الذين يقومون بتوزيع المخدرات وبيعها في المناطق العشوائية. ولا يعني ما سبق إعطاء صورة وردية عن المناطق الشعبية وانضباطها.

5- قدرة التجار الكبار في الأحياء الشعبية القديمة على ضبط الشارع وعلى خلق أرضية طيبة مع بقية السكان، على عكس الكثير من المناطق العشوائية التي يتناحر فيها موزع شاب مع آخر في صراع، قد يصل إلى مستوى عالٍ من العنف والدم، للسيطرة على ناصية الشارع. كذلك يمكن لسكان الشارع نفسه مناوأة الموزع الشاب أو التاجر في حال وجود ضغائن ومشاكل مختلفة حول الجيرة والتحرش بالنساء والإفراط في استعراض العنف والقوة وتعريض الشارع للخطر الأمني والحملات الأمنية. ويمكن القول إن العامل الأول والعامل الخامس هما من أهم ملامح الفروقات التي رسمت ملامح اضطراب أو استقرار المناطق المختلفة.

## .. والنساء في المجال!

اتسمت تجارة المخدرات والبلطجة بتنوع جنس القائمين عليها من الرجال والنساء. وفي هذا فحالتها لم يختلف كثيراً عن حال المناطق الشعبية المستقرة. وإن كان يمكن ملاحظة أن البلطجة التي تقوم نساء على إدارتها موجودة أكثر في المناطق العشوائية، وذلك لعدة أسباب منها النشأة ذاتها في بعض المناطق التي اتسمت بالقسوة على النساء وغياب مصادر الدخل، والمساحات المتاحة لتوغل النساء في إدارة البلطجة والعنف (مثل كثرة مواقف الميكروباصات والتكاتف لاحقاً)، والحاجة إلى اللجوء للعنف اليومي للنجاة من الواقع المادي للحياة في هذه المناطق.. ما جعل للنساء دوراً مهماً في ملف العنف والجريمة.

وهناك بالطبع عوامل أخرى متنوعة حسب كل حالة ومنطقة، منها على سبيل المثال انخراط الزوجات مع أزواجهن في بداية تجارة المخدرات، أو وراثة تلك التجارة، أو التصورات المسبقة عن أدوار المرأة داخل بعض المجموعات الإثنو - اجتماعية مثل الغجر أو الهناجرة، حيث يتشارك تاريخياً الذكور والنساء في العمل في الموالد والمواسم المختلفة، وتقوم المرأة بإعالة الأسرة في الأغلب، أو بعض المناطق الشعبية المستقرة التي لا ترى غضاضة كبيرة في إدارة بعض

النساء للمقاهي، أو تجارة المخدرات خلفاً لأزواجهن أو عائلاتهن، أو في اشتراك العائلة، نساء ورجالاً في تجارة المخدرات وإدارتها. ولا بد من تسجيل أمر في غاية الأهمية هنا: فأغلب من يُعيل الأسر هن النساء! ولكن على الرغم من تجاوز هذا الواقع المادي للتصورات المسبقة (الحجب وعزلة النساء في المنزل والذكر المعيل)، تعود هذه الأفكار المهيمنة، فتجعل الواقع أكثر قسوة على النساء، حيث يضطرون لقبول العنف المنزلي، أو يخفن من الشكوى من التحرش والأذى اللفظي والجسدي، باعتبار المرأة ما زالت تعد "شرف الأسرة". وتتجنب الكثير من النساء الإفصاح عن تعرضهن للتحرش، حتى لا يضطر ذكور العائلة للدخول في معارك عنيفة مع أطراف أخرى. وليس صحيحاً أن النساء في المناطق الشعبية أو العشوائية لا يتعرضن للتحرش بحكم الجيرة والعصبيات وأخلاق المناطق الشعبية، فالتعرض للتحرش يومي، والفرق الجوهرى بين امرأة وأخرى هو مستوى الحماية التي تحظى بها في المنطقة. وكثيراً ما تنشأ معارك عنيفة بسبب تعرض إحدى النساء للتحرش.

**البلطجة التي تقوم نساء على إدارتها موجودة أكثر في المناطق العشوائية ولكنها معروفة كذلك في المناطق الشعبية. وأغلب من يُعيل الأسر هن النساء! وهذا الواقع لمادي يتجاوز التصورات المسبقة ولكنه يضاعف من الاضطهاد المحيط بالنساء..**

والحقيقة أن المجالس العرفية، و"كبار" المناطق أو الشوارع أحياناً، لا يستطيعون إقامة علاقات مستقرة، وما زال دورهم الفعال، يتجسد بعد نشوب المعارك في الفصل في الأحكام والتعويضات. ولكن مثلما تشير سيدة عاملة في تصنيف الشعر والزينة للسيدات: لو كانت هذه المجالس فعالة حقاً كان يفترض أن يكون دورها استباقي. كذلك ترضخ الكثير من السيدات للعنف المنزلي حتى لا تصير مطلقة (وهو ما زال وصماً كبيراً في العديد من المناطق)، وترجع مرة أخرى لاستبداد الأخوة الذكور والأب في أسرتها.

### إدارة البلطجة والزبائنية

لا يختلف هيكل علاقات السلطة والقوة كثيراً بين المناطق العشوائية والمناطق الأخرى، سواء الريفية منها أو الشعبية. في ما يتعلق بإدارة البلطجة والمخدرات، فغالباً ما تتشكل علاقات زبائنية بين العائلات الكبرى والتجار وكبار أو متوسطي البلطجية، وبين "القسم" ونواب مجلس الشعب، وسابقاً أعضاء "الحزب الوطني"، كمؤسسة وشبكة مصالح. وجود هيكل ومط لهذه العلاقات لا يعني ثبات الهيكل والاستقرار الكامل لبنيته، لا في المناطق الشعبية ولا في الأرياف ولا حتى في صعيد مصر ومدن الدلتا. فهناك علاقات شد وجذب دائمة، وتجدد في الفاعلين داخل هذه المصفوفة والشبكات سواء من "الميري" (يطلق على كل من الجيش والشرطة في مصر) أو المدنيين والوجهاء وكبار تجار المخدرات أو البلطجية. وكثيراً ما تقوم "الداخلية" متمثلة في المباحث الجنائية، أو أمن الدولة بضرب بعض الشبكات لأسباب متعددة، منها: نمو هذه الشبكات وتخطيها الحدود المتخيّلة عند ممثلي الميري، أو الخوف من استقلالها، أو تورط بعض أفراد العصابات في مشاحنات أو اشتباكات مع ضباط آخرين من خارج هذه الترتيبات المحلية، أو الاحتكاك الذكوري والاختلاف على بعض المصالح في إدارة الحيز المشترك بين بعض أفراد الداخلية وهذه الشبكات، والتي قد تنتهي إلى انفجار كامل لهذه العلاقات، ونشوب صدام عنيف بين الميري من جهة والتجار أو البلطجية أو العائلات. ولا يقتصر الأمر على مستوى التجارة غير المشروعة أو الجريمة والبلطجة أو وضع اليد على الأراضي أو سرقة الأثار والإتجار بها. فالأمر في أساسه تجسيد للصراع الاجتماعي والسياسي وصعود وهبوط العائلات والوجهاء على مستوى النفوذ والقوة والاقتصاد. فأحياناً يقوم القسم أو المديرية (أو "الحزب الوطني" سابقاً) بإعادة ترتيب العلاقات داخل الشبكات الزبائنية، المشروعة وغير المشروعة، حسب القوة الاجتماعية للأفراد. فصعود عائلات جديدة اقتصادياً واجتماعياً يعطي لها أولوية على عائلات أقدم فقدت نفوذها وسطوتها، وهكذا.

1- والمميز في إدارة العلاقات الزبائية في المناطق العشوائية، هو استباحة هذه الشبكات من قبل الداخلية. وذلك يعود للفائض البشري الكبير المتاح أمام الداخلية. فهناك الكثير من الأثقياء أو الذين يطمحون للعب هذا الدور، ومقدار كبير من الشباب على استعداد لممارسة العنف، سواء بالوكالة أو بسبب نزاعات تخص الفرد، كما يعجز تجار المخدرات والبلطجية الكبار في المناطق العشوائية عن إحكام سيطرتهم على الحيز الاجتماعي وإخضاع هذا العدد الكبير من الشباب القابل للعنف والجريمة لشبكات أكثر تنظيماً واستقراراً. ومن ثمّ، فيمكن أن تكون الشبكات موسمية، مثلاً في وقت الانتخابات، أو عند الحاجة لضرب بعض الخصوم السياسيين.

2- أو قد يعود الأمر إلى عدم وجود حماية كافية للشبكة، مبنية على رأس مال رمزي واجتماعي وعلاقات خارج الحيز الضيق للمنطقة العشوائية نفسها، وهو ما يسهل استباحة أفرادها حتى لو تعاونوا مع الداخلية.

3- كما أن التعامل البوليسي المحض مع هذا الفائض البشري الكبير، جعل أساس العلاقة قائماً على الإرهاب والترويع. ولكن التسعينات الفائتة منحت هذه المناطق العشوائية فرصة نسبية لبناء بعض الشبكات الزبائية المستقرة. فمع اشتداد الحرب على الإرهاب تحديداً، كانت هناك حاجة لدى الداخلية للاعتماد المكثف على الشبكات الزبائية القائمة على الجريمة، وذلك لاختراق الجماعات الإسلامية في هذه المناطق. ثم تبع ذلك الاستخدام المكثف من قبل "الحزب الوطني" والداخلية لاستغلال هذا الفائض البشري في العنف السياسي وترويع الخصوم، حتى داخل "الحزب الوطني" نفسه مثلما حدث في انتخابات 2010، حيث تقاطل أعضاء الحزب ضد بعضهم البعض.

**لا يختلف هيكل علاقات السلطة والقوة كثيراً بين المناطق العشوائية والمناطق الأخرى. وبما يتعلق بإدارة البلطجة والمخدرات، فغالباً ما تتشكل علاقات زبائية بين العائلات الكبرى والتجار والبلطجية، وبين "القسم" ونواب مجلس الشعب. والمميز في إدارة هذه العلاقات في المناطق العشوائية هو استباحة الشبكات من قبل الداخلية، ويعود ذلك للفائض البشري الكبير المتاح أمامها.**

ظلت السمة الرئيسية عدم استقرار هذه العلاقات، على عكس المناطق الشعبية والأرياف ومدن الدلتا. وحتى الصعيد شهد تحولاً اجتماعياً كبيراً بعد إفراط الداخلية في الاعتماد على ما عرف بالروابط (المطاريد والفلاتية وبعض المجرمين المسيطرين على الممرات والدروب الجبلية لتسهيل تجارة السلاح) لضرب الجماعات الإسلامية التي كانت نجحت في تشكيل نفسها من بعض الوجهاء وأبناء كبار العائلات في الصعيد.

المناطق الحديثة التي تبلورت بشكل كبير في الثمانينات والتسعينات من القرن الفائت عانت، مثلها مثل بقية المناطق وبقية مصر بشكل عام - بما فيها أبناء الطبقات الوسطى - من العنف الواسع للداخلية والإفراط في التعذيب والترويع وإرهاب الدولة. وبالتالي فلا يجب التعامل مع المناطق العشوائية وكأن وضعها كان استثنائياً، خصوصاً أن تطور الحيز المدني والعمرياني في مصر تمثل في العشوائيات.

### **شرعي وغير شرعي متداخلان**

لقد كانت المعادلة في العالم الجديد أكثر تعقيداً. وكان حجم السكان والمساحات المطلوب إدارتها شاسعين. وأما الأمر الأكثر صعوبة فهو في المناطق العشوائية المتداخلة مع مناطق شعبية قديمة مثل إمبابا بالقاهرة أو أبو سلمان بالإسكندرية (المتداخلة مع باكوس وغبريال)، أو الحضر الجديدة المتداخلة مع عالم وكالة الفاكهة والخضروات

التاريخية بالإسكندرية، أو عين شمس المتداخلة مع مصر الجديدة. فالمساحة نفسها كانت محل نزاع أكثر مما هي عملية تجارة المخدرات. والمساحة هي من زاوية أولى شاسعة ويصعب السيطرة عليها، ومن زاوية ثانية ضيقة وتجلب المزيد من التناحر. فلو أفترضنا وجود 20 "دولاب" مخدرات (حيز للبيع) - وهو رقم يتداوله الأهالي من المنطقة - وخمسة تجار كبار في إمبابة حتى نهاية الثمانينات الفائتة، فمع توسع الهجرة الداخلية إلى إمبابة، ومع القضاء على ما تبقى من مناطق زراعية فيها وامتدادها حتى باشتين، بدأ الشباب الجديد يتناحرون فيما بينهم على نواصي الشوارع، والافتتال لأسباب مختلفة منها التجارة نفسها، ومنها مشاحنات ذكورية، أو مناطقية (أي "لا تقوم بالبيع في شارعنا") ما جعل القيادات المحلية أو كبار التجار، سواء في المخدرات أو في غيرها، يفقدون القدرة على السيطرة، وخلق نسق من الانضباط حول التجارة والبيع، على عكس المناطق القديمة مثل المنشية في الإسكندرية. ولا تختلف إمبابة كثيراً عن أبو سلمان بالإسكندرية في هذا الشأن. يقول البعض من مناطق مختلفة من الإسكندرية والقاهرة أنه كانت هناك محاولات للضبط ولكنها باءت بالفشل، فهذه المجموعات الجديدة لم ترَ جدوى من الانصياع لأحد، والحجم الداخلي للاستهلاك كبير، ودخول أنواع البرشام المختلفة قادت إلى مزيد من التوحش، وفي الوقت نفسه يستطيع الشاب الحصول على ما يقرب من 200 جنيه صافي للربح يومياً، أو وفي الوقت الحالي ما يقرب من 400 جنيه، أي ما يمكن أن يتحصل عليه الشاب في عشرة أيام من العمل الشاق في أعمال مختلفة وغير مستقرة أيضاً. فصار هناك استثمار في هذا الفائض البشري الكبير، وهي "أجساد" منفلة بالنسبة للتجار والبلطجية الكبار والداخلية، وتتسم بالجرأة والشراسة، وفي الوقت نفسه هي منخفضة التكلفة.

قاد هذا الوضع إلى مزيد من التوتر الداخلي بين الشباب الموزعين والسكان. ويصل الصراع أحياناً إلى حد الاقتتال الدموي بين سكان الشارع والموزع الشاب وعصابته. وبالطبع كان هذا يجلب المزيد من التوتر الأمني، ليس فقط على صعيد مكافحة تجارة المخدرات، ولكن بسبب انفجار النزاعات العنيفة بشكل متكرر.

ووجود تجارة المخدرات أو البلطجة في المناطق العشوائية، لا يعني أن كل المنطقة متواطئة على هذا الوضع. فهناك أهالي يريدون إنهاء يومهم بسلام، حتى ولو كان بعضهم من مستهلكي المخدرات، فلا أحد يريد اقتتالاً وتناحراً تحت شرفة منزله أو تعريض أطفاله لخطر هذه الاشتباكات أو استدراج حضور الأمن الكثيف. كما أن العلاقة بين بيع المخدرات وتعاطيها من قبل الموزعين الشباب - وبالأخص أنواع البرشام ذات التأثيرات العنيفة مثل "الأبتريل" - يجعل هناك صعوبة في عمليات التفاوض، حيث تصير "اللغة" بحد ذاتها عائقاً... ليست اللغة بمنطق اللهجة أو الطريقة الشعبية، بل اللغة ذاتها كوسيط للتواصل.

ومع ذلك، نجحت بعض المناطق الجديدة في خلق أسواق أكثر استقراراً، وحتى البلطجة ووضع اليد على الأراضي تسببا بخلق اضطراب وصراع من ناحية، ونجحا في توفير استقرار من ناحية أخرى. فمثلاً هو الحال في بقية مصر وقطاعاتها الاقتصادية المنظمة والمشروعة، فأفضل طرق للدخار والاستثمار هي العقارات. وقد نجحت بعض هذه الأموال في إعادة تعمير المناطق العشوائية بشكل عشوائي وغير قانوني، أو هو شبه قانوني، من خلال الاستثمار العقاري وفتح المحلات الجديدة، ما جعل بعض المناطق أكثر أمناً. وحسّن توسع شبكات الطرق من قدرة التواصل بين هذه المناطق ومناطق أخرى. ونجح بعض تجار المخدرات في خلق وضع مستقر في بعض المساحات داخل المناطق العشوائية الكبيرة. وكمثال، ففي التسعينات الماضية، نجح محمد الأحمر في السيطرة على جانب من أبو سلمان والحد من عنف عزبة "دنا"، وخلق سوق مستقر نسبياً في حيز لا بأس به من منطقة كبيرة. كذلك نجح أصحاب رؤوس الأموال المتوسطة العاملون في التجارة الشرعية في إعادة تعمير هذه المناطق، وجعلها أكثر حيوية وأقل انعزلاً. وهناك أماط من التجارة المختلطة، بين المشروع وغير المشروع، نجحت في خلق وضع جديد أكثر تطوراً



من الناحية العمرانية والأمنية على المستوى اليومي، وجعلت هذه المناطق محل نظر للاستثمارات العقارية. ومع الوقت، نجح البعض في خلق علاقات ودية مع جيرانه، على غرار المنطق القديم القائم في تجارة المخدرات، وفي عدم افتعال المشاكل والمشاجرات، بل تحوّل بعضهم إلى مصادر للحماية والأمن، ونجحوا في خلق شبكات تضامن اجتماعي داخل مناطقهم. فروايات متعددة ما زالت تُسرد حول كيف قامت النساء بإلقاء مفارش المنزل على محمد في المطرية، ففي التحليل الأخير، فما نراه الآن من هذه المطرية الضخمة الشاسعة، بمناطقها المتنوعة التي أصبح بعضها مناطق للميسورين في داخلها، هي نتاج تداخل واسع بين تجارة المخدرات والآثار ووضع اليد على الأراضي والبناء المخالف الجديد، وبعض المصانع المحلية التي تم بناؤها بشكل مخالف وغير قانوني أو شبه قانوني في بعض جوانبه. فوائض هذه الثروات هو ما خلق جانباً كبيراً من الحيز المدني الذي نعرفه اليوم، وجعل هذه المناطق أكثر انفتاحاً على بقية المدينة، على عكس الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين.

## السياسي والعشوائيات

من المبكر الحكم على إدارة السياسي ملف العشوائيات. وما يقوم به ليس جديداً بالكلية، ولكنه كان الوحيد الذي توفرت له الإمكانيات المادية للقمع والعنف الأمني المطلوب لممارسة عمليات الإخلاء القسري. لا يعني ذلك أن إدارة السياسي ملف العشوائيات قائمة فقط على العنف. فالدولة بالفعل تفاوضت مع عدد كبير من سكان ما يُعرف بـ"المناطق الخطرة"، والتي لها الأولوية في عملية النقل وإعادة الإعمار، مثل تل العقارب بالسيدة زينب، ونجحت في إخلاتهم بمزيج من العنف والإقناع، وقامت بإعادتهم لمسكنهم مرة أخرى بعد إعادة بناء المنطقة من جديد. ولا تختلف استراتيجية السياسي وأهدافها عن المحاولات السابقة للحكومات المختلفة في عهد مبارك، وبالأخص حكومة نظيف ومجموعة رجال الأعمال التي التفتت حول جمال مبارك ومشروع التورث.

## هناك ثلاثة دوافع لنظام السياسي في تعامله مع العشوائيات:

1- الطمع في أراضي العشوائيات داخل المناطق الشعبية القديمة، حيث تشكل هذه الأراضي ثروات وكنزاً عقارياً واستثمارياً ضخماً. ويصاحب هذا تحوّل الدولة، وتحديد الجيوش، إلى مضارب في سوق الأراضي ومحتكر لها. ويجب النظر في هذا السياق إلى أن السلطة والتمويل يحتاجون إلى التوسع والتمدد في المدن على حساب المناطق العشوائية وهو ما يعرف بـ"الإحلال الطبقي العمراني". تجلّى ذلك بوضوح في الإسكندرية، في ردم ترعة المحمودية والتخلص من الكثير من العشوائيات على هذا الخط ونقل سكانها إلى مشروع بشاير الخير 1 و2 و3.

2- إحكام القبضة والسيطرة الأمنية على الحيز المدني، وبالأخص في ظل هاجس تكرار "ثورة يناير" مرة أخرى.

3- وجود مناطق خطرة يجب إزالتها. ولكن المخيف فيما يقوم به السياسي ليس العنف أو القسوة فقط، ولا حتى الدخول في نزاعات عنيفة مع بعض السكان المستقرين في مناطق أصبح لها تاريخ طويل، مثل جزيرة الوراق. الخوف هو أن تصبح مشاريع مثل حي الأسمرات وبشائر الخير، محل إقامة دائمة لهؤلاء السكان، وعدم عودتهم لمناطقهم بعد إعادة إعمارها. فهذه الأحياء هي تجسيد لفكرة العزل والحصر الأمني لمجموعة من السكان، ووضعهم داخل مدن مسيجة، ووضع قوات دائمة من الداخلية والجيوش لمراقبتهم على بوابات الدخول إليها والخروج منها. وقد قام بعض السكان بالفعل بالرجوع إلى مناطقهم مرة أخرى، وآخرون ما زالوا في انتظار النقل، سواء إلى هذه المشاريع أو العودة لمناطقهم.

لُبّ السؤال المطروح دائماً هو: ماذا نفعل بسكان العشوائيات؟ وأين سيسكن أغلب سكان الحيز المدني في مصر؟

---

HEGAZY, IBRAHIM (2016): *Informal settlement upgrading policies in Egypt: towards improvement in the upgrading process*, -1  
*Journal of Urbanism*, 2016 Vol. 9, No. 3, 254-275 , Routledge

-2 عز الدين، إبراهيم (2017): العشوائيات..مشكلات ملموسة وحلول منسية، المفوضية المصرية للحقوق والحريات

BAYAT, ASEF AND DENIS, ERIC (2000): *Who is afraid of ashwaiyyat? Urban change and politics in Egypt*, *Environment & Urbanization* Vol 12 No 2 October 2000 -3

-4 سنجرمان، دايان وعمار، بول : القاهرة مدينة عالمية، المركز القومي للترجمة، 2015، القاهرة .

-5 الماوي، رضا (2018): القاهرة: الحياة داخل العشوائيات، بي بي سي.



## المنيب.. حي سقط من حسابات الدولة ورسم قانونه الخاص

حسام ربيع

صحافي من مصر

وصفُ لشروط حياة سكان أحد الأحياء العشوائية الكبيرة القريبة من القاهرة، ولآليات ضبطهم، ولأساليب استخدامهم من قبل السلطات، وهي معطيات تتداخل وتتفاعل لتنتج قانونها الخاص، ومن ضمنه الطرق المبتكرة للإفلات من سلطة غاشمة تقابلها هشاشة السكان.

يبدو المدخل كمحاولة اختراق وكر تحاول السلطات أن تخفيه عن الأنظار، أو توهم نفسها بعدم وجوده: سور عالٍ يمنع راكبي السيارات على الطريق الدائري، المتجهين للأحياء الفخمة شرق القاهرة، من رؤية "الجانب الآخر من عاصمتهم"، الذي يتناقض مع الإعلانات الضخمة المعلقة أمام أعينهم عن المدن الفاخرة الجديدة التي تبنيتها الحكومة والمستثمرون.. سلام مرتفعة معلقة تشكل المدخل والمخرج الرئيسي للحي، وتوحي بأن الهروب إلى خارجه خطوة تستلزم جهداً شديداً. أنه حي المنيب، الذي يعيش وفق قانونه الخاص، لكن تحت أنظار سلطة تجعل من سكانه كائنات تجرّب عليهم سلطتها القوية.

من أعلى سلم المدخل، ترسم صورة صاخبة، تُظهر صراع أهالي الحي فيما بينهم والضجة التي تهاجم آذانهم وعيونهم. يتسابق سائقو عشرات التكتاك المتراصة (جمع تكتك، وهي سيارات النقل الصغيرة والخفيفة) لإقناع الزبائن الذين يريدون الدخول إلى الحي بالركوب. تصدح من هذه التكتاك أغان شعبية متقاطعة، تمتزج بأصوات مكبرات الأصوات التي يستخدمها بائعو الفواكه والمخللات الذين يفتشون الشوارع والممرات، بعدما أدركوا أن أصواتهم العادية ليست كافية لجذب انتباه المشتريين، وتختلط بها أصوات القرآن التي تنطلق من مكبر صوت في محل "كشري" مجاور. على سور مدرسة حكومية قريبة، كُتب "بالعلم يبنى الناس مجدهم"، وكأن الدولة حذفت عمداً كلمة "والمال" من شطر البيت الشهير لأحمد شوقي، حرصاً على مشاعر الأهالي.

## مدخل الصعيد إلى القاهرة

يصعب تقصي تاريخ نشأة المنيب، إلا أن الحي العشوائي الموجود على الطرف الجنوبي لمدينة الجيزة، بدأ في التوسع مع تزايد الهجرة من المناطق الريفية إلى هوامش القاهرة، بداية من خمسينات القرن المنصرم، واستفحالياً خلال السبعينات منه، مع تطبيق سياسة الانفتاح. تحول المنيب إلى بوابة الصعيد للقاهرة، إذ يشكل نقطة تمرکز للقادمين من جنوب ووسط مصر إلى العاصمة بحثاً عن عمل، مع تردي الدخل من الزراعة وتدهور الخدمات في القرى.

**سور عالٍ يمنع ركاب السيارات على الطريق الدائري، المتجهين إلى الأحياء الفخمة شرق القاهرة، من رؤية "الجانب الآخر من عاصمتهم"، الذي يتناقض مع الإعلانات الضخمة المعلقة أمام أعينهم عن المدن الفاخرة الجديدة التي تبنيتها الحكومة والمستثمرون..**

عدد من ساكني الحي، وبالأخص الوافدون منهم في العقد الأخير، يحتفظ ببطاقة هويته التي تحمل عنوانه في الصعيد. وعلى الرغم من العدد الهائل - الظاهر للعيان - لسكان الحي، فليست هناك أرقام رسمية تحددده. فما تنشره السلطات يفصح فقط عن العدد الكلي للدوائر، دون التطرق للأحياء أو التجمعات الصغرى. يُحصى مركز التعبئة والإحصاء في تعداد الأخير في أيلول/ سبتمبر 2017 عدد سكان دائرة الجيزة التي ينتمي إليها الحي بأكثر من 285 ألف مواطن.

**يضع المقاولون في اعتبارهم الظروف المتدرجة بين الصعبة وشديدة الصعوبة لأهالي الحي، فيصممون بعض الطوابق على شكل غرف منفصلة يتوسطها حمام صغير، وهكذا يمكن للأسر الأشد فقراً أو المهاجرين الفردي العثور على مأوى.**

لم تصل التصميمات الهندسية للمدن الحضرية التي تضعها الدولة أو المهندسون المحترفون إلى المنطقة، ربما لأنها لم تشهد كارثة تجبر الدولة على تطويرها، كما حدث لحي الدويقة في المقطم. في المقهى، يتداول الأهالي قصص الأحياء

الشعبية التي تهدمها الدولة - مثل بولاق ومجرى العيون - وتنقل أهلها مساكن في الصحراء بدعوى التطوير. يحمده الأهلالي الله على أن حيههم لا يشكل أهمية استراتيجية في نظر الدولة تجعلها تستحوذ عليه.

شيد الحيّ أجيالاً من المقاولين الذين قدموا من الصعيد على مرّ العقود الماضية المتتالية، بعد أن باعوا أراضيهم لتمويل عملهم الجديد. وتجري عملية البناء في الغالب عبر شراكات يعقدونها مع أصحاب الأرض الأصليين، حيث يتحمل المقاول تكاليف البناء كاملة، على أن يتقاسم مع صاحب الأرض ثمن الشقق التي يبيعانها للباحثين عن أماكن سكن جديدة. يفهم هؤلاء - وهم غير عارفين بقواعد الهندسة الحديثة، وربما أغلبهم غير متعلم بالأساس - نمط أهالي الحي، وكيفية الاستفادة من كل متر لاستيعاب العدد الضاغط من السكان والمهاجرين الذين يتدفقون يوماً بعد الآخر.

صمم المقاولون الحي في مبان مرتفعة ذات شقق صغيرة المساحة تفصلها جدران رفيعة، على جانبي ممرات ضيقة لا تصل الشمس إلى أرضها. بفعل هذا النظام في البناء، تصبح الممرات متاهات متداخلة يصعب الخروج منها إذا ما تجول فيها شخص غريب. يدركون عدم جدوى الشرفات في المباني الواقعة في هذه الممرات، لذا يستغلون المساحة المسموحة للشرفات فوق الشارع من أجل زيادة مساحة الشقق متراً إضافياً، ما يزيد من ضيق الممرات. يضعون في اعتبارهم أيضاً الظروف المتدرجة بين الصعبة وشديدة الصعوبة لأهالي الحي، فيصممون بعض الطوابق على شكل غرف منفصلة يتوسطها حمام صغير، وهكذا يمكن للأسر الأشد فقراً أو المهاجرين الفرادى العثور على مأوى.

بعض الأسر التي امتلكت شققاً في هذا الحي منذ عقود، اضطرت لفصل غرف منها، وعرضها للإيجار للمساعدة في تحسين دخلها مع تدهور أوضاعها. ومنذ السبعينات الفائتة، تقلصت المساحة المتوافرة للأهالي الذين يصعب عليهم مغادرة هذا الحي الفقير، مع تزايد الضغط العددي. أدى هذا الصراع إلى محاولة التكيف العددي مع أصغر المساحات. يحكي ربيع سيد، القادم من محافظة بني سويف أنه يعيش مع زوجته وأطفاله الثلاثة في شقة لا تتجاوز مساحتها 40 متراً، تتكون من غرفتين صغيرتين وحمام.

وعلى الرغم من أن هذه المساحات الضيقة والغرف المتلاصقة صُممت لاستيعاب أكبر عدد من السكان، إلا أنها تسلبهم خصوصيتهم. يتسامر الشباب في جلسات المقاهي في الحي حول قصص سماعهم أصوات جيرانهم خلال ممارسة "العلاقة الحميمة" المعتادة، كروتين ليلي. يعمّق فصل الصيف هذا الانتهاك، مع ترك الأهالي النوافذ مفتوحة والجلوس بالملابس الخفيفة خلفها، لينتظر الجيران المتلصقون هذه الفرصة بما أنهم يجدون صعوبة في تمرير مللهم، وربما يتبادلون الحديث مع السيدات، فتثور الغيرة وتندلع الشجارات الذي تظهر فيها الأسلحة النارية، ويسقط في الغالب قتلى أو مصابون.

## من هم؟

في الجانب الديموغرافي، يضم مجتمع المنيب جماعة سكانية غير متجانسة تشكّلت عبر الهجرة، وخلال عقود طويلة. أغلبهم من الذكور، ومن المحافظات الجنوبية المختلفة. يحتل الأصل المناطقي مركزاً هاماً في تشكيل الجماعات والعصبية داخل الحي، وهو مركز حماية في مجتمع شامل متصارع على إثبات النفوذ، يُنظر فيه للمهاجر الجديد كدخيل. وينبغي على هذا "الدخيل" أيضاً أن يثبت سريعاً خضوعه لقانون المنطقة الجديدة التي يقطنها، وأن ينسج علاقات مع رموز القوى في الحي، سواء كانوا كباراً أو بلطجيتهم، ما يوفر له نوعاً من الحماية من أية جريمة قد يتعرض لها، ولاسيما السرقة، مع ضعف وسائل الأمان على المساكن. وتشكل المقاهي المنتشرة في غالبية المخارج

الرئيسية للشوارع في الحي -والتي تعد مخرجاً من الملل اليومي للمهاجرين ورجال الحي على السواء هرباً من ضيق مساكنهم- نقطة هامة في نسج هذه العلاقات وبناء صداقات تشكل "ظهراً" للمهاجرين إلى هذا المجتمع المتشابك والمعقد مثل شوارعه.

ينتاب أرباب الأسر الشكوك والحذر في الغالب من المهاجرين العزّاب، هؤلاء القادمون الذين يعملون نصف يوم ويجدون صعوبة في تمرير الوقت فيما تبقى من يومهم البطيء، ما قد يدفع بعضهم -بحسب شكوك بعض الأسر- إلى البحث عن علاقات عاطفية مع بنات وسيدات الجيران. في أيار/ مايو 2018، قتل أب ابنته البالغة 17 عاماً في المنيب بعدما شاهدها تسير مع شاب لا يعرفه بالقرب من منطقتيها السكنية.

**يضم مجتمع المنيب جماعة سكانية غير متجانسة تشكلت عبر الهجرة، وخلال عقود طويلة. أغلبهم من الذكور، ومن المحافظات الجنوبية المختلفة. يحتل الأصل المناطقي مركزاً هاماً في تشكيل الجماعات والعصبية داخل الحي، وهو مركز حماية في مجتمع شامل متصارع على إثبات النفوذ، يُنظر فيه للمهاجر الجديد كدخيل.**

### **التغلب على غياب الدولة وخدماتها**

في عصر كل يوم منذ أكثر من شهرين، تخرج السيدات من المنازل في جنوب الحي للجلوس أمام البيوت. تبدو الصورة وردية كجلسة تسامر عن أوضاع الحي التي لا تتحسن، أو الحكايات التي يتم ترويجهما بداخله، أو عن ارتفاع الأسعار. لكن اختيار الوقت ليس جزافاً، ففي هذا التوقيت تنقطع الكهرباء لمدة ساعتين. تحكي السيدات أن الكهرباء ليست مشكلتهن الوحيدة، فالمياه تنقطع لساعات طوال اليوم، وتجبرهن على ملء مستوعبات بلاستيكية ("غالونات" أو "جراكن") باستمرار لتخزينها. يتحول وجه السيدات للغضب والاحمرار عند سماع كلمة "الصرّف"، الذي ينسّد باستمرار وتنفجر مواسيره، وتجبر أهالي الحي على التدخل بأنفسهم لحل الأزمة. على مدار أعوام، يسمعن وعوداً من أفواه المسؤولين والنواب البرلمانيين المتوالين بتطوير الحي ووصف طريقه. لكن أعينهن لم تر هذا التطوير حتى الآن، باتت هذه الوعود مملة ولا ترسم الدهشة على وجوههن، بل تثير السخرية في بعض الأحيان.

**نتيجة لتدهور الخدمات، أنشأ الأهالي نظاماً تضامنياً بينهم قائماً على الجيرة، لجمع الأموال لسد النواقص وتعويض غياب الدولة. عقدوا مثلاً اتفاقاً مع جامعي القمامة في حي منشية ناصر، للقدوم إليهم وجمعها مقابل مبالغ يساهم فيها الأهالي بشكل شهري. الإنارة غائبة عن الشوارع أيضاً، لذا يجمعون أموالاً لشراء لمبات إضاءة.**

على الرغم من تشدد الدولة في تحصيل الفواتير في هذا الحي وغيره، التي أصبحت مورداً أساسياً للموازنة العامة، إلا أن الخدمات تتدهور فيه باستمرار، وسط تلكؤ من "مسؤولي الحي" (إدارة محلية تعينها الدولة، وهي تلعب دور البلدية في الرقابة على النظام العام والخدمات) عن حلها سريعاً. في عام 2016، واجه محصلو الكهرباء تهديدات من أصحاب المتاجر في المنيب بسبب الزيادات المتتالية.

نتيجة لتدهور بعض هذه الخدمات، أنشأ الأهالي نظاماً تضامنياً بينهم قائماً في الأساس على الجيرة، لجمع الأموال لسد هذه الفجوات وتعويض غياب الدولة. منذ أربعة أعوام، استطاع الأهالي عقد اتفاق مع جامعي القمامة في حي منشية ناصر للقدوم إليهم وجمعها مقابل مبالغ يساهم فيها الأهالي بشكل شهري. الإنارة غائبة عن الشوارع أيضاً،

لذا يجمعون أموالاً لشراء لمبات إضاءة. أحد الأهالي، من ذوي الشقق الواسعة، يتطوع لاستقبال المدرسين الخصوصيين في منزله خلال حصص لبعض أطفال الحي.

كما طور المهاجرون للحي تضامناً من نوع آخر، يرتكز على الأصل المناطقي من أجل الحصول على سكن أو عمل. يأتي المهاجر إلى الحي للإقامة مع مهاجرين سابقين من بلده، الذين يوفر لهم عملاً معهم أو مع أصدقائهم. يؤثر هذا الأصل المناطقي في توزيع الأعمال في الحي، حتى بات مهاجرو كل محافظة من محافظات الجنوب يشتهرون بمهن محددة.

غياب اهتمام الدولة بهذه الأحياء ذات الطابع العشوائي، يفسره إدراكها بأنها لا تشكل خطراً سياسياً على السلطة الحاكمة، فغضب هؤلاء السكان موجه ضد بعضهم البعض وليس ضد السلطة، وندراً ما يتذمر أهالي المنيب منها، وحتى إن فعلوا، فيكون من أجل مطالب فتوية ليس لها طابع سياسي، كتحسين خدمة أو اعتراض على نقص الوقود لأيام عديدة.

### منجم تصويتي لكل سلطة

هنا في المنيب، يجد أحمد موسى، الإعلامي المعروف بدفاعه الشرس عن النظام، صدى لترويج الضخم لـ"إصلاحات النظام الاقتصادية" وما يصفه بـ"الخراب" الذي خلفته "ثورة يناير". ويحدث هذا في ظل السيطرة الحكومية على الإعلام التي جعلت منه صوتاً واحداً.

في المقاهي، يعبر الكثير من الناس عن إيمانهم بالإنجازات، وبالمستقبل المشرق الذي ينتظر الأجيال القادمة والذي سيحققه نظام الرئيس السيسي. فعلى الرغم من اعترافهم بتدهور أوضاعهم المالية، إلا أنهم يبررون ارتفاع الأسعار الذي يعانون منه بالفاتورة التي ينبغي سدادها لتحقيق النهضة الاقتصادية التي يسعى إليها النظام، وهو الخطاب الذي يروجه الإعلام.

على مرّ الحقب، بقي أهالي الحي منجماً تصويتياً سهلاً لكل سلطة تأتي، وآذاناً واسعة تستقبل الوعود التي تقدمها الأنظمة المتوالية، بإيمان لا تملك سواه. كما شكّل الفقر سلاحاً هاماً في الحشد للنظام السياسي القائم كما لمعارضيه، ولاسيما الإخوان المسلمين الذين أنشؤوا نظاماً متماسكاً من المساعدات الاجتماعية والطبية.

**غياب اهتمام الدولة بهذه الأحياء ذات الطابع العشوائي، يفسره إدراكها بأنها لا تشكل خطراً سياسياً على السلطة الحاكمة، فغضب هؤلاء السكان موجه ضد بعضهم البعض وليس ضد السلطة، وندراً ما يتذمر أهالي المنيب منها، وحتى إن فعلوا، فيكون من أجل مطالب فتوية ليس لها طابع سياسي.**

خلال "ثورة يناير"، كان المنيب الأمل الأخير لبعض رموز نظام مبارك للتصدي لجحافل الثوار الغاضبة التي ترفض مغادرة ميدان التحرير. فالبلطجية الذين كانوا العصا القوية لترهيب منافسي حزب مبارك خلال الانتخابات السابقة للثورة، ووسيلة للحشد يعتمد عليها بفاعلية خلال أي دورة انتخابية في الحي (كما في نزلة السمان المجاورة)، أسندت إليهم مهمة مصيرية: الذهاب بالجمال والأحصنة والأسلحة البيضاء لترهيب وتفريق المتظاهرين في صباح 2 شباط/ فبراير 2011، في الحدث المعروف بـ"موقعة الجمل". لكن المهمة فشلت ووقع نظام مبارك في ورطة جديدة

ساهمت في إزاحته عن السلطة بعد 9 أيام من ذلك .

أما القسم من الأهالي الذين آمنوا ببصيص الأمل مبكراً، وشارك بعضهم في حرق قسم شرطة الحي، إبان الفوران الثوري في 28 كانون الثاني / يناير 2011، ونظموا العديد من الاحتجاجات الصغيرة، للمطالبة بإصلاح أوضاعهم في الفترة التالية، فهم ما لبثوا أن شعروا بالخذلان تجاه نخبة ثورية وإسلامية نظرت لمطالبهم كوقود لحراكها لا يستحق الأولوية، بل واعتبرت بعض وسائل احتجاجهم - كقطعهم الطرق للضغط لتحسين أحوالهم- كنوع من البلطجة.

أما السيسي، فلم يفكر في أساليب إبداعية جديدة تجذب أهل الحي للتصويت. فاكتمى باللعب على وتر الفقر، عبر مبالغ مالية ومساعدات عينية تصرف لكل من يصوت، وعمليات حشد إجبارية بواسطة الشرطة والبلطجية، الذين طافوا بعض المنازل خلال التعديلات الدستورية في نيسان / أبريل الماضي، بحسب شهادات لأهالي، لإجبارهم على الذهاب لصناديق الاقتراع.

### بؤس تفاقمه البطالة

نتيجة التنافس العددي الضاغط، تصبح فرصة العمل نادرة. يحاول الشباب في الحي بلا كثير جدوى إيجاد عمل يوفر دخلاً يومياً يكفيهم، أو يساهم في احتياجات أسرهم، وسط فقر مستشري وأفقر مغلق أمام وجوههم. هذه البطالة والدخل غير الكافي، يقيدان الشباب، حتى من اقترب منهم من سن الثلاثين، في منازل آبائهم دون القدرة على تحقيق استقلال سكني أو زواج.

الضغط على فرص العمل له فوائد أيضاً، إذ يجعل البعض يبدع وسائل بسيطة لتدبير أموره، فهناك شباب يخرجون بعربات صغيرة لبيع المكرونة "الإندومي" الساخنة لتلاميذ المدارس، وآخرون يفتحون "فاترينات" (عربات زجاجية) لبيع ساندوتشات الكبدة. غيرهم يُقبلون على شراء "تكاتك" والعمل عليها كسائقين، لنقل الأهالي في ظل غياب أية وسيلة مواصلات أخرى داخل الحي. بعض الموظفين الحكوميين الذين لا تكفيهم رواتبهم، يجدون في "التكتك" وسيلة دخل إضافية لأسرهم تساعد على توفير "عفش" زواج بناتهم. أية مهنة تنجح في المنيب يُقبل عليها الآخرون بزخم، فنجاح التكاتك دفع عدداً كبيراً لشرائها والعمل عليها، ما بات يشكل تخمة في شوارع الحي الضيقة، حتى أصبح عددها يفوق عدد المتنقلين فيها.

**البلطجية كانوا العصا القوية لترهيب منافسي حزب مبارك خلال الانتخابات السابقة للثورة، وقد أسندت إليهم مهمة الذهاب بالجمال والأحصنة والأسلحة البيضاء، لترهيب وتفريق المتظاهرين في صباح 2 شباط / فبراير 2011، في الحدث المعروف بـ"موقعة الجمل". لكن المهمة فشلت ووقع نظام مبارك في ورطة جديدة.**

وللبطالة وجوه عدة قبيحة. فبعض الشباب يميلون للدخل المريح بعيداً عن المشقة و"ذل العمل لدى الآخرين"، من خلال توزيع المخدرات على نواحي الشوارع والمناطق الحيوية خلال الليل. مهنة خطيرة، ولكنها ممكنة باحتياجات بسيطة كرقابة الشوارع الجانبية عبر تعيين بعض "الناظرية" للإبلاغ بقدوم الشرطة والاحتماء بكبار البلطجية، وخفض العمل خلال شهور نهاية العام التي تشهد كثافة في الحملات الأمنية لتسوية "المحاضر". يمكن أن يمر كل شيء بسهولة، وينتهي الموزع ليلته بجمع مئات الجنيهات، وهو مبلغ لن يكسبه خلال عمله لمدة أسبوع في أية مهنة أخرى مشروعة. بفضل بيع الحشيش والترامادول وحتى الأقراص المقوية جنسياً، أصبح المنيب موقعاً رائجاً لتجارة



هذه المواد.

في موقف "التكتك" بمدخل الحي، على مقربة من قسم الشرطة، يدلُّك الجميع بدون تردد إلى "الدولاب" (موزع المخدرات) في المكان، الذي يعمل بشكل علني تقريباً في ظل غياب واضح للشرطة في الشوارع. وتتداول صفحات وسائل التواصل الاجتماعي فيديوهات في هذا الشأن منها لموزع مخدرات يتنافس عليه المشترون بشدة للحصول على مبتغاهم قبل أن تنتهي بضاعته.

شباب آخرون يتجهون إلى البلطجة والنشل كوسيلة لكسب عيشهم، حيث أضحى سائقو الموتوسيكلات مصدر رعب للأهالي. هؤلاء النشالون ينتظرون لحظة رؤية هاتف على أذن شخص أو حقيبة سيدة في يديها، ليظفروا بها في لمح البصر ويذوبوا كالملح.

جراء البطالة المستشرية والحياة الضاغطة وصعوبة الزواج، أصبح حي المنيب منجماً خبيراً لأقسام الحوادث والجريمة في الصحف المصرية، ولاسيما القتل والاعتصاب. تذكر الصحف أن عاملة في مستشفى تعرضت للاغتصاب من ثلاثة سائقي تكتك في المنيب في آذار/ مارس 2018، وأن بلطجية لم يرحموا توسلات سيدة حامل اغتصبوها في كانون الأول/ ديسمبر الماضي بعدما أجبروا زوجها على الوقوف بسيارته وضربه، وأن 12 "ذئباً بشرياً" آخرًا تناوبوا على اغتصاب فتاة في الحي في عام 2013، وقدموا شهاداتهم "ببرود" إلى النيابة قائلين بأنهم لم يندموا على ما فعلوا.

### **البلطجية وإدارة الأمن في الحي**

هذا ما يرتكبه صغار البلطجية، أما الكبار فيحظون باحترام ممتزج بالخوف في مناطق الحي، حيث يلجأ إليهم الأهالي لحل المشكلات الصغيرة، كخلاف مالي أو شجار صغير بين أسرتين. مرور الوقت، عزز هؤلاء البلطجية روابط قوية مع نواب برلمانيين، شكلوا نواة أساسية لحشد الأصوات وترهيب المنافسين، وأكسبتهم هذه الروابط مكانة اجتماعية مميزة.

ترتاح الشرطة لوجودهم أيضاً للسيطرة على صغار البلطجية من أية حماقات كبيرة، أو لتسهيل عملية القبض على ملاحقين. في المنيب، تستطيع الشرطة القبض على مرتكبي الجرائم بسرعة لا تُصدق، والفضل يرجع لهؤلاء البلطجية النافذين الذين تسند الشرطة لهم بعض الأدوار الصغيرة، ضمن عقد اجتماعي متوارث، كأن يكونوا عينها-في حيٍّ يحتاج أعداداً ضخمة غير متوفرة من رجال الأمن - مقابل السماح لهم بنفوذ اجتماعي، والتساهل مع جزء من نشاطهم غير الشرعي. بعد الإطاحة بمرسي في 2013، ساعد هؤلاء الشرطة في ملاحقة أعضاء جماعة الإخوان المسلمين أو المقربين منهم.

بعض الأهالي يلجؤون إلى أئمة المساجد للعب دور الصلح في حل مشكلات أخرى. لكن يبقى دورهم هامشي، إذ ساهم تصاعد درجة العنف في خلافات الأهالي إلى إقصاء الشيوخ من دور الوسيط، والاعتماد أكثر على البلطجية النافذين.

### **غياب الشرطة والرعب منها**

ينعكس اعتماد الشرطة على البلطجية والأهالي في تسوية خلافاتهم المحدودة، في الغياب الملحوظ لانتشار رجالها في الشوارع بالمنيب، طالما أن هذه الخلافات لا تصل إلى درجة تهديد عالية، أو لا تشكل تعدياً على سلطات رجال الأمن أنفسهم.

مع ذلك، لا تنسى الشرطة فرض سطوتها بالقوة المفرطة، وخارج القانون على الأهالي لإشعارهم بأن لها اليد العليا المطلقة التي ينبغي خشيتها. فمن حملات التفتيش العنيفة بين الحين والآخر، إلى الاعتقالات التعسفية لمشتبهين بهم، والاتهامات والإهانات المستمرة، تركّز الشرطة على تذكير الأهالي دائماً بمدى ضعفهم أمام سلطتها. في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012، قُتل سعد سعيد، شامن الحي تحت التعذيب في قسم الشرطة، عقب احتجازه جراً مشاجرة وقعت بينه وبين بلطجية هاجموا منطقته السكنية. تفصح الشهادات بشأن هذا الحادث عن كيفية تعامل الشرطة مع المواطنين: السحل والضرب العنيف بكعوب الأسلحة والعصي أمام أهالي الحي للإذلال، ثم التعذيب المبرح، مع تلفيات سهلة بحياسة سلاح أبيض. وحينما يموت السجين، تكفي مكاملة صغيرة لأهله لإبلاغهم بوفاته.

**تستطيع الشرطة القبض على مرتكبي الجرائم بسرعة كبيرة، بفضل البلطجية النافذين الذين تسند الشرطة لهم بعض الأدوار الصغيرة، ضمن عقد اجتماعي متوارث، كأن يكونوا عينها في حي يحتاج أعداداً ضخمة، غير متوفرة، من الشرطة مقابل السماح لهم بنفوذ اجتماعي، والتساهل مع جزء من نشاطهم غير الشرعي.**

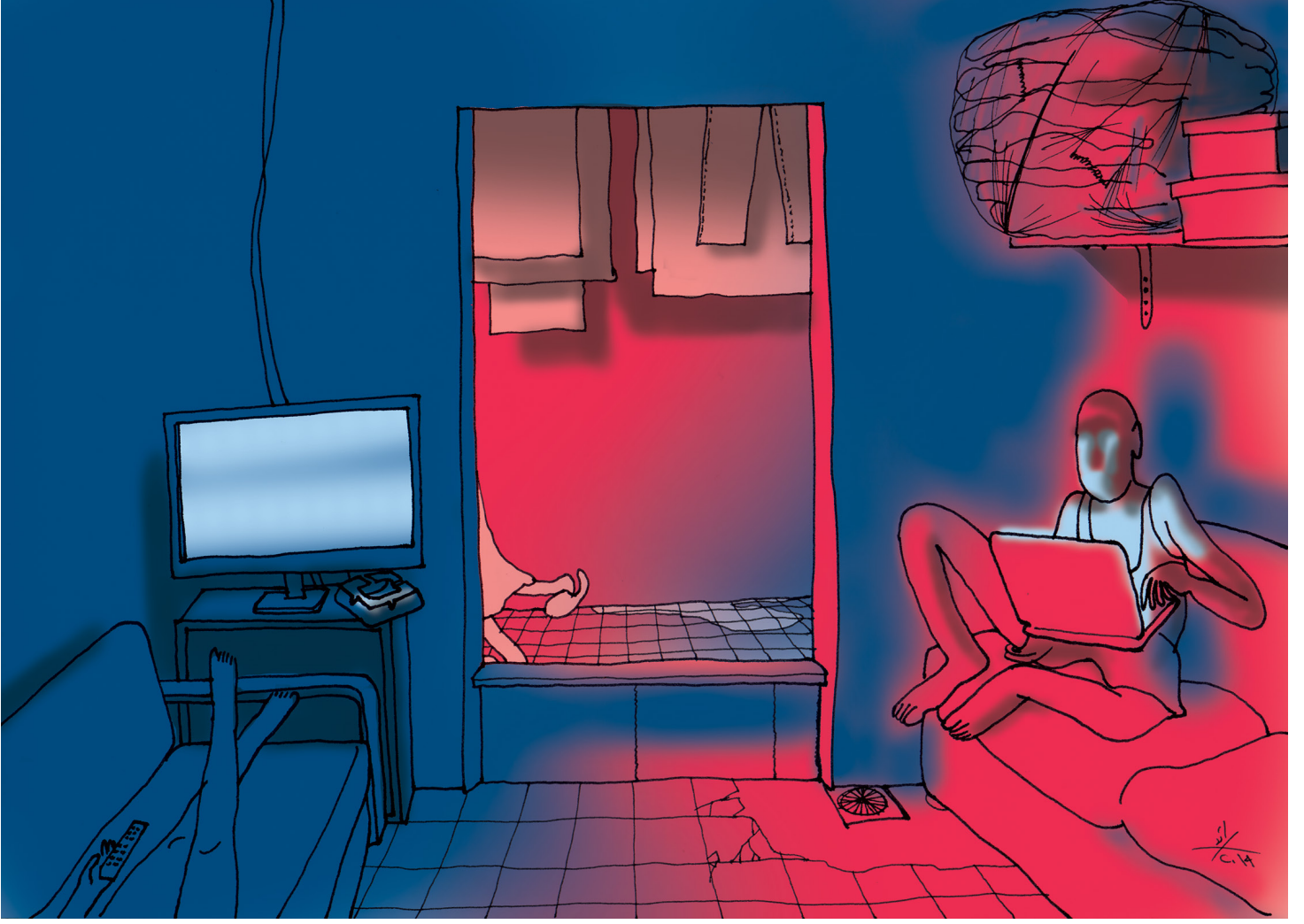
يدرك رجال الشرطة جيداً أنهم نادراً ما يتعرضون لملاحقات جراء تجاوزاتهم، وإن كانت هناك عقوبات فستكون مخففة. والحادث المذكور خير دليل على ذلك، إذ لم يصدر الحكم على أفراد الشرطة المتورطين إلا بعد مرور خمسة أعوام، وجاء الحكم بالسجن خمس سنوات فقط للضابط الرئيسي. أما إذا كان الهجوم على الشرطة، فهي لا تفكر كثيراً، تعتقل كل من تطاله يدها، ثم تأتي النيابة والقضاء ليكملا المهمة بإزالة عقوبات مشددة على المتهمين.

أمام سلطة غاشمة بمقابل هشاشة السكان، يندفع البعض للبحث عن طرق مبتكرة للإفلات. أصبح إظهار الانتماء السياسي الموالي للنظام في الحي وسيلة للبعض للتحايل على هذه القبضة الأمنية. يكفي أن تضع صورة السيسي بالزي العسكري على واجهة المنزل أو السيارة وستنجو من بعض المضايقات. أحد المتهمين في قضية ”حرق نقطة شرطة المنيب“، الذي وقع في كانون الثاني/ يناير 2015، أدرك ذلك. فخلال المحاكمة، كتب على قميصه ”تحيا مصر ويحيا الرئيس السيسي وجيش وشرطة وقضاء مصر“. كانت هذه الجملة كافية لأن تفلته من حكم مشدد بالسجن 10 سنوات، ف”أعيدت“ محاكمته من جديد، على عكس أقرانه في القضية ذاتها الذين نفذ فيهم ذلك الحكم.

**لا تنسى الشرطة فرض سطوتها بالقوة المفرطة وخارج القانون على الأهالي، لإشعارهم بأن لها اليد العليا المطلقة التي ينبغي خشيتها. فمن حملات التفتيش العنيفة بين الحين والآخر، إلى الاعتقالات التعسفية لمشتبه بهم، والاتهامات والإهانات المستمرة، تركّز الشرطة على تذكير الأهالي دائماً بمدى ضعفهم أمام سلطتها.**

لم تكن مطالب أهالي المنيب يوماً كبيرة. خدمات بسيطة ووظائف تسمح بدخل يكفي معيشتهم، دون الحلم بمستقبل كبير... ربما لم تعد هذه المطالب مطروحة بقوة مثلما كان الوضع قبل وخلال الأعوام التالية لثورة يناير. بل تتمادى لدى الأهالي الرغبة بأن تتمادى الدولة في نسيانهم، مع تحولها بجميع سلطاتها إلى عبء أكثر مما هي وسيلة لتنظيم حياتهم وحل مشكلاتهم.





## المواراة والرجاء: العشوائيات في الجزائر

غنيّة موفق

كاتبة وصحافية من الجزائر

كل شيء تَغَيَّر بعد 57 عاماً على استقلال الجزائر.. ما عدا الإقصاء الاجتماعي، وقرينه، الإقصاء المجالي. مُساءلة العشوائيات تتعلق بالتفاوتات الاجتماعية أي بـ"اقتصاد الفقر". وفي 2007، قُدِّر عدد المواقع السكنية العشوائية في العاصمة الجزائر بـ569 موقعاً، مما يعني مئات الآلاف من الأشخاص.

تخيلوا منحدرًا ضيقًا، خلف سياجات من القصب والذرة وأشجار التين والصنوبر، عالقًا بين كتلة جبلية وواد تنبعث منه روائح كريهة. منحدر ممتد على مدى كيلومترات من أعلى الجبل، وصولاً إلى هذا الحقل الذي يكشف موقعه المناسب لإطالة أخذة الجمال على البحر الأبيض المتوسط. هناك يعيش رجال ونساء، في منازل اقتلعوها بقوة من قلب البؤس، وهم يتقاسمون هذا الحي الذي لا يظهر في أية خريطة.

إذا ما سألت السكان عن اسم هذا المكان، فإن الأكبر سنًا سيجيبون أنه ”الغابة“، في حين أن الأكثر شبابًا سيقولون لك: ”حي 11 ديسمبر“.

سؤال هاتين التسميتين يعني استرجاع ذاكرة هذه المنازل التي بنيت في الأصل على هوامش الاستعمار (1830-1962) قبل أن تلتحق بهامش وعود الجزائر المستقلة (1962). سوف تعرفون أن العشوائيات تستلف أسماء جيرانها مثلما نختلق عنوانًا.

نحن الآن في بلدية عين البنيان التابعة لولاية (محافظة) الجزائر، على بعد 20 كيلومترًا غرب العاصمة. تأسست هذه البلدية سنة 1872 على يد الكونت ”دي غيو“، قائد سياسة الاستيطان والمكلف بتوطين مستوطنين فقراء مثل النبي أيوب، وهي حملت اسم الرجل: غيوفيل.

وبينما كان هؤلاء المستوطنون يجنون ثروات من مزارع كروم العنب، استقر- على أطراف غابة جميلة تحيط بهم - أول السكان الجزائريين في هذه المنطقة العشوائية التي سيطلقون عليها اسم ”لا فوري“ (الغابة بالفرنسية)، كما يفعل الفرنسيون. لأغلبهم أصيلو منطقة ”القبائل“ الذين اضطروا للرحيل هربًا من المجاعة والبطالة، ثم بسبب حرب التحرير الوطنية ما بين 1954 و1962. وكانوا يكسبون قوتهم بالعمل كـ ”خماسة“، أي كعمالٍ فلاحٍ بسطاء.

كل شيء تَغَيَّرَ بعد 57 عامًا على استقلال الجزائر.. ما عدا الإقصاء الاجتماعي، وقرينه، الإقصاء المجالي. استرجعت البلدية اسمها الأصلي، ”عين البنيان“، ثم خسرت في ظرف ربع قرن طابعها الفلاحي. امتدت الأبنية على مرتفعاتها، فاستبدلت - منذ أواسط الثمانينات الفائتة - مزارع العنب بأعمدة من ”المساكن ذات الإيجار المعتدل“ لامتصاص ”أزمة الإسكان“ غير القابلة للحل.

ومع إنشاء ”حي 11 ديسمبر“، وهو مجمع للمساكن ذات الإيجار المنخفض، اتسعت حركة التعمير لتصل إلى حدود العشوائية التي غيَّرَ الجيل الجديد من سكانها اسمها لتأخذ اسم الحي الجديد. يخترع كل جيل لنفسه عنوانًا جديدًا. ومن سخرية التاريخ أن اسم ”حي 11 ديسمبر“ اختير لإحياء ذكرى مظاهرات التأييد الشعبي الحاشد، التي خرجت انطلاقًا من العشوائيات المحيطة بـ”المدينة البيضاء“ (إحدى تسميات العاصمة الجزائرية) سنة 1960، والتي غيَّرت مجرى الثورة الجزائرية: كلو- سالانبي، وادي المرأة البرية، ناظور... أسماء دخلت التاريخ، ولكنها استؤصلت اليوم تمامًا كما يفخر بذلك حكام الجزائر، متناسين أن الأسباب نفسها تؤدي إلى النتائج ذاتها.

## الجزائر، عاصمة خالية من العشوائيات

”القضاء على العشوائيات“ هو مطمح جزائري قديم، منذ ”ميثاق مؤتمر طرابلس“ 1962. وهو مطمح لم يتحقق إلى اليوم.

مساءلة العشوائيات هي مساءلة الفروقات الاجتماعية - أي ”اقتصاد الفقر“ حسب عبارة الباحث في علم الاجتماع

والمختص في التخطيط العمراني رشيد سيدي بومدين، مؤلف كتاب "مدن الخرسانة مقابل مدن الصفيح"، وهي مواضيع أصبحت من المحرمات. يكتب سيدي بومدين قائلاً: "اختلفت التمهيلات بين خلق فرص العمل ورفع مستوى العيش، وهي التي تشكل خلفية جهود القضاء على العشوائيات حيث يتركز البؤس، لتترك المجال مفتوحاً أمام سياسة امتصاص مادي للعشوائيات بعنوان سياسة الإسكان". ويستنتج من ذلك أن: "الرأسمالية الجزائرية نجحت بشكل غير معلن في أن تعاود تشكيل - على مستوى آخر - المدينة المنظمة و"المدينة الشعبية" حيث يعيش سكان العشوائيات. هكذا، ومرة أخرى، يُجمَع في تلك أحياء الأهالي المحليون (أو الأصلاء). وقد جرى ذلك بمقاييس أخرى بكل تأكيد ولكن مع النتيجة نفسها عموماً".

الذهاب اليوم إلى عين البنيان لطرح أسئلة على السكان الجدد لهذه المنطقة النيو- عشوائية يعني أن نكتشف كيف أن الموارد هي بناء سياسي يصنع حالة من الانعدام الكامل للأمن الاجتماعي، بالإضافة إلى الفقر.

**اختير اسم "حي 11 ديسمبر" كتحية لذكرى مظاهرات التأييد الشعبي الحاشد، التي خرجت من العشوائيات المحيطة بالمدينة سنة 1960، وغيّرت مجرى الثورة الجزائرية. دخلت أسماء تلك العشوائيات التاريخ، إلا أنها استؤصلت تماماً اليوم، كما يفخر بذلك حكام الجزائر.**

لا ينعم السكان بالسلام أبداً، حتى حين يبعدون إلى هوامش العالم . فصنّاع القرار في هذا البلد - المتأرجح بين فلاحه مستنزفة وصناعة مهملة وريع نفطي متناقص - يطمحون اليوم إلى تحويل هذه العشوائية إلى "إلدورادو" جديد بفضل نعمة السياحة: "موقعها الجغرافي المطل على البحر (...). يمنحها نقاط قوة جلية ومكاناً في سجل المدن الساحلية التي تتمتع بقابلية للاستغلال السياحي". هذا بالنسبة لكنيب الدعاية السياحية. أما بالنسبة للمنطقة العشوائية فنجد جملة موجزة: "القضاء على العشوائيات (...). يعتبر هدفاً استراتيجياً له الأولوية".

الاستماع إلى شيخ الجبل، وهو واحد من أقدم الذين سكنوا هذا الجزء من العشوائية بعد الاستقلال، يعني إدراك حجم الطاقة الرهيب اللازم لمقاومة التشيؤ وللتحكم بمصيرك، عبر استراتيجيات مرهقة وغير قابلة للإنهاء. الموارد لا تمنع الرجاء.

## شبح الجبل

كانت حكاية شيخ الجبل لتكتب كقصة نجاح، لو لم تكن قد بنيت فوق الرمل. مرتدياً "قندورته" المخصصة ليوم الجمعة، يستقبلنا شيخ الجبل الثرثار والمزّاح في صالون متواضع بنيت جدرانه من كتل خرسانية: "في السابق لم يكن هناك أي شيء هنا، لا طرقات ولا مياه ولا كهرباء".

يقودنا شيخ الجبل، البالغ من العمر 80 سنة، في جولة في عقاره. وهو كان بالأصل مبنى قديم متهاك تركه المستوطنون الفرنسيون فقام شيخ الجبل بتحويله، خلال 40 سنة، إلى منزل حقيقي مع حديقته المغروسة تيناً ورمناً. وحولها استطاع أبناؤه الأربعة أن ينتزعوا بدورهم من أرض "البيليك" (1) الحق في بناء منازلهم الفردية. تتركز هذه المنازل في بداية المنطقة العشوائية أعلى التل، وتحكي ورشة حياة بأكملها.

حلت الكتل الخرسانية تدريجياً مكان الصفيح، باستثناء الأسقف. أضيفت إلى الغرف تباعاً، وفي كل مرة كان يجري بناؤها وطلاؤها بالإسمنت وتبليط أرضيتها وتهيئتها، وبعد كل هذا تثبتت الأبواب الحديدية العالية لتكون بمثابة

سياج. لا تنتهي الأشغال أبداً، والنتيجة مدهشة، فحتى الطريق الإسمنتية بنيت بمجهودات هذه العائلة. ”في الماضي كنا نعيش كالدواب، ابني البكر لا يعرف القراءة ولا الكتابة“. عكس أبنائه الأصغر سناً، الذين درسوا وأصبح أنجبهم متخصصاً في علم الأحياء.

يتميز منزل الشيخ عن بقية المنازل بواجهاته البيضاء المطلة على البحر. الحسبة بسيطة : لماذا تشتري قطعة أرض بثمان باهظ جداً في حين أنها متاحة بالمجان هنا، والمدينة أصبحت بالقرب منك؟

**"الرأسمالية الجزائرية نجحت بشكل غير معن في أن تعاود تشكيل المدينة المنظمة و"المدينة الشعبية" حيث يعيش سكان العشوائيات. وهكذا، ومرة أخرى، يجمع في تلك الأحياء الأهالي المحليون أو الأصلاء. وقد جرى ذلك بمقاييس أخرى بكل تأكيد ولكن مع النتيجة نفسها عموماً".**

لا ترغب هذه العائلة في الانتقال إلى مكان آخر، فهنا صنعت حياتها واستثمرت كل مواردها دون أن تمتلك أية وثيقة قانونية تثبت ملكيتها لعقاراتها، ماعدا فواتير مواد البناء التي يحتفظ بها الشيخ كإثباتات، ومعها فيض من قصص النزاع مع الدرك حول حدود قطعة الأرض خلال التعدادات السكانية المتكررة التي لا تفضي إلى شيء. يكفي أن يصدر قرار إداري حتى تأتي الجرافات مصحوبة بالدرك لكي تمحي ماضي هؤلاء الناس وحاضرهم ومستقبلهم. يتعامل الشيخ مع الإدارة بازدراء شديد: ”لو كان لدي رأس ماعز لما استأمنتهم عليه“.

### من التسيير الذاتي إلى الانفتاح

ولد الشيخ سنة 1939 في جبال منطقة القبائل على بعد حوالي 200 كيلومتر من العاصمة. لكنه لم يقرر القطع مع حياته البائسة كفلاح بدون أرض، إلا في سنة 1963. كان عمره آنذاك 24 سنة، وعاش بعد ذلك وطيلة 14 سنة، حياة تشرذ بين الجزائر العاصمة ومنطقة القبائل. كان ينام ليلاً في الحمامات العمومية أو على فراش من القش، وكان في النهار يعرض خدماته للقيام بالأعمال الشاقة. يقول الشيخ: ”كنت فلاحاً بسيطاً، ماذا كان بإمكانني أن أفعل غير ذلك؟“. ثم اتبع خطى خاله الذي نجح في ”ضمان وضع اجتماعي مقبول“ في عين البنيان، فاستقر بدوره في المنطقة سنة 1977 برفقة زوجته وأبنائه الذين استقدمهم من بلدته الأصلية ”على متن سيارة 403 (2)“.

تمتاز مسيرة الشيخ المهنية مع تاريخ الفلاحة في فترة ما بعد الاستعمار. ففي سنة 1963 ساهم شيخ الجبل في حكاية الفلاحين الجزائريين الفريدة، الذين سيطروا على الأراضي التي كان المستوطنون الفرنسيون قد استولوا عليها، ليقيموا تلقائياً تجربة ”تسيير ذاتي“ بهدف تأمين الحصاد وتوفير الغذاء. نجا الشيخ من الجوع لكنه لم ينج من الفقر.

**ابتدعت الجزائر في 1987 انفتاحها الاقتصادي. ووزعت الأراضي على شكل امتيازات استغلال تصل مدتها إلى 40 سنة لصالح مجموعات من الفلاحين، الذين تركوا بعد ذلك ليتدبروا أمرهم ويصبحوا "مستثمرين". كانت تجربة فاشلة. فبعد عشر سنوات من تطبيقها جرى التخلي عن هذه الأراضي.**

وبعد مدة، اختفت الأراضي المسيرة ذاتياً، وحوّل الكولونيل بومدين تجربة التسيير الذاتي إلى ”ثورة زراعية“ وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين 1973 و1982. وعاش الشيخ هذا التحول. فلقد أصبح له الحق في ”دفعات“ تعادل أجر

الحد الأدنى مع منحه جزءاً من هذا الأجر على شكل منتجات فلاحية. وهكذا تغيرت وضعيته. فلأول مرة في حياته أصبح له الحق في وثيقة راتب وفي الضمان الاجتماعي الذي يسميه "التأمين".

ابتدعت الجزائر في 1987 انفتاحها الاقتصادي. فبعد "الثورة الزراعية" أرسى تنظيم جديد لاستغلال الأراضي العمومية التي ظلت ملكاً للدولة، إذ وزعت هذه الأراضي على شكل "امتيازات استغلال" تصل مدتها إلى 40 سنة، لصالح مجموعات من الفلاحين تُركوا بعد ذلك ليتدبروا أمرهم، ويصبحوا "مستثمرين". كانت تجربة فاشلة. فبعد عشر سنوات من تطبيقها جرى التخلي عن هذه الأراضي.

تأقلم الشيخ مع الوضع الجديد. وبما أن الفلاحة لم تعد تضمن القوت فمرحّباً بأعمال البناء. اشتغل الشيخ طيلة 18 سنة كبناء ودهان وكعامل أجير في شركة عمومية مختصة بالبناء. وهو متقاعد اليوم، يعيش بفضل معاشه الذي يبلغ 19000 دينار جزائري، أي حوالي 80 يورو شهرياً! وهذا ترف ربما لن يبلغه أصغر أبنائه. فهذا الأخير يعيش "البطالة" ويتدبر أمره عبر العمل المتقطع في قطاعات الاقتصاد غير المهيكول ومجالات الخدمات، بين محلات البيوتزا ومقاهي الإنترنت. ولم يصرّح عن نشاطه ودخله لدى الجهات الرسمية، وهو لا يتمتع بضمان اجتماعي أو بوثيقة راتب.

تمثل هذه الوضعية إعاقة حقيقية للشباب، تمنعه من الانتفاع من الآليات القانونية للسكن الاجتماعي نظراً لأنه لا يملك ما يثبت أنه قادر على سداد المبالغ اللازمة. إنها عقوبة مزدوجة، فالابن يخضع لاستغلال أرباب العمل في القطاع الخاص من جهة، والسلطات العمومية من جهة ثانية تتخلى عنه. وكما كان عليه الأمر بالنسبة لأبيه في الماضي، فإن الابن ينتمي إلى جيش يد عاملة احتياطية يمكن تسخيرها بشكل فاحش وبلا حدود، في وضعٍ من الهشاشة الممنهجة التي تخدم المصالح الخاصة واستغلال الجهد والاحتقار.

أما الشيخ فحياة بأكملها من العمل والكد لم تمكنه - على الرغم من كل شيء - من التخلص من "السكن الهش" ومن حدود الفقر، في بلد يعاني من ندرة المساكن، مما يجعلها باهظة الثمن.

## معول وحبل للحصول على عداد

تصرّف الشيخ طيلة حياته لمجابهة هذا الوضع، وصارع كمخطّطٍ استراتيجي حقيقي، ليمنح عائلته سقفاً وحداً أدنى من الرفاهية المدنية: "هنا يجب عليك أن تتدبر أمرك بنفسك، نحن من قمنا بجلب الماء والكهرباء بأنفسنا".

اعتمد الشيخ في البداية على مياه الينبوع للحصول على الماء الصالح للشرب: "استعملت معولاً وحبلًا ودلوًا وحفرت بئرًا. وفي أحد الأيام قدم موظف من البلدية وقال لي "اهدمه". واجهته وقلت له لن يحدث هذا أبداً. وما زال البئر موجوداً إلى حد اليوم ولم أَدفع أبداً مقابل الماء".

لم يتم ربط الحي بشبكة المياه العمومية إلا في سنة 2001 وذلك عقب زيارة قام بها وزير الموارد المائية الذي قدم مصحوباً برئيس البلدية. شكلت الزيارة حدثاً حقيقياً في هذه المنطقة التي استعرت فيها الحرب الأهلية (1992 - 2000) بشكل عنيف جداً، مقسّمة الأهالي بين "الجماعات الإسلامية المسلحة" و"مجموعات الدفاع الذاتي" التي التحق بها الشيخ بعد أن سلحته السلطة العاجزة. "حرب" ستأتي بدورها بمجموعة سكانية جديدة فرّت من مناطق القتال، مما أدى إلى اكتظاظ سكاني لم يعد من الممكن أن يعيش على مياه الينبوع. "استدار الوزير إلى رئيس البلدية وقال له: "هؤلاء الناس هم بشر، نعم أم لا؟ يجب عليك إذاً أن تجد حلاً وتوفر لهم قنوات الماء"، كما لو أنه كان



يسدد ديناً.

قام رئيس البلدية بتنفيذ الأمر بما أنه مجبر على ذلك، لكنه اقتصد: أنبوب واحد لمئات العائلات. "كانت فوضى، وشجار في الصباح والمساء بين الأهالي، فكل واحد يريد ملء "مستوعباته" العشرين. وفي إحدى الليالي ومعية الشباب - حفظهم الله - حفرنا الأرض، وبواسطة مثقاب أوصلنا ماسورة لبيت كل واحد منا". لم تغفل البلدية عن الأمر وحاولت أن تعيد تنظيم الأشياء، فمدت بدورها أنابيب فردية مطابقة للمواصفات، مع تثبيت عداد لفوترة استهلاك المياه. وافق الشيخ على حل وسط بعد سنوات طويلة من المفاوضات: يقوم بدفع مبلغ مقطوع للاشتراك لكن دون أن يدفع مقابل الماء، مواصلاً استخدام "الماسورة غير القانونية".

**"الصفقة" التي تنظم الأمور في الجزائر بين المستبَعدين اجتماعياً والإدارة، تقوم على أن يأخذ المواطنون الأكثر فقراً ما تبقى من الممتلكات العمومية، كقطع أرض صغيرة وماء، كما لو أنهم يقتطعون حصتهم من الربيع النفطي، وبالمقابل تغض الدولة الطرف لحفظ السلم الاجتماعي.**

وفي حالة من التنظيم الذاتي اللافت للانتباه، انتزعت عائلة الشيخ رفقة جيرانها - كأنهم عائلة واحدة - وبالطريقة نفسها، حقها في الكهرباء من برج نقل الطاقة الكهربائية الذي تمّ تركيزه عند بناء مجمعات المساكن ذات الإيجار المنخفض. وأمام الأمر الواقع، لم يبقَ للشركة الوطنية للكهرباء من حل غير تركيز عدادات فردية، لكي تستخلص مستحقات هذه الخدمة التي فُرضت عليها.

وإذا ما كانت قصص العدادات هذه تأخذ حيزاً كبيراً فلأن فواتير الماء والكهرباء الفردية مكّنت العائلات أخيراً من الحصول على عنوان قانوني لأول مرة في حياتهم. أصبحت لديهم اثباتات.

سيكون من الخطأ أن نختزل العلاقات الملتبسة بين الدولة ومتساكني هذه العشوائيات، وألا نرى منها إلا الجانب الفوضوي، وتغشى أبصارنا عن "الصفقة" التي تنظم الأمور في الجزائر بين المستبَعدين اجتماعياً والإدارة: وهي تقوم على أن يأخذ المواطنون الأكثر فقراً ما تبقى من الممتلكات العمومية، كقطع أرض صغيرة وماء، كما لو أنهم يقتطعون حصتهم من الربيع النفطي، وبالمقابل تغض الدولة الطرف لحفظ السلم الاجتماعي.

لكن هذه "الصفقة" غير مستقرة، فما مُنح بطريقة ملتوية يمكن أيضاً أن يُسترد بالطريقة نفسها. وهذه الأراضي العمومية، "المهملّة" طالما بقيت معتبرة بلا أهمية، يمكنها في حقيقة الأمر تشكيل رصيد احتياطي لتنمية الثروة بين الأثرياء الجدد "حاملي المشاريع المهيكلة"، وفساد الموظفين. اليوم، يقبع محافظ الجزائر العاصمة في السجن بتهمة الفساد، وهو كان ناشطاً فعالاً في مشروع استئصال المناطق العشوائية، في حين يتظاهر "الشارع الجزائري" منذ 22 شباط / فبراير صارخاً: "لقد ابتلعتم البلاد يا عصابة اللصوص". إلا أن آلة الإقصاء ستواصل "استئصال" العشوائيات، ليس لأن السكن سيصبح حقاً معترفاً به، ولكن لإخلاء أراضٍ تمثل هدفاً لكل المضاربات.

وخلف هذه المظاهر الخارجية الودية، فقد تأخذ العلاقات منحى عنيفاً جداً، يترك أثره على الأجساد والذاكرة. هنا، يستذكر الأهالي كيف قدم الدرك قبل بضعة أشهر، ترافقهم شاحنات، بهدف طرد بضعة آلاف من العائلات، "حتى أن دركياً كان يختبئ ليبيكي". المطاعم السياحية تتقدم بصمت. أما الشيخ فإنه يواصل صقل جدران بيته: "نحن لم نرغب أبداً في أكل الحرام، هذه أرض الله. لو وجدنا وضعية عادلة وقانونية لما كنا على هذا الحال. حتى الوزراء

يسرقون. نحن مستعدون لشراء هذه الأرض، لكنهم لا يريدون بيعنا إياها ولا يعطونا مسكناً. سنظل هكذا إذًا،  
معلقين“.

---

*Texte disponible en Francais sur le site web d'Assafir Al-Arabi*



**السودان**



## عشوائيات الخرطوم: على حافة الحياة

شمائل النور

صحافية من السودان

وصف لـ "جبرونا"، إحدى العشوائيات المحيطة بالخرطوم، والمنتمية إلى الجيل الثاني من النزوح (1980-2000) الذي تسببت به الحروب والنزاعات المسلحة في البلاد. أغلبية السكان هناك من جبال النوبة وتحديداً من إقليم جنوب كردفان.

في منزل مبني من الطوب الأخضر، وهو طين مخلوط بروت الأبقار، وفي الجزء الآخر منه الذي بُني من بقايا جوالات "الخيش" و"الحصير" مسنودة على عيدان لا تقوى على الثبات طويلاً، تعيش "بابويا" التي فرت من ويلات الحرب في إقليم جنوب كردفان، ولم تجد ملجأ غير هذا المكان الذي بالكاد يحميها من المطر، وهو حال كل المنازل هنا.

السيدة الثلاثينية التي لا يتجاوز متوسط دخلها اليومي 40 جنيهاً سودانياً (أكثر بقليل من نصف دولار) ليس بمقدورها أن تخرج إلى عمل يومي يدر لها دخلاً أفضل من هذا. فهي مجبرة على البقاء بالمنزل والعمل داخل الحي لأن ابنتها ذا العشر سنوات مصاب بشلل تام: غير قادر بتاتاً على الحركة وفي حاجة دائمة للرعاية، وهو لا يستطيع حتى الجلوس، ويبقى ممدداً على سريرته المصنوع من الحبال منذ أن أصابته هذه الحالة قبل ثلاث سنوات.

غير أن "بابويا" تعمل جهدها لتوفير لقمة عيش له ولإخوته، فأبوهم توقف عن التكفل بحاجات بيته منذ فترة تاركاً هذا العبء الثقيل لزوجته. وقد جرت العادة في بعض مناطق السودان الغربية، أن تتحمل النساء عبء الإنفاق على الأسرة، بوجود الرجل أو بعدم وجوده. وليس بالضرورة أن يكون هذا الوضع نتيجة انفصال أو خلافات بين الزوجين، ففي حالة "بابويا" مثلاً، الزوج موجود في البيت، ويحتفظ بعلاقته الأسرية معها ومع الأبناء، لكنه غير مستعد للعمل والإنتاج.. أو لا يرغب.

### "جبرونا" .. اسم يعكس واقع الحال!

على بعد 28 كلم من قلب العاصمة الخرطوم، يقع حي "جبرونا" وهو واحد من 11 حياً عشوائياً تقع في منطقة غرب أم درمان التي تتمركز فيها العشوائيات. على مقربة من أكبر الأسواق المركزية بمدينة أم درمان، "سوق لبيبا" دائم الحركة والنشاط، تنتهي معالم حياة، وتبدأ مباشرة معالم حياة أخرى مختلفة تماماً، يفصلهما عن بعضهما شارع الأسفلت العريض.

عدد سكان "جبرونا" أكثر من 15 ألف نسمة وفقاً لتقديرات الحصر الذي تم بواسطة السلطات، مع الأخذ بالاعتبار أن هناك سكاناً وصلوا إلى المنطقة بعد اكتمال الحصر، وهؤلاء لم تشملهم الإحصائيات التقديرية. والحصر يعني تسجيل بيانات السكان وحفظها في السجلات الرسمية باعتبارهم استحقوا تملكهم أراضٍ مستقبلاً. ووفقاً لتقديرات أهلية فإن عدد السكان الحقيقي (المحصرون وغير المحصورين) قد يقترب من 30 ألف نسمة.

**يقطن حي "جبرونا"، على بعد 28 كيلومتراً من قلب الخرطوم، أبناء ديانات متعددة أبرزها الإسلام والمسيحية. يُدفن في المقبرة المحيطة بالحي المسلم بجانب المسيحي على نحو طبيعي دون انتظار فتوى من أحد. فالسكان هنا ينحدرون من منطقة جبال النوبة المعروفة بالتعدد الديني والتسامح، والذي يصل في كثير من الحالات إلى تعدد الديانات داخل الأسرة الواحدة.**

نشأ الحي في العام 1992، وهو التاريخ الذي نشأت فيه الكثير من الأحياء العشوائية في السودان في موجة ثانية. فموجة هجرة نحو الخرطوم نشأت في الفترة بين 1960 - 1980، ومعظم أفرادها كانوا يأتون من الشمال والوسط، وقد اختاروا أطراف العاصمة مستقراً، ولاحقاً نقلتهم السلطات إلى مناطق مخططة داخل الخرطوم. فيما يؤرخ للموجة الثانية في الفترة ما بين 1980 - 2000 وهي التي مثلت فيها الحروب التي اشتعلت حينها في أطراف السودان السبب الرئيسي للنزوح، بينما كان الفقر السبب الأوحد في الموجة الأولى.

و"جبرونا" هي كلمة دارجة تعني في اللغة العربية "أُجبرنا". وتفصيل الحياة القاسية هنا تطابق اسم الحي على نحو مدهش فلا يمكنك العيش هنا إلا مجبراً. يقطن الحي أبناء ديانات متعددة أبرزها الإسلام والمسيحية. المقبرة المحيطة بالحي يُدفن فيها المسلم بجانب المسيحي على نحو طبيعي دون انتظار فتوى من شيخ أو كاهن. ويبدو المشهد في المقبرة منطقياً ومتسقاً مع الخلفيات العقائدية لهذه المجموعات المنحدرة من منطقة جبال النوبة، المعروفة بالتعدد الديني الذي يصل في كثير من الحالات إلى تعدد الديانات داخل الأسرة الواحدة التي تجد فيها المسلم والمسيحي، وأحياناً اللاديني يعيشون في بيت واحد، ورغم هذا التعدد، إلا أن مناطق جبال النوبة عُرِفَت بالتسامح الديني على الرغم من ضراوة الحروب المستمرة هناك.

### صناعة الخمور مصدر دخل رئيسي للنساء

اللافت في هذا الحي خلال ساعات النهار، أن جلوس الرجال يكثر في الطرقات وعلى أطراف الحي وفي السوق الخاص به، بينما يغيب بشكل لافت العنصر النسائي. "بابويا" التي تتولى الإنفاق على أسرته ليست وحدها من يفعل، فالنساء هنا ينخرطن في الأعمال اليومية أكثر من الرجال، ربما لتوفر فرص أفضل للنساء. يعملن بشكل خاص في صناعة الخمور البلدية والعمل بالمنازل. والأسر هنا تتعدد في البيت الواحد الذي تجده في الغالب مقسم إلى غرف صغيرة أو "روايب"، وهي مظلات صغيرة مصنوعة من "القش" و"الحصير" وبقايا الجوالات. تجد في البيت الواحد زوجتين أو ثلاث. هنا يكثر تعدد الزوجات، وبالمقابل فإن الزوجات هن من يحملن عبء الإنفاق!

**تنتشر في الحي رائحة النفايات وفضلات الإنسان والحيوان. مختلطة بروائح الخمور البلدية التي تتم صنعها هنا. وتنتشر صناعة الخمور البلدية في المناطق العشوائية خصوصاً لأنها ممنوعة قانوناً، ولكنها تمثل مصدر دخل رئيس لكثير من النساء.**

وحيث يتجول المرء في هذا الحي، تطالعه رائحة النفايات وفضلات الإنسان والحيوان، مختلطة بروائح الخمور البلدية التي تتم صنعها هنا على مدار اليوم، وتجذب أعداداً مقدره من الزبائن من خارج المنطقة. وتنتشر عادة صناعة الخمور البلدية في المناطق العشوائية لأنها ممنوعة وفقاً للقانون، ولكنها تمثل مصدر دخل رئيس لكثير من النساء. هي صنعة تدر دخلاً أفضل بكثير من الخدمة بالمنازل، أو أعمال البناء المختلفة، كما تمثل بعض الخمور البلدية وجبة يومية لسكان هذا الحي. وهي تسمى "المريسة"، وتصنع من الذرة المتخمرة. وكذلك هي جزء أصيل من ثقافة قبائل النوبة التي تقطن جنوب كردفان بشكل رئيسي، وتمثل الإثنية الغالبة في هذا الحي. وبجانب صناعة الخمور تعمل النساء أيضاً في منازل الأحياء الميسورة في أعمال غسل وكي الملابس والنظافة، ومن يقمن بهذه الأعمال يعشن عادة أوضاعاً اقتصادية أفضل من نظيراتهن في الحي.

**تمثل أرجل الدجاج واحدة من الوجبات الرئيسية لسكان الحي. تعرض هي الأخرى على مناضد الحديد الصدئة، وتطبخ بالصلصة أو تقلى ببقايا الزيوت، كذلك توجد وجبة أخرى رخيصة وفي متناول الجميع وهي "رؤوس السمك"، وتطبخ بالصلصة أو على شكل حساء.**

ينشط الرجال قليلاً في أعمال البناء، والعمل بالأجر اليومي في السودان وهو يسمى بـ"اليومية". لكن أعمال البناء التي تمثل واحدة من مصادر الدخل الرئيسية في مثل هذه الأحياء تراجعت خلال السنوات الأخيرة. فقد باتت شركات متخصصة تنجز البنايات الكبيرة. غير أن سوق صناعة الطوب أو ما يُعرف بـ"كمائن الطوب" ما زالت حرفة رئيسية للرجال، علاوة على أعمال جزئية وجانبية في الأسواق.

## سوق الحي واجهة لأبرز مظاهر الفقر

تعرض في سوق الحي الوجبات ذات الأسعار الزهيدة، والتي تكون في متناول سكانه. الذباب يكاد يغطي ملامح اللحوم المفروشة على مناضد قديمة مصنوعة من الحديد الصدي، وهي لا تُباع بميزان الكيلوغرام كما هو المعتاد في كل الأسواق، بل بال"الكوم"، بعد تقسيمها إلى أجزاء صغيرة يناسب سعرها وكميتها سكان الحي. ومن الواضح أن اللحوم لا تطابق معايير السلامة الصحية كما هو حال الحي كله الذي تحيط به المخاطر الصحية والبيئية، كما هو حال العشوائيات.

تمثل أرجل الدجاج واحدة من الوجبات الرئيسية لسكان الحي. تعرض هي الأخرى على مناضد الحديد الصدئة، وتطبخ بالصلصة، أو تقلى ببقايا الزيوت. بجانب "العديسة" التي تمثل وجبة رئيسية (وهي نوع من اللوبياء الصغيرة والتي تشبه حباتها العدس، وهذه البقولية هندية الأصل ومعروفة في السودان، ويرتبط استهلاكها على نحو خاص بشهر رمضان). كذلك توجد وجبة رخيصة وفي متناول الجميع وهي "رؤوس السمك" وتطبخ بالصلصة، أو على شكل حساء.

مع انعدام الخدمات الرئيسية مثل الماء والكهرباء، يستهلك سكان الحي جزءاً كبيراً من مداخيلهم المحدودة في شراء الماء والاشتراك في خدمة الكهرباء عبر مولدات الكهرباء الكبيرة التي تعمل بالغازولين، وتعود ملكية هذه المولدات لأفراد. لا يتجاوز متوسط الدخل اليومي في هذا الحي نحو الدولار الواحد (حوالي 70 جنيهاً) بينما يدفع مبلغ 150 جنيهاً شهرياً للحصول على مقدار من الطاقة يسمح بتشغيل جهاز التلفزيون مع إضاءة مصباح واحد، و50 جنيهاً لتوفير المياه التي تُجلب إلى الحي عبر عربات "الكارو"، وهي بالكاد تغطي احتياجات المنزل اليومية.

## وظائف لمكب النفايات الملاصق

يحيط بحي "جبرونا" مكبٌ ضخم للنفايات التي يتم شحنها من أحياء بعيدة، لتفريغها هنا. المكب يستخدم كدورة مياه جماعية لسكان الحي، مع انعدام دورات المياه داخل المنازل (إلا لقلّة قليلة)، ويمثل كذلك مصدر دخل بالنسبة للأطفال الذين يقضون سحابة يومهم فيه بحثاً عن بقايا أدوات منزلية أو مكتبية أو قوارير مياه أو أجهزة متعطلة لبيعها لتجار "الخردة". وعلى الرغم من وجود خدمة التعليم المتوفرة في مدرستين، إلا أن الغالبية الساحقة من الأطفال غير منتظمة في المدرسة بسبب الفقر المدقع. وحتى الذين ينتظمون في المدارس يتسربون منها لاحقاً إما بحثاً عن عمل، أو للزواج بالنسبة للفتيات اللاتي عادة يقطن تعليمهن لأجل الزواج المبكر وأسبابه تعود إلى الظروف الاقتصادية مثله هنا مثل كثير من المناطق في السودان. وكانت إحصائيات سابقة قدرت أن النسبة المتوقعة للتسرب المدرسي في السودان تبلغ ثلث الأطفال، يتكون الدراسة قبل الوصول إلى العام الأخير من التعليم الابتدائي، والبنات أكثر عرضة لترك مقاعد الدراسة. ولكن النسبة الفعلية بلغت 45 في المئة من الأطفال يتسربون من الدراسة في هذه المرحلة، بينما لا يلتحق ما نسبته 43 في المئة منهم بالمدارس أبداً. وفي عام 2017 أعلنت منظمة "بنك الطعام" أن 700 ألف تلميذ يذهبون إلى المدارس بلا وجبة إفطار.

## عصابة "قيقا ون"!

ارتباط الجريمة بالفقر يتجلى هنا في جرائم القتل والنهب الكثيفين. جرائم القتل كثيرة في هذا الحي، وعادة ما تحدث في مناطق صناعة وتعاطي الخمور التي يرد إليها الزبائن من خارج الحي. ويمثل الحي كذلك بيئة خصبة لأعمال الابتزاز والنهب بواسطة متفلتين من القوات النظامية، يستغلون سلطتهم لأعمال مصادرة مصانع الخمور البلدية (الممنوعة وفقاً للقانون) ثم وفي كثير من الأحيان تتم "التسوية" في الطريق قبل الوصول إلى أقسام الشرطة،

وذلك بدفع مبالغ مالية من قبل صاحبات المصانع مقابل إطلاق سراحهن وسراح معداتهم. وتحولت سلطات المصادرة والمداهمة الممنوحة إلى الشرطة إلى مصادر دخل لمنتسبي هذه القوات، وفقاً لعدد من القوانين مثل "قانون النظام العام" ساء السمعة، الذي يمنح الشرطة صلاحيات الاقتحام والمداهمة.

"ون قيقا- One Giga" عصابة معروفة في الحي، بعض أفرادها ينتسبون للقوات النظامية، أو كانوا منتسبين في وقت سابق. تمارس العصابة أعمال النهب والسرقعة والاعتصاب تحت التهديد بالسلاح. فبعد مغيب الشمس يستعصي الدخول إلى الحي الذي تتوقف المواصلات العامة المؤدية إليه عند الحادية عشرة مساءً، ويبدأ رواد احتساء الخمر وتجارها بالقدوم إلى الحي الذي يتحول في الليل إلى منطقة غير آمنة. الالاف في الأمر أن نشاط هذه العصابة ومثيلاتها انحسر تماماً بعد سقوط الرئيس البشير بشهادة عدد من سكان الحي.

**بحيط بحي "جبرونا" مكبٌ ضخم للنفايات التي تشحن من أحياء بعيدة وتفرغ هنا. يستخدم المكب كدورة مياه جماعية لسكان الحي مع انعدام دورات المياه داخل المنازل، ويمثل كذلك مصدر دخل بالنسبة للأطفال الذين يقضون سحابة يومهم فيه بحثاً عن بقايا أدوات لبيعها لتجار "الخرذة".**

### سلطة أهلية، نافذة تعمل بالتراضي

يلجأ سكان "جبرونا" إلى "السلطان" للاحتكام عنده في حالة نشوء خلاف. و"السلطان" هو إدارة أهلية ممثلة في شخص واحد يرضى به أفراد القبيلة. وفي بعض المناطق يُسمى سلطان، وفي مناطق أخرى في السودان يُطلق عليه "عمدة" أو "ناظر" أو "شرتاي". ولا علاقة للسلطات الرسمية باختيار الناس أو بتسميتهم له، وواقع الحال هو مرجع أعلى للقبيلة، وعادة تنتقل السلطة الأهلية من سلطان إلى آخر بالتوارث، فتجده أحياناً شيخاً كبيراً، ويمكن في أحيان أخرى أن يكون شاباً. قبائل جبال النوبة التي تمثل الإثنية الغالبة في حي "جبرونا" تعتبر السلطان سلطة أهلية، مثلها في ذلك مثل غيرها من مناطق السودان البعيدة عن المدن أو التي يقل فيها مستوى التعليم. ويستقبل السلطان الذي يسكن وسط الأهالي كل الخلافات، لكن هذا لا يمنع من اللجوء إلى القضاء المدني في حالات جرائم القتل، ويأتي ساعتها دور السلطان في حالة العفو. وخلال السنوات الأخيرة دخلت الإدارات الأهلية حيز السياسة، واستفادات السلطات من تأثيرها في أوساطها بشكل كبير، وخاصة في الحملات الانتخابية وفي توفير الدعم السياسي.

ويحرص سكان العشوائيات على تفقد بعضهم البعض، وتوفير الدعم المتبادل بقدر المستطاع، مادياً أو معنوياً. والمتوفر على الدوام هو الدعم المعنوي. هذه العلاقات تمتد إلى مشاركة سكان العشوائيات بعضهم في حلوها ومرّها. ويعتقد الكثير من سكان هذه المناطق أن هذا الترابط والتعاقد طبيعي جداً في ظل وضع اقتصادي لا يرحم. فالمحفز على البقاء هو هذه الحميمية بين الناس. غير أن هذه العلاقات لم تتجاوز هذا الحد، فلم تتطور باتجاه نشوء جمعيات، أو أجسام تقدم دعماً على نحو يتيح بعض الحلول لمشكلات سكان هذه المناطق.

### توقف الدعم الإنساني

لا تعرف العشوائيات في المحاضر الرسمية بكونها المناطق المحرومة من الخدمات. فهذا الحرمان مبرر رسمياً، لأنها مناطق لم تحدها الدولة للسكن، إنما يتم فرضها كأمر واقع من قبل قاطنيها. ولا يشمل الدعم الحكومي - على ندرته - سكان هذه المناطق. والدعم الحكومي هنا متمثل في ديوان الزكاة الذي يتولى المسؤولية عن إعانة الفئات الفقيرة في المجتمع المسلم وفقاً لمعايير تحدها المؤسسات الرسمية المعنية بذلك. في وقت سابق، كانت المنظمات



الإنسانية تصل إلى حي "جبرونا" وغيره، وتقدم دعماً مادياً ممثلاً ببعض السلع الاستهلاكية والإشراف الصحي المستمر، خصوصاً للأطفال الذين تتفشى وسطهم أمراض الإسهالات والجفاف. لكن قراراً حكومياً أصدره الرئيس المخلوع عمر البشير عام 2009 بعد صدور مذكرة توقيف من المحكمة الجنائية الدولية بحقه، قضى بطرد كل المنظمات الدولية العاملة في السودان، الأمر الذي أثر بشكل مباشر على سكان الحي، علاوة على توقف الدعم الذي كانت تقدمه الكنائس. فبعد انفصال جنوب السودان تعالت الأصوات الرسمية بإسلامية الدولة السودانية، حيث أن الغالبية العظمى تدين بالإسلام، وعلى إثر ذلك انكمش النشاط الكنسي الذي يُتهم على الدوام بمحاولات التنصير.

## هجرة ريف ومدن مستمرة نحو الخرطوم

تعاين العاصمة الخرطوم دون سائر مدن السودان من تزايد ظاهرة النزوح من الأرياف، وقدرت إحصائيات رسمية في وقت سابق نسبة النزوح بمعدل وصول 100 أسرة يومياً إلى العاصمة. وتشير الإحصائيات ذاتها إلى أن نسبة الباحثين عن العمل تصل إلى أكثر من 40 في المئة من هؤلاء النازحين. وتفتقر المؤسسات السودانية إلى إحصائيات دقيقة ومتجددة، ومن الصعوبة الوصول إلى إحصائيات نهائية حول سكان العشوائيات، ليس فقط لغياب الأرقام الرسمية، لكن لاستمرار عمليات النزوح واتساعها يوماً بعد يوم إلى هذه الأحياء من جهة. ومن جهة أخرى فإن أجزاءً من هذه الأحياء يتم تخطيطها، ويعود تقدير قرار التخطيط للسلطات التي تُصنف المواقع وفقاً لإمكانية توفر الخدمات فيها، أو لتراكم المشكلات البيئية بعد شكاوي الأحياء المجاورة. فتتم الإزالة ومن ثم الترحيل إلى مناطق جديدة. وهذه الأخيرة تحتفظ بمواصفات السكن العشوائي نفسها ريثما تصل الخدمات إليها، ولا تطلق عليها السلطات تسمية "عشوائيات". وقرارات الإزالة بالنسبة للسلطات لا تحتاج إلى تبرير لأن المنطقة في الأصل غير مسموح السكن فيها، وأحياناً يتم التخطيط في المنطقة ذاتها وفقاً لتقديرات السلطات، مثلما حدث مع حي "جبرونا" الذي تم تخطيط جزء منه، وانتصبت فيه أعمدة الكهرباء توطئة لتوصيلها.

## تضارب الأرقام الرسمية

صدرت دراسة رسمية عام 2017، كشفت عن تراجع نسبة الفقر في السودان إلى 28 في المئة. وشكك كثير من المختصين بهذه الإحصائية، لأن التقديرات الرسمية حول الفقر عام 2009 بلغت نسبتها 64 في المئة. ولا تكتسب الأرقام الرسمية في السودان الثقة، خاصة في قضايا مثل الفقر والجريمة. وخلال العشرين عاماً الماضية، تدهورت الخدمات الصحية والتعليمية في مدن السودان المختلفة، علاوة على اتساع ظاهرة البطالة وانعدام فرص العمل والإنتاج في الولايات، الأمر الذي ضاعف من نزوح الأرياف والمدن نحو العاصمة التي تكتظ أطرافها بالسكان. ويعود ذلك إلى سياسات الدولة التي ركزت الخدمات في الخرطوم العاصمة مما دفع سكان الأقاليم أو الولايات إلى النزوح إليها. وتعرضت أقاليم السودان خلال حكومة البشير (1989-2019) إلى عمليات إفقار مستمرة بضخ مواردها إلى الخزينة المركزية دون مراعاة للتقسيم العادل للموارد، والمشهد في هذه العشوائيات يعكس المعادلة المختلة التي تعاني منها الغالبية الساحقة من سكان السودان. فإشكالات قسمة السلطة والثروة التي سادت في السياسة السودانية خلال العقود الأخيرة، هي السبب المباشر لتفشي الصراع المسلح في بعض أقاليم السودان، الأمر الذي خلق موجات نزوح خلال السنوات التي أعقبت تفجر تلك الصراعات.

**تعاين الخرطوم دون سائر مدن السودان من تزايد ظاهرة النزوح إليها. من الصعوبة الوصول إلى إحصائيات نهائية حول عدد سكان العشوائيات، ليس فقط لغياب الأرقام الرسمية، لكن لاستمرار عمليات النزوح إلى هذه الأحياء واتساعها يوماً بعد يوم.**

علي سبيل المثال، تشير دراسة إلى أن عدد النازحين في مدينة الجنيينة بإقليم دارفور المتقلب في الحرب منذ 2003

تمثل 50 في المئة من سكان المدينة. هؤلاء النازحون فروا من الحروب في القرى القريبة من مدينة الجبينة. وتشير بعض البحوث المتخصصة إلى أن 50 في المئة من حراك المدن إلى المدن كان صوب الخرطوم. أوجد انتشار الفقر مع ظروف الحرب في عدد من أقاليم السودان فئة كبيرة من السكان النازحين إلى مدن أخرى، واجهتهم السلطات باستمرار بقرارات الإزالة أو الإجبار على الترحيل إلى مناطق مختلفة. يتم الترحيل أحياناً إلى مناطق مخططة بعد حصر السكان، وأحياناً تكون قرارات الإزالة بلا بدائل فيلجأ السكان إلى مناطق عشوائية أخرى في أطراف العاصمة، وهو ما خلف مواجهات مستمرة قادت إلى عداء كبير بين سكان هذه المناطق والسلطات. وتغيب بشكل كامل استراتيجيات التخطيط العمراني، وعلى مر السنوات التي شهدت النزوح نحو العاصمة فشلت الخطط الحكومية المتعلقة بالتخطيط، بينما تعاني العاصمة الخرطوم من اكتظاظ سكاني لا يتناسب والبنى التحتية المتهالكة وعلى رأسها أنظمة الصرف الصحي.

**تغيب بشكل كامل استراتيجيات التخطيط العمراني. وعلى مر السنوات التي شهدت النزوح نحو العاصمة، فشلت الخطط الحكومية المتعلقة بالتخطيط، بينما تعاني العاصمة الخرطوم من اكتظاظ سكاني لا يتناسب والبنى التحتية المتهالكة، وعلى رأسها أنظمة الصرف الصحي.**

## أزمة قديمة.. أمل جديد

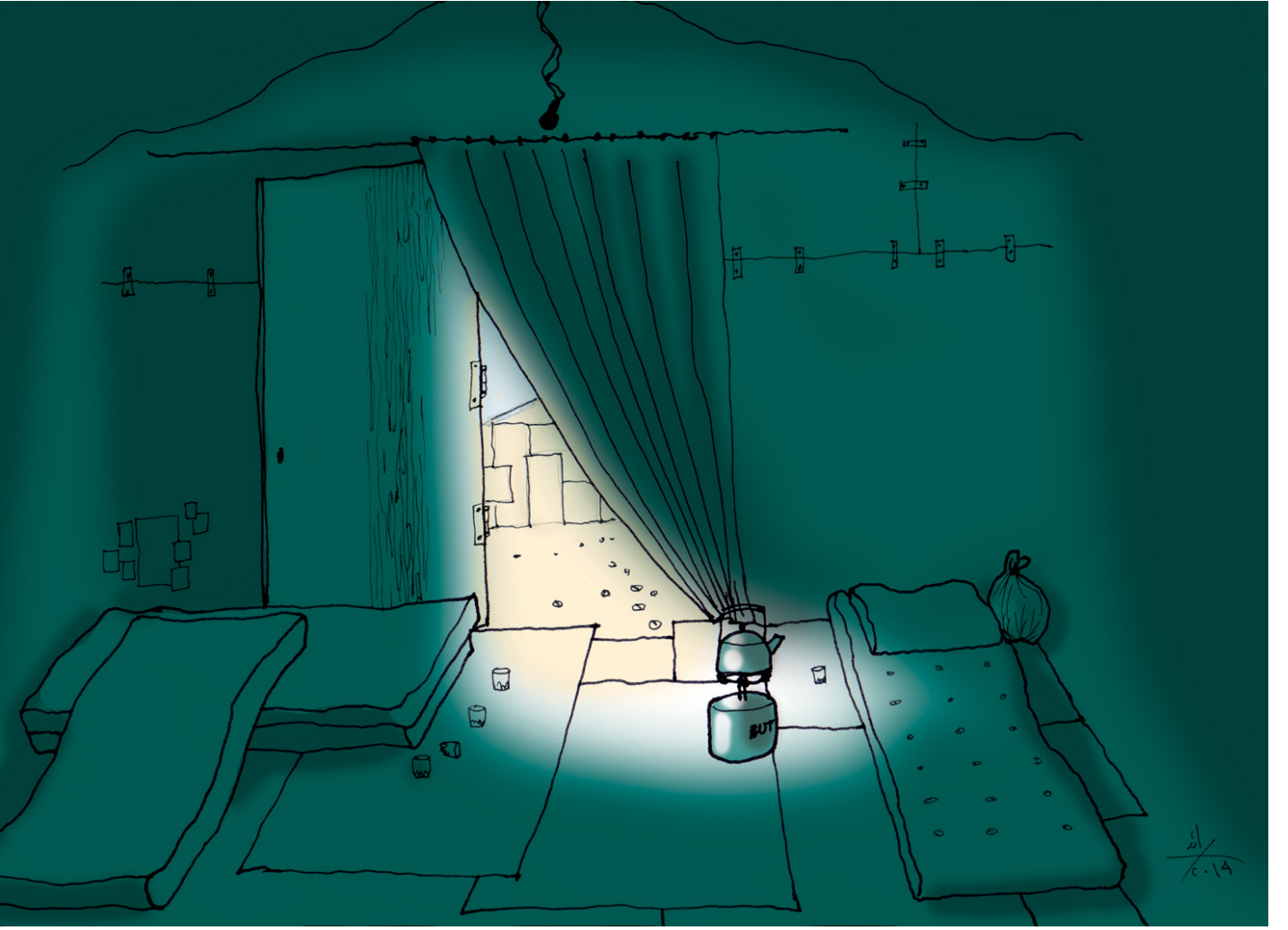
حي "جبرونا" واحد من أحياء عديدة تأسست مطلع التسعينات الفائتة. خارج الخرطوم هناك مدن مثل مدينة ود مدني، سنار تحوي عشوائيات. ولا فروقات كبيرة بين عشوائيات الخرطوم أو المدن الأخرى، لأن الظروف التي أدت إلى نشوء العشوائيات في السودان متشابهة. غير أن حي "جبرونا" يضم إثنية محددة نزحت من جنوب كردفان وجبال النوبة منذ الثمانينات بسبب الحروب المستمرة التي لم تفلح الحكومات المتعاقبة على طي صفحاتها حتى الآن.

أما سكان حي "الفاطمية" غربي أم درمان، الذي نشأ أيضاً في مطلع التسعينات الفائتة، فهم يمثلون سودان مُصغر. فالقانون هنا من الغرب والشمال والوسط، ويُقدر عدد قاطنيه بأكثر من 5 آلاف ساكن. والعامل المشترك هنا هو الفقر، والبحث المستمر عن الخدمات التي تنعدم في مدن السودان المختلفة، باستثناء الكبيرة منها. بل وخلال السنوات الأخيرة شهدت حتى المدن الكبيرة موجات نزوح إلى العاصمة بحثاً عن خدمات أفضل. وكما هو الحال في "جبرونا" تمثل صناعة الخمور البلدية في "الفاطمية" عملاً رئيسياً. فبعد مغيب الشمس تبدأ حركة دؤوبة وحياة لا تتوقف، يتوافد الزبائن وتجار وتاجرات الخمور للتزود بما يكفي حاجتهم، لبيعها في مناطق أخرى.

لم ترتبط العشوائيات في المخيلة الشعبية السودانية بالفقر فحسب، وإن كان الفقر هو العامل الرئيسي في نشوئها. ولأنها اتسمت بنمط محدد من السلوك وأسلوب حياة مختلف عن المدينة، فقد خلق مصطلح "عشوائي" نظرة دونية في المجتمع تجاه هذه الفئة. غير أن الحياة في هذه "العشوائيات" هي معركة بقاء مستمرة، تعكس مستلزمات التكيف مع مقومات حياة تكاد تكون شروطها منعدمة. وما يجمع أبناء العشوائيات هو الشعور بالظلم، وإن كان الأمل لاح بعد الثورة التي أزاحت نظام البشير الذي حكم لـ "30" عاماً. وهامهم ينتظرون..



اليمن



## المهمشون في اليمن.. اغتراب في أدنى الهامش

لطف الصراري

قاص وصحافي من اليمن

يهدف التعسّف السلطوي إلى التنصل من حقوق بعض الفئات ذات الخصوصية الاجتماعية، والتي يمكن أن تشكل أقليات، بغض النظر عن كون أفرادها مسلمين ويتحدثون العربية، بل واللهجات المحلية نفسها أيضاً، متطابقين بذلك مع معايير التصنيف الرائج عن "تجانس المجتمع اليمني". ومن هذه الفئات، "المهمشون"، الذين درج المجتمع اليمني على تسميتهم "الأخدام".

تركيبية المجتمع اليمني المعقدة أكسبته نوعاً من الاستعصاء على التحليل. زاد في ذلك التعقيدات التي رافقت التحولات السياسية والاجتماعية، وآخرها الحرب الدائرة عليه وفيه منذ 2015. ومن ناحية أخرى، يعاني الاجتماع اليمني من قلة التأريخ والتدوين الاجتماعي المنهجي، إن لم نقل انعدامه. وبسبب الاضطرابات السياسية المزمنة، اهتم اليمنيون بتسيير شؤون حياتهم بعيداً عن البحث في أسباب اختلال علاقاتهم أو التقاط إمكانات انتظامها.

إلى ذلك، دأبت السلطات السياسية المتعاقبة على حكم اليمن، على تصنيف المجتمع باعتباره متجانساً، اعتماداً على المشترك الديني الغالب (الإسلام) واللغوي (العربية). لم يخلُ هذا التصنيف من تعسّف سلطوي لواقع هذا المجتمع، بهدف التنصل من حقوق بعض الفئات ذات الخصوصية الاجتماعية، والتي يمكن أن تشكل أقلّيات، بغض النظر عن كون أفرادها مسلمين ويتحدثون اللغة نفسها، بل واللهجات نفسها أيضاً. من هذه الفئات، فئة ”المهمشين“، أو من درج المجتمع اليمني على تسميتهم ”الأخدام“. هم ليسوا الفئة الوحيدة المهمشة على أساس اللون. فهناك فئة أخرى من ذوي الملامح الأفريقية يسمّون ”الأحجور“. غير أن حياة هؤلاء تنسم بالترحال الدائم في المناطق الريفية والصحراوية، ونادراً ما يميلون لحياة المدينة.

وفي حين ساعدت الطبيعة القبلية المتوارثة في اليمن على فرز تراتبية اجتماعية على أساس الأصل، والمهنة، والملكية، فقد كان لها أثر كبير في إزاحة فئة المهمشين إلى أدنى هوامش الحياة.

### من أين جاء "المهمشون"؟

ترجّح بعض المصادر التاريخية أن تواجد المهمشين في البلاد بدأ على خلفية الحروب القديمة بين اليمن والحبشة. غير أن هناك إشارات مهمة إلى دور الهجرة في تدفقهم على اليمن. أهمية هذه الإشارات تكمن في كون المهاجرين الأفارقة ما زالوا يتدفقون على اليمن من البحر حتى الآن، ويمارسون أعمالاً شبيهة بالتي يمارسها المهمشون. وإذا ما أخذنا بالاعتبار تطور طبيعة الهجرة عبر العصور، يمكن التفريق بين شروطها قبل ظهور الأوراق الثبوتية والعمل بنظام جواز السفر، وبين شروطها بعد ذلك. إضافة لذلك، لم تكن المدن الساحلية لليمن بمنأى عن موجات تجارة الرقيق. على أن تاريخ المهمشين في اليمن لم يسجّل حالات استبعاد رسمي ضمن هذه الفئة، بقدر ما سجّل تمييزاً اجتماعياً شاملاً ومجحفاً بحقهم الإنساني.

ساعدت الطبيعة القبلية المتوارثة في اليمن على فرز تراتبية اجتماعية على أساس الأصل، والمهنة، والملكية، وكان لها أثر كبير في إزاحة فئة المهمشين إلى أدنى هوامش الحياة.

إزاء هذا التمييز الذي يقارب الاستبعاد، تماهى المهمشون مع كينونة نمطية عززها المجتمع القبلي بمختلف أعرافه وتقاليدته في عموم مناطق البلاد. لكن من الواضح أن كلمة واحدة ظلت تؤلم المهمشين على امتداد أجيال: ”خادم“. وهو ما يفسر قبولهم بوصف ”المهمش“ كأفضل البدائل للتخلص من ذلك التعريف المهين. لقد قاوموا الاستبعاد بالتوغل في متاهة ”الاعتراب الاجتماعي“: طريقة حياتهم يمكن أن ينطبق عليها وصف جيمس سكوت ”المقاومة بالحيلة“، والأعمال التي يمارسونها كعمال نظافة وصرف صحي، مع عدم اهتمامهم بالنظافة الشخصية ولا بحصولهم على خدمة الصرف الصحي، وقلة الالتزام الديني، وانفتاح العلاقة بين الجنسين، أمثلة على مقاومتهم الاستبعاد بالحيلة.

### المهمشون في المدن اليمنية

يشكل المهمشون ما نسبته 12 في المئة من إجمالي سكان اليمن، وفق آخر تعداد سكاني في العام 2004. أكد هذه الإحصائية رئيس ”الاتحاد الوطني للمهمشين في اليمن“، نعمان الحديفي (1). وفي حين يتوزعون على مختلف مناطق البلاد، فهم يتركزون في المناطق الوسطى والجنوبية، القريبة من سواحل البحر العربي والبحر الأحمر: عدن، لحج، أبين، الحديدة، تعز وإب.

تطورت الهجرة الداخلية بعد ثورة أيلول/ سبتمبر 1962 في الشمال، وكان المهمشون جزءاً من هذا التطور. غير أن حضورهم في الحياة المدنية لم يواكبه تطور في الوعي بالحقوق المدنية، على الرغم من أن المادة الخاصة بالمواطنة المتساوية في أول دستور للجمهورية، نصت على أنه "...لا تمييز [بين اليمنيين] بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو العقيدة أو المذهب".

**ينطبق على طريقة حياة فئة "المهمشين" وصف جيمس سكوت "المقاومة بالحيلة". فالأعمال التي يمارسونها كعمال نظافة وصرف صحي، مع عدم اهتمامهم بالنظافة الشخصية، ولا بحصولهم على الخدمات العامة، وقلة الالتزام الديني، وانفتاح العلاقة بين الجنسين.. أمثلة على مقاومتهم الاستعباد بالحيلة.**

في الجنوب يختلف الأمر، إذ بعد ثورة تشرين الأول/ أكتوبر 1963، وتحديداً بعد الجلاء البريطاني عام 1967، سعى النظام الاشتراكي لدمجهم في المجتمع بصورة عملية. مع ذلك ظل حيّ دار سعد، شمال مدينة عدن، موسوماً بكونه أبرز تجمع عشوائي للمهمشين.

باستثناء عدن التي كانت محمية بريطانية، لم تشهد المدن اليمنية قبل ثورتي سبتمبر 1962، وأكتوبر 1963 توسعاً حضرياً منظماً خارج أسوارها القديمة. عقد السبعينات الفائت كان فارقاً، والمساحات التي تبدو عليها المدن الآن خارج الأسوار القديمة، مملأها مهاجرون من الريف أو من مدن أخرى، بمن فيهم المهمشون.

شكّلت الوحدة بين الشطرين الشمالي والجنوبي في العام 1990 نقطة تحول أخرى في مسار الهجرة الداخلية. المهمشون لم يكونوا بعيدين أيضاً عن هذا التحول، لكن حياتهم، في أدنى الهامش الاجتماعي، استمرت بالتوازي مع تصاعد انتشار القيم الريفية والأعراف القبلية داخل المدن. واختنقت القيم المدنية التي كانت تنمو ببطء، لاسيما في الشمال، على إثر الضعف المتدرج لسلطة دولة الوحدة. ومنذ وصل الانهيار المتسارع للدولة ذروته مع اندلاع الحرب الأخيرة، صارت القيم المدنية أشبه بأنفاس المحتضر.

## موطنٌ قدم

في ظل هذا الوضع، عاش المهمشون باحثين عن موطنٍ قدم داخل نطاق المدن. وكلما زاد عدد الشوارع، تزايد تدفقهم إلى المدينة كعمال نظافة، عمال صرف صحي، خرازين (خياطي أحذية تحديداً).. المهمن التي يأنف عن شغلها المنحدرين من أصول قبلية، حتى وإن كانوا من عائلات فقيرة. على إثر تزايد أعدادهم في المدن، استحدثوا أكواخهم على أطرافها، مشكّلين تجمعات عشوائية تسمى محلياً بـ"المحاوي".

يتكون "المحوى" من عشرات الأكواخ، ويمكن أن يصل إلى المئات منها. غالباً ما يُبنى الكوخ ("الدّيمة" باللهجة اليمنية) من الكرتون المقوّى وصفائح الزنك وقطع الأخشاب الصغيرة. أما مساحته فلا تزيد عن 6 إلى 9 أمتار مربعة، وهو غالباً لا يتضمن دورات مياه ملحقة به أو خارجه. وفي الأماكن التي تطول إقامتهم فيها بدون تهديد وشيك بالإزالة من قبل سلطات الدولة أو ملاك الأراضي، قد يبني المهمشون أكواخهم بالأحجار الصغيرة والطين، ونادراً ما تُبنى بقطع الطوب الخرساني. لكن حتى في هذه الحالة، لا تُسلم "المحاوي" من التهديد بالإزالة، بما في ذلك الحرق في حال وجود مقاومة من قبل سكانها.

## عشوائيات المهمشين في تعز

بحسب آخر تعداد سكاني أُجري العام 2004، بلغت نسبة سكان محافظة تعز 12.16 في المئة من إجمالي سكان الجمهورية اليمنية، بمعدل نمو 2.47 في المئة سنوياً (2). بهذه النسبة، تكون المحافظة هي الأكبر في عدد السكان وفي الكثافة السكانية أيضاً. أما نسبة سكان المدينة بالنسبة لسكان المدن الرئيسية في البلاد، فبلغت 11.9 في المئة (3).

**على إثر تزايد أعداد "المهمشين" في المدن، استحدثوا أكواخهم على أطرافها، مشكّلين تجمعات عشوائية تسمى محلياً بـ "المحاوي". يتكون "المحاوي" من عشرات الأكواخ، ويمكن أن يصل إلى المئات منها. غالباً ما يبني الكوخ ("الدَّيْمَة" باللهجة اليمنية) من الكرتون المقوّى وصفائح الزنك وقطع الأخشاب الصغيرة.**

توجد في مدينة تعز، والضواحي القريبة منها، ما لا يقل عن عشرة تجمعات عشوائية للمهمشين. بعضها يقع وسط أحياء سكنية: "محاوي الروضة" خلف "مستشفى الثورة"، "محاوي دي لوكس" ضمن أحياء مركز المدينة، و"محاوي الحَصْب" بين مركز المدينة وطرفها الغربي. وهناك المحاوي البعيدة نسبياً عن الأحياء المزدهمة، ولكنها في نطاق الأحياء الطرفية للمدينة: وادي جديد، وادي المعسل، المفتش، بير باشا، كلابة. هناك أيضاً "محاوي" الضواحي القريبة من المدينة: الحوبان، مفرق ماوية، الضباب...

**في "المحاوي" هناك عالم مختلف. جلسات القات الممتدة إلى آخر الليل، أغاني بمكبرات الصوت، رقصات يمتزج فيها الفلكلور اليمني بالأفريقي. وقبل ظهور أجهزة الكاسيت، كان المهمشون يتشاركون مع "الدواشن" في إحياء الأعراس في أرياف تعز. وقد اصطحبوا شغفهم بالموسيقى والرقص عندما انتقلوا إلى المدينة، وكأنها أفضل ملاذاتهم الآمنة لمقاومة سطوة التمييز.**

إلى ذلك، ومنذ أواخر سبعينات القرن العشرين إلى بداية تسعيناته، ارتبطت منطقة "عُصيفرة" شمال المدينة، في الخطاب العام للأهالي، بمساكن المهمشين العشوائية، وبأحواض تجميع مياه الصرف الصحي. ذلك أن تخطيط المدينة الذي نُقِّد العام 1978، تضمّن توجيه مياه الصرف الصحي إلى عُصيفرة، فظل التوسع العمراني غير مرغوب باتجاهها. لكن حين تقلصت المساحات الفارغة في الأطراف الأخرى للمدينة، بدأ يزحف على المنطقة شق الشوارع وبناء العمارات، فاضطر المهمشون للبحث عن مواضع أخرى، بما في ذلك المساحات شديدة الانحدار المطلّة على مجاري السيول.

مطلع الألفية الثالثة، أنشأت الحكومة مدينتين سكنيتين للمهمشين في تعز، بدعم من الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي على التوالي: "مدينة الأمل" في الطرف الشرقي، سوق الجُملة - كلابة (96 وحدة) و"مدينة الوفاء" في الطرف الغربي - البِعرارة (240 وحدة). والأخيرة بُنيت ضمن "مشروع حماية مدينة تعز من كوارث السيول". تحتوي كل وحدة سكنية على غرفتين ومطبخ وحمّام على الأقل، وهي مبنية بالطوب الخرساني، وبهيئة أفقية متجاورة، بحيث تشكل المدينة السكنية إجمالاً مربعاً مستطيلاً مفتوحاً من إحدى جهاته.

بالنظر لعدد سكان "المحاوي"، تُعتبر هذه المبادرة الإسكانية قطرة في بحر. لا توجد إحصائية رسمية متاحة لتعداد المهمشين، لكن قياساً بعدد تجمعاتهم، ونسبة الـ12 في المئة التي قال الحذيفي إنه حصل عليها (بصورة استثنائية)

من "المركز الوطني للإحصاء"، فلن تستوعب هذه الوحدات ثلث المهتمشين في المدينة، حتى في حال وُزعت كل وحدة لعائلتين أو ثلاث. هكذا بقيت "المحاوي" هي المستوعب الأكثر كفاءة لاحتواء الانفجار السكاني للمهمشين، حيث الزواج المبكر والإنجاب غير المنظم والعزوف عن التعليم، والرعاية الصحية شبه المنعدمة. وإلى ذلك، لم تتأقلم بعض العائلات مع نمط الحياة داخل المساكن الجديدة، فتنازل بعض المستفيدين عن مساكنهم مقابل المال لصالح عائلات أخرى، وأحياناً لصالح عائلات من أصول قبلية أو من فئات أقل تهميشاً.

ولا بد من توضيح بعض المصطلحات: التوصيف الاجتماعي السائد ينقسم ما بين قبيلي/ خادم أو مهمش حسب التعريف الحديث. أما بالنسبة للتوصيف الطبقي داخل المجتمع، فهناك ما يشبه التنافس بين "السادة" (الهاشميين) والقبائل ذات الغلبة والملكية، على صدارة المكانة الاجتماعية. ثم تتفاوت التقسيمات الطبقية بعد ذلك حسب المهنة: تجار، حرفيون، عمال... إلخ. أكثر الفئات المنتقصة على أساس المهنة هم الجزائريون والحلاقون أو "المزينة" (جمع "مُزِين)، وأحياناً عمال المطاعم والمقاهي الذين يُختصر وصفهم بـ"مقهوي". هناك فئة منتقصة أيضاً تسمى في المناطق الوسطى "الدواشن" (جمع دوشان)، وهم الذين يأتون في المناسبات لمديح أصحابها مقابل المال.. لكن هذه الظاهرة خفت مؤخراً. وفي مناطق قبائل الشمال يسمى هؤلاء -هم أنفسهم - بـ"أبناء الخُمس"، وهي فئة تشمل من يقوم بأعمال الخدمة لشيوخ القبائل وملوك الأرض، كما تشمل المغنين والعازفين، والعاملين في الحرف التي اشتغل بها يهود اليمن. ومن المفارقات أن الدواشن وأبناء الخمس من ذوي البشرة البيضاء. وعلى الرغم من تعرض منظومة الأعراف القبلية لبعض التعديلات بفعل تطور المجتمع، إلا أن البعد القبلي يظل برأسه في بعض القضايا، لاسيما في ظل سيطرة زعماء القبائل على المؤسسة التشريعية بعد "ثورة سبتمبر" في الشمال، وبعد الوحدة بين شطري اليمن.. أما بشأن العبودية فقد تلاشت تماماً، لكن الأسر ذات التاريخ العبودي لا يزال أفرادها، وهم كذلك من ذوي البشرة البيضاء، يوصمون بكونهم عبيداً في الأصل، وبالتالي تحظر القبائل تزويجهم أو الزواج منهم.

### داخل المجتمع المغلق، على تخوم الهامش

كغيره في المدن الأخرى، يتسم مجتمع المهتمشين في تعز بالانغلاق أمام المجتمع القبلي. فعلى الرغم من خروجهم معظم النهار للعمل، وأحياناً لتوفير احتياجاتهم بالتسول، ولاسيما بالنسبة للنساء والأطفال، إلا أنهم لا يرحبون بدخول القبليين إلى حيزهم الخاص: "المحوى". داخل هذا الحيز يوجد عالم مختلف: جلسات القات الممتدة إلى آخر الليل، أغاني مكبرات صوت مزدوجة، رقصات يصعب تتبع امتزاج الفلكلور اليمني بالأفريقي فيها، وأهازيج جلبتها المهاجرات الأوّل من ليل القرى. فقبل ظهور أجهزة الكاسيت، كان المهتمشون يتشاركون مع "الدواشن" في إحياء الأعراس في أرياف تعز، بالأغاني والأهازيج والرقص المختلط على إيقاع الطبول ونغمات المزمار. عندما انتقل المهتمشون إلى المدينة، اصطحبوا شغفهم بالفن والموسيقى والرقص، واستمروا في ممارسته داخل مجتمعهم المغلق، كما لو أنه أفضل ملاذاتهم الآمنة لمقاومة سطوة التمييز. وهذه تقاليد تشبه ما همّ عليه الغجر في سائر بلدان المنطقة (ويسمون "النور" في بلاد الشام و"الكاولية" في العراق. وفي كتابه "ملوك العرب" قارن أمين الريحاني بين وظيفة الدوشان في اليمن ووظيفة "المشوبش" في لبنان).. ويقال أن أصول الذين يسمون في شمال اليمن بـ"أبناء الخمس" وفي الوسط بـ"الدواشن"، فارسية أو تركية ألحقهم القبائل بخدمتها بعد أسرههم في الحروب، ومنهم شاعرة شعبية اسمها غزال المقدشية ناضلت ضد التمييز في القرن التاسع عشر، ولها بيت شهير يقول: "سوا سوا يا عباد الله متساوية... ما حد ولد حرة والثاني ولد جارية".

غير أن هذا الانغلاق قابل للاستثناء في حالة واحدة: رغبة أي فرد من الوسط القبلي بالاندماج الفعلي في مجتمع الهامش. في مفارقة من هذا النوع، حدث أن استقبلت عشوائيات المهتمشين في تعز، حالات انزياح فردية لأشخاص



من الوسط القبلي. وعلى الرغم من كونها حالات تُعد على أصابع اليد، إلا أن دافعها كان الاضطهاد الشعبي، وهذا يعني - وبالتالي - تغيير في نمط الحياة، والعيش على تخوم الحد الفاصل بين متن المجتمع الكبير وهامشهم هم. بهذه الطريقة، خرج من مجتمع المهمشين معلّمون، موظفون حكوميون، نشطاء مدنيون وشعراء.

بقدر ما تؤشر محاولات الاندماج المتبادل هذه إلى ضعف البنية القبلية في تعز، لكنه لا يمكن اعتبارها مؤشراً على اختلاف الوضع الاجتماعي للمهمشين عن أقرانهم في بقية المحافظات اليمنية. فالمدينة التي تُعرّف بكونها "عاصمة الثقافة اليمنية" لا تزال بعيدة عن نسج علاقة أفضل مع المهمشين الذين يعيشون فيها. ومَن تنطبق عليهم صفة "المثقف العضوي" من سكان المدينة يواجهون تهميشهم الخاص داخل المجتمع الكبير. في أفضل الأحوال، يمكن أن يُعلنوا تعاطفهم مع المهمشين وقضاياهم، كما يمكن أن يختلطوا بالنشطاء الذين خرجوا أو يحاولون الخروج من نمط حياة "المحوى". يمكن أيضاً أن تنشأ علاقات شخصية ناتجة عن تشارك الموقف من التهميش، لكن بدون التجرؤ على المضى بالعلاقة إلى أبعد من ذلك.

**ينسج المجتمع القبلي اعتقاداته عن المهمشين "الذين لا يدفنون موتاهم". وفي الواقع، هم غير مرثيين أحياء وأمواتاً وفي حال اختصموا مع "قبائل"، ينتهي الأمر دائماً بتسوية، حتى في قضايا القتل... مع فارق أن للقبليين حق الرفض والمطالبة بالقصاص أو الثأر.**

من ناحية عملية، تقف طبيعة المساكن في "المحوي"، واختلاف العادات الاجتماعية، وغياب الحامل السياسي لحق المهمشين في الاندماج، كأبرز العوائق أمام تطور هذه العلاقة. ولعل ذلك ما جعل ممثل المهمشين في "مؤتمر الحوار الوطني" (4)، نعمان الحذيفي، يصف الاحترام الذي كان يبديه له أعضاء المؤتمر، بـ"الاحترام الظاهري أو الإجباري". على أن دافع الإجبار هنا هو تفادي الاتهام بالعنصرية، وليس الالتزام بأي قانون يجرم التمييز على أساس اللون أو الأصل.

تكمّن مأساة المهمشين في أنهم لا يستطيعون التصرف كمواطنين أنداد لغيرهم بدون أن يُشهر في وجوههم ذلك الوصف المهين: "خادم". وإلى ذلك، لا يشارك القبليون في أفراح المهمشين ومآتمهم، على الرغم من أن عقود الزواج يحررها "الأمين الشرعي" الأقرب لتجمعهم، وهو "قبلي" بالضرورة. وفي حالة الموت، يحدث أن يفتقر كثيرون منهم لمراسم دفن دينية لائقة. هكذا بقي الغموض محيطاً بموت المهمشين وقبورهم. وعضواً عن الاهتمام والتشارك، ينسج المجتمع القبلي اعتقاداته عن المهمشين "الذين لا يدفنون موتاهم". وفي الواقع، هم غير مرثيين أحياء وأمواتاً! وفي حال اختصموا مع "قبائل"، ينتهي الأمر دائماً بتسوية، حتى في قضايا القتل. على أن التسويات في قضايا القتل هي من صميم العرف القبلي، مع فارق أن للقبليين حق الرفض والمطالبة بالقصاص أو الثأر. فيما يتعلق بمشكلاتهم البينية، نادراً ما يلجأ المهمشون لمراكز الشرطة، لأن خلافاتهم بسيطة، ويستطيع تسويتها "عاقل الحارة" التي يقع "المحوى" ضمنها. في التجمعات الكبيرة يمكن أن تعين السلطة المحلية "عاقلاً" من المهمشين، لكن هذا لا يمنحه أية تراتبية عليهم.

### مبادرة يتيمة لمحو الأمية

في منتصف العقد الأول من الألفية الثالثة، بدأت أصوات نشطاء المهمشين بالظهور. وتبنت الحكومة، على إثر تصاعد الانتقادات الدولية لها بشأن الوضع المزري لهذه الفئة، مبادرة خاصة بتمكين التلاميذ من المهمشين ذوي النسب المتدنية في الثانوية العامة، من التعليم الجامعي.

نُفذت المبادرة في جامعتي تعز وصنعاء، واقتضت استيعاب هؤلاء بنظام التعليم الموازي والنفقة الخاصة، مع إعفائهم من كافة رسوم الدراسة بهذا النظام. وعلى الرغم من أن المبادرة كانت بمثابة شمعة في الظلام، إلا أنها لم تسلم من الفساد الإداري والمتاجرة بالفرصة المتاحة أمام هذه الفئة لكسر حالة العزوف عن التعليم. استمرت المبادرة في تحفيز أبناء المهمشين على الذهاب إلى المدرسة والجامعة، لكن نسبة الأمية ما زالت مرتفعة، والعزوف عن التعليم ظل مرتبطاً بمخاوفهم من الاندماج في مجتمع ما زال يزدريهم بصورة حادة بالكرامة. وبسبب عدم اهتمام الحكومة بتحسين سوق العمل لمواكبة المخرجات الجامعية للمهمشين، لم يجد معظمهم عملاً متاحاً غير "صندوق النظافة وتحسين المدينة"، العمل الذي كانوا سيحصلون عليه بدون تعليم، وبنظام الأجر اليومي أو التعاقد.. ومؤخراً فقط، ممرتبات حكومية ثابتة.

## بين نظامين وحرب

لا يزال العائق الاجتماعي هو الأكبر أمام اندماج المهمشين في الحياة العامة. مطلع الألفية الثالثة كان تحولاً فارقاً بالنسبة لهم بسبب اهتمام المجتمع الدولي بتحسين وضعهم الإسكاني والتعليمي، وتمكينهم من الوظيفة العامة بدون تمييز. على إثر هذا الاهتمام الذي رافقته ضغوط دولية على الحكومة، برزت أصوات نشطاء مدنيين من المهمشين الذين انخرطوا في التعليم، وطوروا مهاراتهم الثقافية بجهود ذاتية. وسمح نظام الرئيس صالح لهذه الأصوات بالظهور، واستقطب بعضها لممارسة النشاط المدني والحقوقى تحت مظلة الحزب الحاكم "المؤتمر الشعبي العام". وبناء على ذلك، احتوت قاعدة الحزب أعضاء من المهمشين أكثر من أي حزب آخر، بما في ذلك الحزب الاشتراكي، صاحب السبق في دمج المهمشين بالمجتمع ومؤسسات الدولة إبان حكمه في الجنوب.

**وصف ممثل المهمشين في "مؤتمر الحوار الوطني" الاحترام الذي كان يبديه له أعضاء المؤتمر، بـ"الاحترام الظاهري أو الإجباري"، ودافع الإجبار هنا هو تفادي الاتهام بالعنصرية، وليس الالتزام بأي قانون يجرم التمييز على أساس اللون أو الأصل.**

في تعز، كانت أصوات المهمشين في الانتخابات تذهب لصالح مرشحي الحزب الحاكم. ساعد في ذلك عزوف المهمشين عن الانتخابات أيضاً، كما عن الانخراط في جوانب كثيرة من حياة المجتمع الكبير. ولمواجهة عزوفهم عن المشاركة الانتخابية، شكل الحزب الحاكم لجاناً ميدانية للدفع بأفراد المهمشين، سواءً لتقييد أسمائهم في كشوفات الناخبين، أو لنقلهم يوم الاقتراع للإدلاء بأصواتهم. هذه اللجان كان يتم تشكيلها على مستوى كل دائرة انتخابية في البلاد، وغالباً ما كانت تشرف عليها شخصيات من ذوي التأثير على الناخبين، كل في محيطه.

ولأن العلاقات داخل مجتمع المهمشين تتسم بغلبة النزعة الفردية على حساب التماسك الجماعي، اعتاد الحزب الحاكم تشكيل لجان الدفع الخاصة بهمشي تعز، بإشراف من إدارة "صندوق النظافة والتحسين"، جهة عملهم. وكان بوسع مشرفي لجان الدفع، في حال طالبهم بعض الناخبين بالنقود، أن يمنحهم مصروف يوم واحد، هو يوم الاقتراع، على أن هذا لا يقتصر على المهمشين فقط.

وكما في إحصاءات التعداد السكاني، فلا توجد إحصاءات رسمية متاحة بأعداد الناخبين المهمشين على مستوى كل دائرة انتخابية. مع ذلك، أكد الحذيفي (5) أن الرئيس السابق علي عبد الله صالح وعده بأن يدعم فوزه لعضوية مجلس النواب باسم حزب المؤتمر الشعبي في الدائرة 34، إحدى الدوائر الانتخابية الخمس في المدينة. وتشمل هذه الدائرة بعض الأحياء الشرقية، وجزءاً من أحياء الشمال الشرقي، بما في ذلك، سوق الجملة - كلابة، حيث تقع "مدينة

الأمل" السكنية الخاصة بالمهمشين.

لم تُجر تلك الانتخابات في العام 2009 كما كان يفترض، وبالتالي تعذر حدوث أية نتائج كان يمكن أن يسفر عنها صعود أول عضو برلماني من فئة المهمشين. غير أن الرئيس هادي، الذي تسلم رئاسة البلاد بعد صالح، على إثر احتجاجات ثورة شباط/ فبراير 2011، أصدر قرار تشكيل فرق مؤتمر الحوار الوطني متضمنة اسم الحذيفي ضمن قائمة الأعضاء، ليس كممثل عن فئة المهمشين، بل ضمن قائمة خاصة سميت "قائمة الرئيس". بعد 10 أشهر من انعقاد المؤتمر، تضمنت النسخة النهائية لوثيقة الحوار 11 نقطة، كموجهات دستورية وقانونية لمعالجة أوضاع المهمشين. جميع تلك النقاط تصب في سياق الاعتراف بحقوقهم في المواطنة المتساوية في جميع مناحي الحياة الاجتماعية والسياسية، بما في ذلك تمكينهم من الوظيفة العامة والوظائف العليا والالتحاق بالمؤسسات الأمنية والعسكرية بدون تمييز. لكن دخول تلك الوثيقة حيز التنفيذ، اندلعت الحرب التي لم تتوقف منذ خمس سنوات.

في الشهر الأول من الحرب، نيسان/ أبريل 2015، تعرض تجمع سكني للمهمشين في الضاحية الشرقية لمدينة تعز لغارة جوية من قبل طيران "التحالف العربي" قتل وجرح فيها أكثر من 25 شخصاً. لم تكن تلك الغارة الوحيدة التي أوقعت ضحايا من المهمشين، لكنها كانت الأولى. وعلى إثرها انخرط الكثير من شباب هذه الفئة في صفوف جماعة الحوثيين كمقاتلين أو مجندين أمنيين. وضمن مناطق المدينة الواقعة تحت سيطرة "الحكومة الشرعية"، كان حيّ البعرارة مسرحاً لمواجهات عنيفة بين الطرفين. وخلال تلك المواجهات، تعرضت "مدينة الوفاء" السكنية لقذائف من جانب الحوثيين، أسفرت إحداهما عن مقتل وجرح أكثر من ستة أشخاص. وكما حدث في الجانب الشرقي لتعز، انضم حينها عشرات المهمشين للقتال في صفوف قوات "الشرعية"!

## معضلة الاندماج

بإمعان النظر في انقسام المهمشين على طرفي الحرب، فهو يبدو انقساماً موازياً لانقسام المجتمع الكبير وليس جزءاً منه. ذلك أن انقسام المجتمع الكبير حدده تضارب في المصالح السياسية والفئوية، وشكلت الهويات القبلية والمناطقية المتعالية على الجامع الوطني، ملاذاً للمنقسمين ومنطلقاً لهم في الوقت نفسه. أما المهمشون فلم يحدث أن تشكلت لديهم أية مصالح من هذا النوع، كما أن حقهم في الحصول على الأوراق الثبوتية ومشاركتهم في الاقتراع، لا تعني القابلية لتمكينهم اجتماعياً من المواطنة المتساوية. فالتمييز الذي تواجهه هذه الفئة هو اجتماعي في المقام الأول.

... وإذا كانت علاقات مكونات المجتمع الأخرى غير متعافية إلى درجة زعزعة الاستقرار السياسي، فأية درجة من الاستجابة يمكن أن يبديها مجتمع بهذا الوضع لدمج المهمشين فيه، أو حتى الاعتراف بخصوصيتهم كأقلية؟

---

1- في محادثة خاصة مع الكاتب لغرض هذه الدراسة

2 - المركز الوطني للمعلومات- آخر تصفح: 29/8/2019

3 - التقرير الثاني للنتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن 2004 (الخصائص الديموغرافية للسكان)، عن الجهاز المركزي للإحصاء في اليمن. ويلاحظ أن "الخصائص الديموغرافية" في التقرير لم تتضمن أية إشارة لتنوع إثني ضمن المجتمع اليمني.

4 - بعد "الانتفاضة الشبابية" اليمنية التي انطلقت من جامعة صنعاء في 11 شباط / فبراير 2011. استمر المؤتمر الذي يُفترض به أنه جمع ممثلين عن كل مكونات المجتمع اليمني من 18 آذار / مارس 2013 إلى 25 كانون الثاني / يناير 2014.

5 - المقابلة نفسها المذكورة سابقاً

A light gray outline map of Tunisia is centered on the page. The map shows the country's irregular coastline, including the Mediterranean coast to the north and the Gulf of Gabès to the east. The word "تونس" is written in bold black Arabic script across the center of the map.

**تونس**



## عشوائيات تونس غير المرئية: منطقة "الغابة" في مدينة صفاقس

محمد رامي عبد المولى

كاتب صحافي من تونس

الظاهرة الجديدة هي وجود تجمعات إسكانية للوافدين الفقراء تشبه العشوائيات، تنشأ وتتطور في قلب أحياء منظمة تسكنها أساساً الطبقات الوسطى. وهذه الظاهرة موجودة في أغلب محافظات الوسط الشرقي لتونس، لكن حضورها الأقوى هو في محافظة صفاقس.

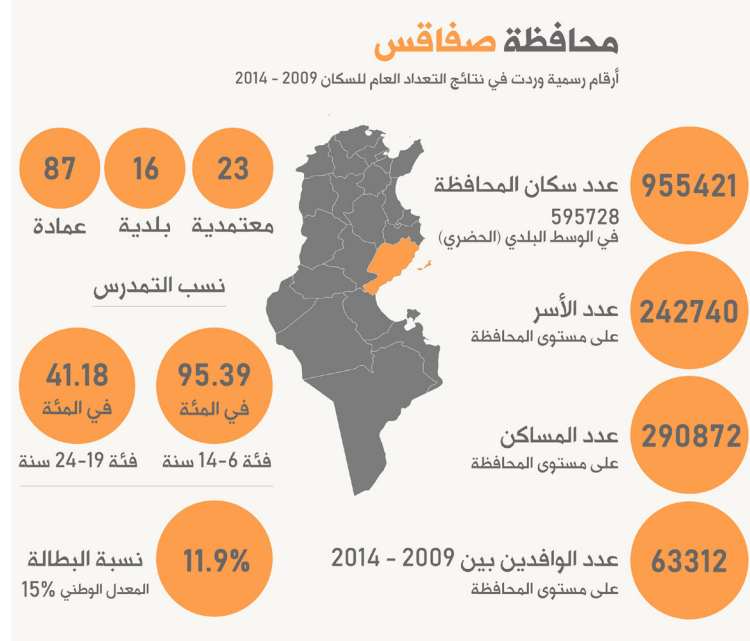
عندما نتحدث عن "العشوائيات" فذلك لا يعني بالضرورة الحديث عن رقعة جغرافية / سكنية تنبت في الخلاء، وتنمو وتعيش في معزل عن ديناميات المجتمع. في تونس على الأقل، ليست الأمور كذلك. هناك أساساً أحياء شعبية قديمة على تخوم المدن تدهورت حالتها تدريجياً، نظراً لاستفحال البطالة والفقير ولاكتظاظها بالنازحين من طبقات ومناطق أخرى، وأيضاً بسبب تراجع الحضور الحكومي، البشري والمالي والمؤسسي، فتحوّلت إلى تجمعات مهمشة على الرغم من قربها من المركز. وهناك أيضاً تجمعات أقيمت في الأصل دون رخص على تخوم الأرياف، فوق أراضٍ فلاحية أو بالقرب من مناطق صناعية على أطراف المدينة، ثم اتسعت تدريجياً وازداد عدد سكانها بشكل دفع الدولة إلى التسليم بالأمر الواقع و"شرعتها" ومحاولة إدخالها في مخططات التهيئة العمرانية، لكن دون توفير الحد الأدنى من الخدمات والمرافق، وبلا خطط لتطوير هذه الأحياء السكنية الجديدة، وإدماجها في سياسات التنمية والنهوض الاجتماعي. تتحول هذه التجمعات إلى عشوائيات "منظمة" و"قانونية"، تعترف بها الدولة ولكن لا تعترف بحقوق ساكنيها.

وثمة نوع ثالث من "العشوائيات" التي لا يتحدث عنها أحد تقريباً لأنها "غير مرئية"، ليس بسبب وقوعها في مناطق معزولة أو بعيدة عن مراكز المدن، بل لأنها تنبت وتنمو في قلب أحياء سكنية منظمة يقطنها أساساً أبناء الطبقة الوسطى. هذه الظاهرة تخص المدن الكبرى في إقليم الوسط الشرقي الساحلي: محافظات صفاقس وسوسة ومنستير والمهدية. ويعتبر هذا الإقليم، بالإضافة إلى محافظتي تونس العاصمة ونابل (شمال شرقي)، من أكثر المناطق التونسية ازدهاراً نظراً لكثافة وتنوع النشاط الاقتصادي فيه والتطور النسبي للبنى التحتية، وتركز المؤسسات الجامعية والاستشفائية. كل هذا يجعلها منطقة جاذبة لسكان المناطق الداخلية التي تعاني من ضعف البنى الاقتصادية وتهميش الدولة لها. وتعتبر منطقة الوسط الغربي المجاورة (محافظات القيروان وسيدي بوزيد والقصرين)، التي تسجل أضعف نسب تنمية على المستوى الوطني، هي المصدر الأول للنازحين نحو محافظات الوسط الشرقي. هذا الإقبال خلق طلباً كبيراً على المساكن ذات الإيجار المنخفض، فنشأت ظاهرة جديدة: تجمعات إسكانية للوافدين الفقراء تشبه العشوائيات، تنشأ وتتطور في قلب أحياء منظمة تسكنها أساساً الطبقات الوسطى. هذه الظاهرة وإن كانت موجودة في أغلب محافظات الوسط الشرقي، فإن حضورها أقوى بكثير في محافظة صفاقس، وتحديدًا في الضواحي الشمالية والغربية القريبة من مدينتها الرئيسية.

### في البدء كانت "الغابة" ..

حتى أواخر القرن الثامن عشر، كان أغلب سكان مدينة صفاقس يقطنون داخل أسوار "المدينة العتيقة" ذات المعمار العربي - الإسلامي ("البلاد العربي" كما تسمى حالياً) أو في أحياء ملاصقة لها تسمى "الأرباض". مع التطور الديمغرافي والاقتصادي، وخاصة مع قدوم المستعمر الفرنسي، اضطر السكان إلى الخروج تدريجياً من المدينة، والتوجه نحو "الغابة" شمال وغرب المدينة (بعيدة عنها من 2 إلى 10 كيلومترات) و"الغابة" هي أراضٍ شاسعة تتألف من بساتين تسمى "الجنان" معروفة بأشجار اللوز والكروم والقوارص وأنواع أخرى من الفواكه. أغلب العائلات الصفاقسية التي كانت تقطن المدينة العتيقة، كانت تمتلك بستاناً تبني فيه مسكناً يسمى "البرج" وتنتقل إليه بداية فصل الصيف لجمع محاصيل الأشجار المثمرة، وكذلك للاستمتاع بجوار الطبيعة والخضرة والهواء المنعش، ثم تعود إلى بيوتها الرئيسية في فصل الخريف. تدريجياً أصبحت المساكن الثانوية هي الرئيسية، وتحوّلت "الغابة" إلى منطقة سكنية نشأت حولها مراكز للتجارة والحرف لكن دون قطع العلاقات مع المدينة العتيقة. تطورت هذه المنطقة الواقعة على بعد كيلومترات قليلة من وسط المدينة، لتصبح مراكز حضرية توجد بها مؤسسات تعليمية وبنى تحتية وإدارات وورش حرفية ومصانع وغيرها، وأصبح لها ثقل ديموغرافي واقتصادي كبير. و"الغابة" ليست تسمية رسمية أو تقسيمياً إدارياً / ترابياً منظماً. بل هي تسمية شعبية ومحلية لمنطقة شاسعة تشترك أحيائها في عدة خصائص ديموغرافية

واقتصادية واجتماعية - ثقافية. وهي تمتد على ثلاث معتمديات (المعتمدية هي تقسيم إداري أكبر من البلدية، وأصغر من المحافظة): ساقية الدائر وساقية الزيت وصفاقس الغربية، على بعد 3 إلى 10 كيلومترات من وسط مدينة صفاقس. ويمكن القول أن "الغابة" كانت في البداية منطقة فلاحية، ثم أصبحت وسطاً حضرياً تحول تدريجياً إلى مدن صغيرة.



و"الغابة" هي أراضٍ شاسعة تتألف من بساتين تسمى "الجنان" معروفة بأشجار اللوز والكروم والقوارص وأنواع أخرى من الفواكه. أغلب العائلات الصفاقسية التي كانت تقطن المدينة العتيقة، كانت تمتلك بستاناً تبني فيه مسكناً يسمى "البرج" وتنقل إليه بداية فصل الصيف لجمع محاصيل الأشجار المثمرة، وكذلك للاستمتاع بجوار الطبيعة والخضرة والهواء المنعش، ثم تعود إلى بيوتها الرئيسية في فصل الخريف. تدريجياً أصبحت المساكن الثانوية هي الرئيسية، وتحولت "الغابة" إلى منطقة سكنية نشأت حولها مراكز للتجارة والحرف لكن دون قطع العلاقات مع المدينة العتيقة. تطورت هذه المنطقة الواقعة على بعد كيلومترات قليلة من وسط المدينة، لتصبح مراكز حضرية توجد بها مؤسسات تعليمية وبنى تحتية وإدارات وورش حرفية ومصانع وغيرها، وأصبح لها ثقل ديموغرافي واقتصادي كبير. و"الغابة" ليست تسمية رسمية أو تقسيمياً إدارياً / ترابياً منظماً. بل هي تسمية شعبية ومحلية لمنطقة شاسعة تشترك أحيائها في عدة خصائص ديموغرافية واقتصادية واجتماعية - ثقافية. وهي تمتد على ثلاث معتمديات (المعتمدية هي تقسيم إداري أكبر من البلدية، وأصغر من المحافظة): ساقية الدائر وساقية الزيت وصفاقس الغربية، على بعد 3 إلى 10 كيلومترات من وسط مدينة صفاقس. ويمكن القول أن "الغابة" كانت في البداية منطقة فلاحية، ثم أصبحت وسطاً حضرياً تحول تدريجياً إلى مدن صغيرة.

**هناك تجمعات أقيمت في الأصل دون رخص على تخوم الأرياف، فوق أراضٍ فلاحية أو بالقرب من مناطق صناعية على أطراف المدينة، ثم اتسعت تدريجياً وازداد عدد سكانها بشكل دفع الدولة إلى التسليم بالأمر الواقع و"شرعنتها". تتحول هذه التجمعات إلى عشوائيات "منظمة" و"قانونية"، تعترف بها الدولة ولكن لا تعترف بحقوق ساكنيها.**

تقسم منطقة الغابة إلى "ثنايا" (طرق رئيسة) و"حوم" (أحياء) و"مراكز" (تجمعات للتجار والحرفيين والخدمات).



وعلى المستوى الاجتماعي والطبقي، بقيت العائلات "الصفاقسية" القديمة المنتمية للطبقات الوسطى هي العنصر المهيمن على "الغابة"، وذلك حتى أواخر الثمانينات الفائتة. في تلك الفترة بدأت البلاد في اختبار نتائج سياسات اقتصادية تنموية انطلقت في السبعينات من القرن العشرين، وقامت على تهميش الفلاحة لصالح السياحة والصناعات الخفيفة، وكذلك بدأ تخلي الدولة تدريجياً عن مسؤولياتها الاجتماعية وقيامها بتقليص نفقاتها الاجتماعية. هذه السياسة أجبرت أعداداً كبيرة من الفلاحين وأبنائهم - وغيرهم من سكان المناطق الريفية والمهمشة - على ترك العمل الفلاحي وأراضيهم للبحث عن عمل في المدن التي شهدت حركة اقتصادية كبيرة وضمنت جودة حياة أعلى. ومثلت مدن الوسط الشرقي، ومن بينها صفاقس، وجهة رئيسية للنازحين. وصفاقس هي ثاني أكبر محافظة في البلاد، وتلعب دور عاصمتها الاقتصادية، وهمزة وصل بين جنوبها وشمالها: آلاف المصانع والورش الحرفية والمؤسسات التجارية والخدماتية، بالإضافة إلى مطار وميناء للصيد للبحري وآخر تجاري وملايين أشجار الزيتون واللوز. وهي أيضاً قطباً استشفائياً (مستشفيان جامعيان عموميان، وعشرات المصحات الخاصة) وتعليمي: عشرون مؤسسة جامعية، ومئات المدارس الابتدائية والإعداديات والمعاهد الثانوية التي تحقق نسب النجاح الأعلى في الامتحانات الوطنية. طبعاً إيجار السكن في وسط المدينة والأحياء الملاصقة له مرتفع، ولا يناسب نازحين فقراء يبحثون عن عمل، أما الأحياء الشعبية فهي مكتظة أصلاً ويندر أن تجد فيها بيوتاً شاغرة. قدّمت "الغابة" حلاً وسطاً، فهي ليست قريبة جداً من وسط المدينة ولا بعيدة جداً عنه، وهي منطقة شاسعة تتميز بمساكنها الأفقية المتباعدة، كما أنها تتمتع بالمرافق والخدمات الأساسية. السكن في هذه المنطقة يمكن الوافدين الجدد من الحصول على عمل بشكل سريع مع دفع إيجار منخفض. فهي على بعد كيلومترات فقط من عدة مناطق صناعية: "بودريار" 1 و 2 شرق المدينة، و"طريق قابس" جنوبها و"سيدي صالح" و"الحنشة" و"العامرة" شمالها. وتشهد المدينة، سواء في المركز نفسه أو في منطقة "الغابة"، نشاطات بناء وتعمير كبيرة ومستمرة، مما يخلق حركة تستوعب جزءاً كبيراً من الوافدين الذكور. في حين أن الوافدات تتجهن أكثر نحو معامل النسيج والصناعات التحويلية الخفيفة. كما أن كثرة عدد الأثرياء والمساكن الفخمة في المدينة تفتح أبواب العمل في محلات البستنة والصيانة والحراسة للذكور، والأعمال المنزلية بالنسبة للإناث. هناك أيضاً العمل الفلاحي الموسمي خلال فترة جني محاصيل الزيتون واللوز. ويبقى حضور الوافدين الجدد ضعيفاً في قطاعات الخدمات والتجارة المنظمة خاصة بالنسبة للذين لديهم مستوى تعليمي ضعيف. لكن الاقتصاد الموازي لا يهتم بالمؤهلات ويمنح الجميع فرصة...

توافد المئات، ثم آلاف النازحين الفقراء على منطقة تسكنها أساساً الطبقات الوسطى، خلق دينامية أنتجت حالة معمارية / اجتماعية جديدة...

### بيوت شبه "سرية" وسكان "أشباح"

تزايد النزوح إلى المدن الكبرى تزامن أيضاً مع تحولات كبيرة عاشتها الطبقات الوسطى المدينية. فتقليص دعم بعض السلع، وتحرير أسعار بعضها، وتراجع إنفاق الدولة على الصحة والتعليم، وظهور أزمة بطالة حاملي الشهادات الجامعية، وانتشار ثقافة الاستهلاك، كلها عوامل ستدفع جزءاً كبيراً من أبناء الطبقة الوسطى إلى البحث عن مصادر دخل تكميلية لمجابهة تردي مقدرتهم الشرائية. وكان تأجير البيوت من بين الحلول التي التجؤوا إليها. طبعاً من يحتاج إلى دخل إضافي ليحسن أحواله لن يبني منزلاً فخماً ويؤجره، فهذا استثمار فاشل، خاصة عندما يكون الطلب على الإيجار في تلك المنطقة متأثراً أساساً من ضعف حال الذين يبحثون عن إيجار رخيص. ما الحل إذ؟ تأجير بيوت قديمة متداعية، بعضها بُني في بدايات القرن العشرين، أو "تهيئة" كراجات ومخازن وتحويلها إلى ما يشبه المساكن، أو بناء "بيوت" جديدة بمساحة ورفاهية علب السردين. عادة ما يكون المسكن المعروض للإيجار مكوناً من غرفة

ضيقة واحدة أو غرفتين في أقصى تقدير مع مطبخ وحمام صغيرين. وهناك من يؤجر كراجات دون تقسيمها أو تهيتها للسكن أصلاً. يختار صاحب البيت أرخص مواد البناء وأقل التجهيزات جودة، وهذا يشمل الأبواب والنوافذ (إن وُجدت) والأرضية وشبكات الإنارة والمياه والصرف الصحي (إن وُجدت مرة أخرى). وبالطبع ستتردى حالة المسكن سريعاً خاصة وأن عدد القاطنين فيه كبير، فأغلب المستأجرين من العمال اليوميين الفقراء، الذين لا يقدرّون على مصاريف مسكن فردي، فيتقاسمون البيت نفسه لتخفيف الأعباء المادية. سريعاً ما يصبح الحال لا يطاق: تلف الطلاء وتشقق الجدران بسبب الرطوبة وضعف التهوية، انسداد شبكات الصرف، تردي حالة الأبواب والنوافذ، تشقق الأرضية الخ الخ... المشكلة أن صاحب البيت لن يقوم بالإصلاحات والأشغال الضرورية لأنه يعتبرها مصاريف زائدة، وفي الوقت نفسه لا قدرة للمستأجرين على التكفل بها. في أغلب الأحيان ينتهي الأمر بقبول المستأجرين بالأمر الواقع، أو بخروجهم بحثاً عن بيت آخر، وهذا لا يقلق صاحب البيت فهو يعرف جيداً أن الطلب متزايد، وأن المسكن لن يبقى مغلقاً. يأتي مستأجرون آخرون، ويستمر الحال على ما هو عليه، بل تصبح حالة البيت كارثية. وعندما يقرر صاحب البيت القيام بأشغال، فهذا يعني أنه ينوي رفع الإيجار، أو حتى مضاعفته. أغلب "المساكن" التي نتحدث عنها غير مرخصة ومداخيل إيجارها غير مصرح بها، ويسكنها العشرات عبر السنوات دون أن يتم تحرير أي عقد إيجار. من السهل التعرف على هذه المساكن بالعين المجردة. إذا ما مررت بحي في تلك المنطقة، ستلاحظ أن بجانب الكثير من البيوت الواسعة والجميلة هناك كتل إسمنتية صغيرة تشبه العلب، مبنية بالطوب الأحمر، أو لها طلاء مقشر يميل إلى الاصفرار مع شقوق بارزة للعيان. ففي حين يعتني صاحب البيت بمسكنه الأصلي وحديقته، فإنه يهمل المسكن المعد للإيجار بشكل يخلق تناقضاً صارخاً.. ومهيناً. نظرياً، يتمتع الوافدون بميزة العيش في منطقة تتوفر فيها الخدمات الأساسية (صحة ونقل وتعليم)، وشبكات الكهرباء والماء الصالح للشرب والصرف الصحي، لكنهم يعيشون في منازل غير لائقة، وليست لديهم الإمكانيات المادية للتمتع بالخدمات البسيطة، بل إن الكثير منهم غير مسجل في قواعد بيانات السلطات المحلية، أي لا وجود رسمي له.

**هناك أحياء شعبية قديمة على تخوم المدن تدهورت حالتها تدريجياً، نظراً لاستفحال البطالة والفقر ولاكتظاظها بالنازحين من طبقات ومناطق أخرى، وأيضاً بسبب تراجع الحضور الحكومي، البشري والمالي والمؤسساتي، فتحوّلت إلى تجمعات مهمشة على الرغم من قربها من المركز.**

وعندما يتزايد عدد البيوت من هذا النوع، ويصبح بالعشرات وحتى بالمئات في الأحياء الكبيرة، فإننا نشهد ولادة حي عشوائى صغير، ليس ككتلة واحدة متماسكة، ولكن كوحدات متناثرة تنبت فوق جدران الحي "الأصلي". هذه الوحدات هي عبارة عن "ميكروكوزمات" تقوم على روابط مختلفة: عائلية وقبلية وجهوية. يعني مرور الزمن، تنشأ كتلات صغيرة للوافدين من المنطقة نفسها أو القبيلة نفسها، وتتشكل علاقات تضامن وتآزر وتآلف: تشارك في السكن، توفير عمل، زيارات عائلية، الاحتفال بالمناسبات الدينية، تزواج... وقد تمتد علاقات التضامن لتشمل كتلة، أو كتلاً أخرى من الوافدين بحكم أن "الغريب للغريب نسيب"، وقد تتحول أيضاً إلى خلافات وصراعات لأسباب تتعلق بفرص العمل أو لنعرات قبلية أو حتى بسبب قصص الحب. يحدث كل هذا في عالم مواز للعالم الحي "الأصلي" وسكانه "الأصليين".

في أغلب الحالات إذًا، تكون المساكن غير مرخصة وتُكترى بلا عقود، أي أنها غير موجودة في السجلات الرسمية، ولا يتم احتسابها لا هي، ولا سكانها في عمليات الإحصاء والتعداد العام للسكان. عملياً، لا تعرف الدولة المركزية، ولا سلطاتها المحلية بالعدد الحقيقي لسكان الأحياء التي نتحدث عنها: آلاف المواطنين "الأشباح" الذين لا يؤخذ وزنهم

الديموغرافي بعين الاعتبار عند تهيئة منطقة ما، أو تركيز مرفق عمومي بها. حتى عندما يأتي وقت تسجيل الأطفال في المدارس، تحدث أحياناً مشاكل خاصة عندما يكون الأطفال مولودين في محافظات أخرى، ولا يمتلك آباؤهم "شهادة إقامة" تُسَلَّم عند تقديم عقد إيجار أو ملكية. والمشكلة نفسها تتكرر عند استخراج وثائق أخرى، أو تقديم مطالب للسلطات المحلية. الكثير من الوافدين تحمل هوياتهم عناوينهم القديمة في محافظاتهم الأصلية، ولم يقدموا طلباً لتغيير موقع مركز الاقتراع وإدراجهم في سجل الناخبين في المنطقة التي انتقلوا إليها. بل إن جزءاً كبيراً منهم غير مرسّم أصلاً في السجل المركزي للناخبين، أي لا وزن انتخابي لهم في الحي وفي المحافظة التي وفدوا إليها، ولن يسعى أي مرشح للانتخابات، أو فائز بمقعد لإغرائهم وضمّان رضاهم.

عادة ما يتفادى الوافدون المشاكل والنزاعات مع سكان الحي "الأصليين" نظراً لأنهم "أقلية"، ولأنهم قد يدفعون الثمن غالباً، ويخسرون فرص عمل أو يضطرون إلى الانتقال إلى أحياء أخرى. التوجس نفسه يميز علاقتهم بأجهزة الأمن، فكثيراً ما يتم إيقافهم، والتثبت من هوياتهم ومن ورود أسمائهم في قوائم المفتش عنهم. حتى عندما تنظم وزارة الدفاع حملات التجنيد الإجباري (تراجعت عنها في السنوات الأخيرة) يكون هؤلاء أول "الضحايا" ويسهل استهدافهم في المقاهي والأماكن التي يتواجدون فيها بشكل مكثف.

**تكون المساكن غير مرخصة غالباً وتُكترى بلا عقود، ولا يتم احتسابها لا هي، ولا سكانها في عمليات الإحصاء والتعداد العام للسكان. ولا تعرف الدولة ولا سلطاتها المحلية بالعدد الحقيقي لسكان الأحياء التي نتحدث عنها: آلاف المواطنين "الأشباح" الذين لا يؤخذ وزنهم الديموغرافي بعين الاعتبار.**

### بينهما برزخ..

على الرغم من تواجد "الكتلتين" - أي السكان "الأصليين" للحي والوافدين الجدد عليه - على أرض واحدة، وعلى الرغم من التزايد المستمر لأعداد "الكتلة" الثانية، فإن أماكن "التماس" وإمكانية وقوعه قليلة وظرفية. أسباب هذا الفرز كثيرة، وأغلبها يرتبط بأبناء الحي الأصليين وليس بالقادمين. سكان المناطق التي نتحدث عنها ينتمون لعائلات قديمة يعود وجود بعضها في المدينة إلى مئات السنين، مما يخلق ارتباطاً كبيراً بالمكان، وإحساساً بالانتماء وبالتفوق يصل إلى حد الانغلاق ورفض الاختلاط بمن يعتبرونه "براني" أي غريب. هناك أيضاً عوامل "ثقافية" وتاريخية لا تتعلق بمدينة صفاقس وحدها بل تشمل كل البلاد التي، وإن كانت بمنأى عن الطائفية والصراعات المذهبية والإثنية، فإنها تعاني من أمراض الجهوية / المناطقية وحساسية العلاقات بين أبناء الأوساط المدنية، وأبناء الأوساط القروية والريفية. السكان القدامى للمدن الكبرى لا يخضعون لبنى عشائرية، بل لديهم بنى عائلية أساساً، ومكانة كل عائلة مستمدة من عراققتها وثروتها ونفوذها. في حين أن أغلب الوافدين الجدد يأتون من مناطق ما زالت فيها البنى العشائرية حاضرة، سواء على مستوى العلاقات الإنسانية أو العادات والتقاليد. وثمة أيضاً خلفية تاريخية ونفسية لهذا التوجس من "الغريب". فلقد كانت هناك صراعات على الأرض بين سكان المدينة والعشائر المتمركزة على التخوم، هذا بالإضافة إلى الخوف من الإغارة التي كانت تقوم بها بعض القبائل على المدينة، وهو ما كان يحدث حتى مطلع القرن التاسع عشر. هذه الذاكرة المثقلة ستعتبر توافد الآلاف من أبناء الدواخل نوعاً جديداً من الغزو، وتحمله مسؤولية ارتفاع معدلات الجريمة و"ضياع" هوية المدينة. طبعاً لا يمكن إهمال العامل الطبقي. فسكان "الغابة" هم في الغالب من الطبقات الوسطى وأحياناً الميسورة، موظفون يحملون شهادات علمية وحرفيون وتجار وعمال مختصون، في حين أن أغلب الوافدين فقراء من أوساط المزارعين، بلا شهادات علمية ولا مهارات تقنية. بالإضافة إلى كل ما سبق، هناك عوامل ثانوية تتعلق بالتركيبة الديمغرافية للوافدين وحركيتهم وعلاقتهم بمحيطهم.

الجزء الأكبر من الوافدين هم من الشباب غير المتزوج، ذكوراً وإناثاً، يأتون للسكن في أحياء سكنية / عائلية محافظة تنظر برؤية للمساكن التي يقطنها العازبون أو العازبات. الوافدون الذين يأتون كعائلة لديهم "حظوظ" أكبر في الاندماج، خاصة إذا ما أثبتوا "جديتهم" والتزامهم بقيم "أخلاقية" معينة. كما أن علاقة الوافد بالحي لا تتطور عاطفياً كثيراً، فعندما يجد فرصة أفضل (إيجار أرخص، فرص عمل أكثر) سينتقل إلى منطقة وأحياناً إلى مدينة أخرى.

أماكن الاختلاط والتعامل قليلة، وتنحصر أساساً في المدرسة بالنسبة للأطفال، والمسجد بالنسبة للكبار. تجاور الأبناء في مقاعد الدراسة يخلق نوعاً من التقارب لكنه لا يدوم طويلاً. فمع الوقت يكبر الأطفال ويبدأ تأثير "الثقافة" التي تغرسها عائلاتهم في أذهانهم ووجدانهم، والذي يتعاظم تدريجياً حتى يصبح إعادة إنتاج للبنى الذهنية السائدة. وفي مرحلة ما، يصبح الأطفال يرؤن بعضهم البعض بعيون الكبار. قيم التسامح والمساواة وقبول الاختلاف والوحدة الوطنية، التي يُفترض بالمدرسة أن تغرسها في عقول الناشئة لا تصمد طويلاً أمام ثقافة التمييز وعقد التفوق والدونية التي ينتجها المجتمع.

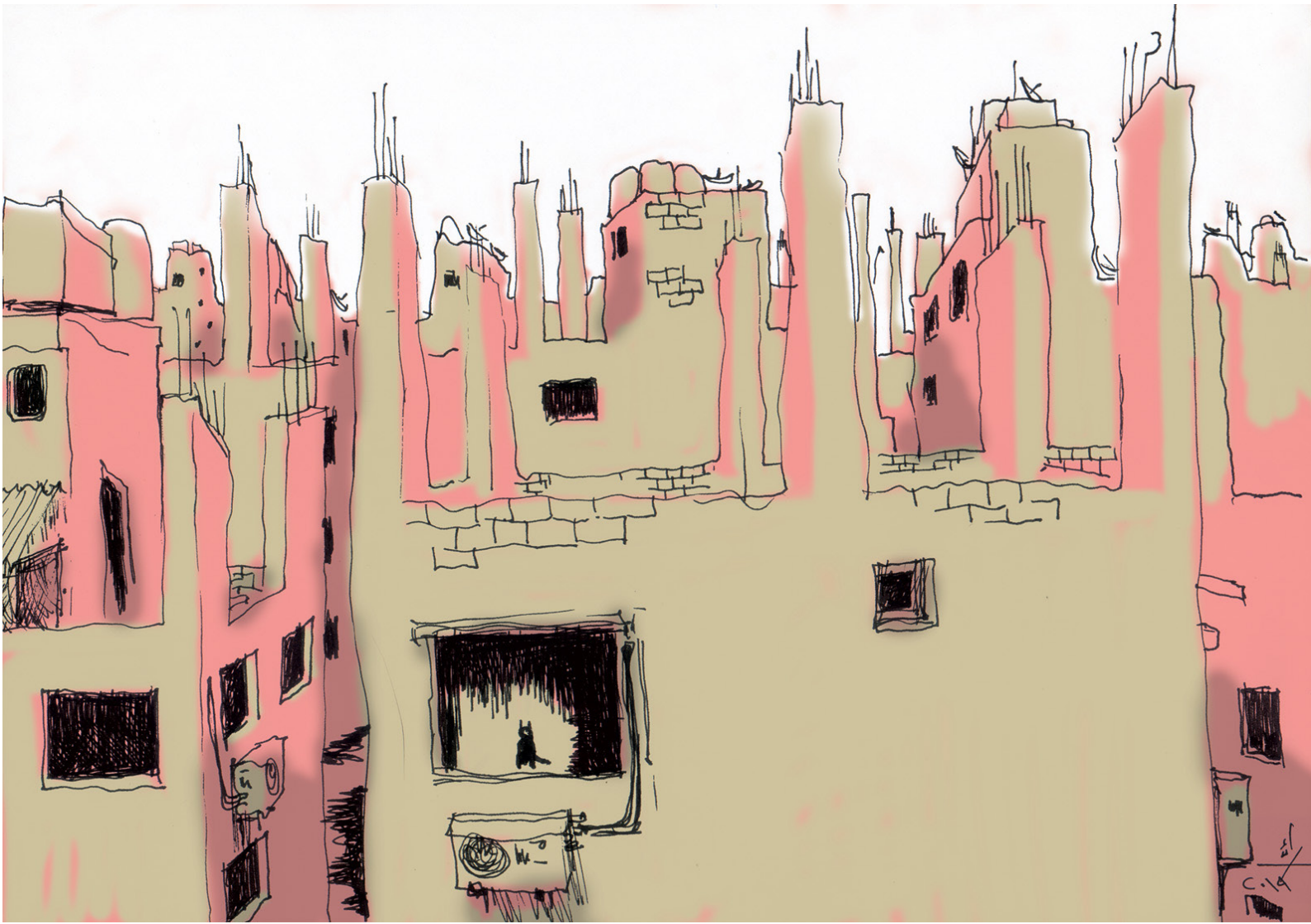
**على الرغم من تواجد "الكتلتين" - أي السكان "الأصليين" للحي والوافدين الجدد عليه - على أرض واحدة، وعلى الرغم من التزايد المستمر لأعداد "الكتلة" الثانية، فإن أماكن "التماس" وإمكانية وقوعه قليلة وظرفية. أسباب هذا الفرز كثيرة، وأغلبها يرتبط بأبناء الحي الأصليين وليس بالقادمين.**

أما المسجد فهو حالة أخرى. طبيعة المكان تفترض أن الجميع سواسية، وأن لا فضل لشخص على آخر إلا بالتقوى. فضلاً عن كونه الفضاء الوحيد الذي يضمن "المساواة"، فإن للمسجد "منافع" اجتماعية أخرى. ففي مجتمع صغير مغلق ومحافظ، ما زالت مظاهر التدين تمنح الشخص قبولاً أكبر لدى المجموعة. وفي حالة "الوافدين"، الذين كثيراً ما تُنسب لهم السرقات التي تحدث في الحي، فإن للتردد على المسجد وإظهار الالتزام الديني والأخلاقي في الحياة اليومية أثر طيب عند السكان "الأصليين"، ويسهل القبول وحتى الاندماج. لكن لا يجب أن نبالغ في أهمية الدور الذي يلعبه المسجد، فأغلب "الوافدين" من الشباب العازبين، أي أنهم ليسوا من الشريحة العمرية/الاجتماعية الأكثر تردداً على المساجد. وفي أغلب الأحيان، ومع خروج المصلين من المسجد يعود كلٌّ إلى عامله وطبقته. حتى المقاهي لا تمثل فعلياً فضاءً مختلطاً، ففي أغلب الأحيان يكون هناك مقهى أغلب رواده من "الوافدين" وتكون بقية المقاهي لأبناء المنطقة "الأصليين". طبعاً هذا الأمر لا يُفرض بالقوة، بل عبر فرز شبه تلقائي. وحتى حين يجلس الجميع في المقهى نفسه، فهذا لا يعني بالضرورة أن هناك علاقات وصدقات. من السهل تمييز الطاولات التي يجلس إليها "الأصليون" من تلك التي يجلس إليها "الوافدون": الملامح واللهجة، وحتى أحياناً "القدرة الشرائية". المقاهي التي يكون أغلب روادها من "الوافدين" لا يقتصر دورها على الترفيه وتمضية الوقت، فهي أولاً مراكز استقبال وتوجيه. يأتي الوافد الجديد وعادة لا تكون له معرفة بالمنطقة، وليست له فيها علاقات قوية. يجلس في المقهى طيلة أيام، ويكون تدريجياً علاقات خاصة مع الوافدين القادمين من منطقته الأصلية. هذه العلاقات ستسهل عليه أمور المعيشة، وتقلل من إحساسه بالغربة والاعتراب. كما أن هذا المقهى عادة ما يكون على أطراف المناطق السكنية، بالقرب من "المركز" (تجمُّع لمحات تجارية ومقرات إدارية وغيرها) وذلك لسبب وجيه: الحصول على فرصة عمل. وعندما يحتاج أبناء المنطقة إلى عامل يومي لأشغال البناء أو البستنة أو غيرها من الأعمال المشابهة، فإنهم يتجهون أولاً إلى "الموقف"، وهو مكان يقف فيه العمال اليوميون في انتظار فرصة عمل، أو يذهبون إلى المقهى الذي يرتاده "الوافدون".

طبعاً كل هذا الفرز الجغرافي/المعماري والطبقي والبشري يجعل العلاقات بين "الكتلتين" (الأولى شبه ثابتة والثانية متغيرة باستمرار) ضعيفة جداً. حتى المناسبات الاجتماعية والدينية التي يُفترض بها أن تجمع بين أبناء الحي الواحد، فلا تأثير فعلي لها. فسكان الحي "الأصليين" نادراً ما يوجهون دعوات إلى جيرانهم من "الوافدين" في الأفراح. يحدث ذلك فقط عندما تطول إقامتهم، ويندمجون تدريجياً ويكوّنون علاقات. أما الوافدون فإنهم يفضّلون إقامة أفراحهم (وجنازاتهم) في مناطقهم الأصلية وأغلبهم، يعودون إليها في الأعياد الدينية (خاصة عيد الأضحى). يعني من العادي جداً أن تتجاوز عائلتان لمدة سنوات، ولا تتجاوز العلاقة بينهما إلقاء التحية. أما التصاهر فهو حدث نادر الحصول، وعادة ما يكون بدون رضا العائلات (خاصة "أصحاب الأرض") ولا مباركتها.

تعبّر هذه "الحالة" التي تناولناها بالتحليل عن دينامية اقتصادية - اجتماعية لها تبعاتها على عشرات الآلاف من التونسيين. يعيش هؤلاء في أحياء منظّمة تقع في مناطق "محظوظة" قريبة من المرافق العمومية، والمراكز الحضرية ومختلف أنواع الخدمات، لكنهم يعيشون في مساكن وظروف حياتية لا تختلف كثيراً عن تلك التي نجدها في العشوائيات "التقليدية". بل ربما كانت أوضاعهم أصعب، ففي العشوائيات يتجاور ويتضامن (ويتصارع) الفقراء و"الغريباء" بلا اختلاط مع طبقات وأوساط "أرفع شأنًا" فلا "عينٌ ترى ولا قلب يوجع" كما يقول المثل. بينما تجمع هذه الأحياء التي تناولناها هنا تناقضات وصراعات وحساسيات نشأ بعضها منذ قرون، وخلقت دولة الاستقلال بعضها الآخر بسبب سياساتها الاقتصادية والتنموية الفاشلة والمدمرة.





## هوامش أكادير المغربية: عشوائيات وتجمعات سكنية هجينة

سعيد ولفير

صحافي من المغرب

لا تتجسد "العشوائية" في البعض من منطقة "أكادير الكبير" (تشمل مدينة أكادير المركزية، وإنزكان، وآيت ملول، والدشيرة، والقلعة) بمدن صفيحية. هناك تجاوز للقانون أحياناً، وإنما وبكل الاحوال، هناك فوضى عمرانية، وضعف في الخدمات العامة أو غيابها، وبؤس شروط حياة السكان في هذا المكان القصي، بعدما تخلّعت أسس وجودهم السابق بالنزوح الريفي وبالبطالة المستشرية. تقوم إذاً حالة هجينة باختلاط كل ذلك وتشابكه وتفاعله.

تحيل العشوائيات بالمغرب على "البراريك" (جمع باللغة العربية لكلمة بالفرنسية هي baraque أو مساكن من صفيح). هذا المنظر "غير المرغوب به" يُوصف في الدارجة المغربية بـ"الخُنُونَة" (مخاط الأنف)، خصوصاً عندما تُزاحم تلك الكيانات القصديرية الرمادية ألق ناطحات السحاب الزجاجية، أو حين تخترقها سكة "تراموي" حديث، يمضي بأبهته في مشهد غير متسق، غرائبي، يجمع ما بين حداثة الشكل وبدائية الفضاء.

لم يختر سكان هذه الأحياء أن يقطنوا في مساكن عشوائية. لم يرتضوا لأنفسهم هذا الوضع، بل فُرض عليهم ذلك. بدأت العشوائيات مع حقبة الاستعمار الفرنسي والاسباني في مطلع القرن العشرين، إذ أدت سياسة الاستحواذ على أراضي القرويين ومصادرة ملكيتها (إما بالاحتيايل أو بالغصب) إلى دفعهم إلى الهجرة نحو المدن وضواحيها. وعلاوة على ذلك، توالى عليهم سنوات الجفاف ومعه المرض والجوع. تنامت العلب القصديرية بجوار المصانع (كما حصل في حي "كاريان سانطرال" بالدار البيضاء) واستمرت الحالة بعد الاستقلال، بل استفحلت وانتشر القصدير في معظم المدن.. إلى أن قررت السلطات المغربية مع بداية الألفية الثالثة - بعننية وصرامة - أن تنهي هذه المساكن الصفيحية. لكن هذا القرار المسمى "برنامج مدن بدون صفيح"، لم يتحقق بشكل كامل، وأقرت الحكومة بفشله خلال العام الماضي، واكتفت بالقضاء على 59 مدينة صفيحية من أصل 85 (1).

### مورفولوجيا أكادير: منظمة في الوسط ومكدسة في الأطراف

على عكس معظم المدن المغربية، لم تكن مدينة أكادير المركزية منشأة على الطراز القديم، ولم تكن خليطاً بين الحديث والتاريخي. زلزال عام 1960 دمّر كل شيء، ودكّ كل معالم المدينة، ولم يتبقّ إلا شظايا جدران منسية متناثرة هنا وهناك. "رُبّ ضارة نافعة"، هكذا ترى أصوات تعتبر الزلزال - على الرغم من قوته التدميرية - سبباً لبناء مدينة جديدة على النسق العصري، بمواصفات تراعي التوزيع المنظم للأحياء والطرق والمرافق الحيوية والبنى التحتية. لكن عملية الإعمار تلك مضت بشكل بطيء، إذ توجس السكان من تكرار سيناريو غضب الطبيعة، على اعتبار أن المدينة واقعة على أكبر فالق في شمال إفريقيا (وفق الجيولوجيين).

### أنزكان

بسبب الخوف من الزلازل، تركّز توجه السكان المحليين إلى الضواحي والنواحي. إنزكان (أكثر من 130 ألف نسمة) هي إحداها. في البداية كانت مجرد بلدة صغيرة تحت إمرة السلطة الاستعمارية الفرنسية، ثم تحولت في سنوات السبعينات والثمانينات من القرن الفائت إلى فضاء إسمنتي مكّس بالمساكن العشوائية المحاذية للوادي البعيد عن أعين السلطات المحلية.

تشكلت المدينة الناشئة بشكل هجين، من الهجرات المتوالية بسبب سنوات الجفاف التي عمت قرى المغرب (فترة بداية الثمانينات الفائتة). معظم السكان أصولهم قروية من نطاق منطقة "سوس" (2)، وأما الباقيون فمن مناطق عديدة تشمل مدن الساحل الغربي والجنوب الشرقي والأقاليم الجنوبية للصحراء.

"لا أدري ما حكمة الله في خلق مدينة كإنزكان".. هكذا يعبر أحد المعلّقين بشكل ضمني على واقع المدينة والفوضى التي تطبعها، إذ تستقبل الزوار بمحطة تاكسيات وحافلات هي الأكبر من نوعها في جنوب المغرب، لكنها تكتظ بالمتسولين والنشالين وأطفال الشوارع (وهم من المتخلى عنهم)، مع بعض من يعاني من الأمراض العقلية وتنبذهم عائلاتهم ولا يوجد لهم مأوى أو مصحات.



بشق الأنفس، تخرج نعيمة (\*) (تعمل مياومة) كسواها من قاطني المدن المجاورة من إحدى سيارات التاكسي (3) المهترئة التي يزدحم على مقاعدها ستة أشخاص، وذلك لجميع الرحلات قصيرة كانت أو طويلة.

بجوار المحطة، وعلى طول الشارع الرئيسي للمدينة، يعرض الباعة المتجولون سلعهم، ثمن السلعة رخيص، أو "الرّخا" والريّاخاً" (والرخا تعني الرخيص بالدارجة المغربية والريباخا كلمة اسبانية "rebaja" تعني خصم أو تخفيض في الثمن)، كما يصدح صوتهم عالياً قبل حلول المناسبات الدينية.

**أطراف مدينة إنزكان (وخصوصاً الأحياء المجاورة للوادي) كانت أكثر استقطاباً للسكان بحكم رخص الأرض وتغاضي السلطات المحلية إبان السبعينات وإلى حدود التسعينات الفائتة، عن بناء المساكن بشكل غير قانوني، مع ما يترتب على ذلك من إهمال حكومي لجهة توفير الخدمات والمرافق الأساسية (مدارس، مراكز صحية، نقل عمومي...)**

لا حيز للمارة على الرصيف. وبالنسبة لنعيمة، فإنزكان تشكل فضاءً للتسوق الأسبوعي، إذ هي أكبر مركز تجاري في الجنوب المغربي (أكثر من 2652 محلاً تجارياً (4))، ما يوفر عرضاً للسلع المحلية والمستوردة (جلها من الصين) بثمن مناسب. تشكل الفوضى عنواناً لهذا الفضاء الذي تنامي فيه أنشطة الاقتصاد الموازي (غير المهيكّل) من خلال حضور لافت للفراشة (الباعة المتجولين)، والحرفيين المستقلين (سمكريين، صباغين...) الذين يقطنون في أحياء مركونة على حواف وادي سوس.

أطراف مدينة إنزكان (الأحياء المجاورة للوادي) كانت أكثر استقطاباً للسكان بحكم رخص الأرض، وتغاضي السلطات المحلية إبان السبعينات وإلى حدود التسعينات الفائتة عن بناء المساكن بشكل غير قانوني، مع ما يترتب على ذلك من إهمال حكومي لجهة توفير الخدمات والمرافق الأساسية (مدارس، مراكز صحية، نقل عمومي...)، كما هو حاصل في حي مجاور للوادي، يعرف محلياً باسم "دوار الليل". التسمية ليست صدفة بل جاءت كوصف للممارسات غير القانونية التي كانت تتم تحت جنح الظلام، كالبناء غير المرخص، وانتشار الدعارة والإتجار بالمخدرات. لكن مع بدايات الألفية الثالثة، لم تعد أحياء إنزكان الطرفية تعيش وفق أحوال الحي "الليلي" ذاك، إذ سجّلت "تحسينات"، بدأت تغير قليلاً من ملامحها العشوائية دون إلغائها، من خلال توفير بعض الخدمات الأساسية والخدمات (قنوات الصرف الصحي ومدارس ونقل عمومي وطرق...). لكن العشوائية مازالت حاضرة كمورفولوجيا سكنية غير لائقة وكتكدّس وغياب التناسق مع طول وعرض الأزقة. وتحضر أيضاً الحالة الهجينة في ممارسات السكان، وكمثال على ذلك، فما زال الإرث القروي متجلياً أحياناً في تربية بضعة قطعان من الأغنام أو الدواجن، حتى بعد الغزو الإسمنتي للمدني للحي.

عموماً، شكلت مدن الهامش (إنزكان، آيت ملول، الدشيرة...) المركونة خلف أكادير بواجهتها "البراقة" السياحية، حالة هجينة بقليل من العشوائية والفوضى المكانية. ملامح مدينة "القليعة" أكثرها حدة لهذه الجهة.

## الْقَلْبِيعة

ليست بقرية ولا بمدينة. هكذا يحكم الزائر من أول نظرة على "القليعة" (25 كيلومتراً جنوب أكادير). وما بين المجالين (5) ولدت هذه المدينة، بمواصفات سوسيو-اقتصادية وثقافية ممتزجة ومركبة، لا يمكن تصنيفها داخل إطار جاهز، إذ تجمع ما بين أماط حدائة مدينية مشوهة، وأخرى تنهل من إرث قروي متداعي.

المدينة التي بدأت بوادر نشأتها في بدايات تسعينيات القرن الماضي، سجّلت انفجاراً ديمغرافياً بمعدل نمو هو الأكبر في جهة سوس ماسة (5.69 في المئة، وفق إحصائيات 2014). فمن تعداد بلغ حوالي 40 ألف نسمة عام 2004، إلى رقم مضاعف في عقد واحد، إذ وصل إلى أكثر من 80 ألف نسمة عام 2014.. وهو في تزايد!

تشكلت خريطة سكان القليعة من مناطق مغربية مختلفة، معظمها من القرى المجاورة أو البعيدة، وأيضاً من هوامش مدن قريبة منها (إنزكان، الدشيرة، آيت ملول...).

ولدت مدينة "القليعة" (25 كيلومتراً جنوب أكادير) بمواصفات تجمع ما بين أنماط حدائث مدنية مشوهة، وأخرى قروية متداعية. وضاعفت سكانها في عقد واحد، فمن تعداد بلغ حوالي 40 ألف نسمة عام 2004، ليصل إلى أكثر من 80 ألف نسمة عام 2014. وهي تشكلت من واددي القرى المجاورة أو البعيدة، وأيضاً من واددي هوامش مدن قريبة منها.

تثير المشاهدات الأولية لمدخل المدينة الكثير من الاستهجان، خصوصاً لدى مستعملي الطريق الرئيسية الوحيدة. فهي ليست معبدة بشكل كافٍ، وتتعرض لـ"عملية جراحية" (على حد وصف السكان) بين الفينة والأخرى، بسبب تكرار الأشغال العمومية لإدخال قنوات الصرف الصحي التي لم تشمل كل الأزقة والأحياء، خصوصاً الطرفية منها. وهناك حضورٌ للأغنام التي تمضي باحثة عن بقايا نباتات يابسة، أو فضلات منزلية في الأراضي الخلاء القريبة من هذا الطريق، وعربات جر (كاروسات) تزاحم السيارات والمركبات، ينافسها طيش الدراجات النارية للمراهقين، مع كثير من المشائين جنب الطريق المغبر، وقليل من الواقفين تحت لفحات شمس الظهيرة، المُلَوِّحِينَ بأياديهم لأية وسيلة نقل (6).

### الرأسمال يفرض كلمته على الأنماط

في الساعات الأولى من الفجر، تقف نعيمة شبه منتصبه بجوار زميلاتها قرب علامة تشير إلى أنها محطة الحافلة. الخوف والتوتر باديان على وجهها بعد أن خرجت من "جرها" (كما تصف مسكنها)، المكسوس وسط مئات المساكن المتراسة. النساء الواقفات مع نعيمة لا ينتظرن الأتوبيس، وإنما شاحنة صغيرة يتراصفن فيها لنصف ساعة، تقلّهن إلى "ضيعات" (مساحات زراعية حديثة أو مزارع) تنتشر خلف مدينتهن حيث تعملن كمياومات.

تمتص المصانع الموجودة في مدينة آيت ملول (على بعد 7 كيلومترات من القليعة) من جهة، والضيعات الفلاحية المتمركزة في المجال القروي من جهة ثانية (إقليم اشتوكة آيت باها)، عمل مئات النسوة القاطنات في هذه المدينة. مع بدايات الألفية الثالثة، صار الطلب عليهن أكثر من أي وقت مضى. ينظر العمال الذكور لهذه الظاهرة باعتبارها تستهدف "رجولتهم"، بعد أن صارت المرأة هي المعيل الأساسي، بل الوحيد أحياناً في بعض الأسر. بعكس نعيمة - وهي المعيل الرئيسي لأسرتها - التي تعمل طيلة السنة في المصانع، وبشكل مؤقت وموسمي في الضيعات. يجد زوجها أحمد نفسه شبه عاطل عن العمل (عادة ما يمارس أعمالاً ترميقية). وهو لم يستسخ في البداية أن تخرج زوجته عند الساعات الأولى من الفجر، وترجع إلى المنزل بحدود منتصف الليل. لكنه مع الوقت برر هذه الخطوة بالقول: "المعيشة سؤال، وجوابها هو جلب المال وبأي ثمن". موافقته هذه ليست مبنية على تمكين دور المرأة، ولكنها مؤسسة على الشروط الرأسمالية التي تحتاج اليد العاملة النسائية.

هذه ظاهرة حاضرة بشكل لافت في معظم هوامش وعشوائيات المغرب. بالنسبة للقليعة، تعمل أكثر من 86 في

المئة من الإناث، قياساً بالذكور - حوالي 51 في المئة - وفقاً لإحصائيات المندوبية السامية للتخطيط لعام 2014 حول مستخدمي القطاع الخاص التي تخص المصانع والضيعات الفلاحية والمقاولات المتوسطة، بسبب توفر الشروط الاجتماعية (البطالة، "الهشاشة" الاجتماعية..).

**تمتص المصانع الموجودة في مدينة آيت ملول القريبة من جهة، والضيعات الفلاحي في المجال القروي من جهة ثانية، عمل مئات النسوة القاطنات في القليعة. ومع بدايات الألفية الثالثة، ارتفع الطلب عليهن. ينظر العمال الذكور لهذه الظاهرة باعتبارها تستهدف "رجولتهم"، بعد أن صارت المرأة هي المعيل الأساسي بل الوحيد أحياناً في بعض الأسر.**

يمثل أحمد ونعيمة نسبة مهمة من القرويين الذين توافدوا على القليعة في بدايات نشأتها (التسعينات) بسبب الجفاف الذي أنهك أراضيهم البنية الجافة، بحيث أن هجرتهما إلى المدينة كانت هي الحل. تؤثر الشروط الاقتصادية الجديدة على نسق أفراد جاؤوا من بنية قروية، إذ شكل حضور الضيعات على النمط الحديث والإنتاجي المتسلسل، وما يتبعها من تصنيع حضري متمركز في أطراف المدينة، فرصة وصدمة في آن. فرصة لكونها الخلاص الوحيد من حالة البؤس التي يعاني منها القرويون، و"صدمة ثقافية" لأن النسق الاقتصادي الحديث فرض كلمته في كل صغيرة وكبيرة، على المستويات الثقافية والاجتماعية: خروج المرأة للعمل ومشاركتها في تسيير مصاريف الأسرة، امتثال الأبناء لقيم المدينة المنفتحة في اللباس والكلام والتعامل الخ..

### **طبقة متوسطة تبحث عن مساحات إسمنتية بأي ثمن**

تتوفر في القليعة البنى المؤسساتية التابعة للدولة: البلدية، والإدارات الحكومية، وأيضاً مخفر للدرك الملكي، وهي تُسيّر شؤون السكان. لكن المشكل يخص غياب التدبير المحكم والمنظم لهذه الاحتياجات، وخصوصاً الأمن، الذي يعتبر المطلوب الأول للسكان.

أما الحياة اليومية فليست بأكملها متروكة لتدبير الناس أمرها، وإنما تقع في وضعية وسطى ما بين أن ينظّمها القانون وأن تصير عرفية أو خارج القانون، مثل تدبير مشكلة الصرف الصحي، إذ تُسيّر بشكل غير مؤسسي. أي أن الهيئة الحكومية المكلفة بالصرف الصحي لا تقوم بهذا الدور، وإنما تتولاه صهاريج خاصة يملكها أشخاص وتقوم بإفراغ مطمورات (خزانات) الصرف الصحي، وترمي سوائلها في الأراضي الخلاء القريبة من المجال الغابوي. وعلى الرغم من وجود نقل عمومي إلا أنه لا يكفي لاستيعاب كل الركاب، لهذا يستعين السكان بوسائل غير مصرح عنها مثل النقل بسيارات خاصة...

"لسنا كلنا فقراء وبؤساء وحثالة كما ينظر إلينا سكان المدن المجاورة"، يقول كمال، وهو مدرّس حكومي، معبراً عن استنكاره للنظرة الضيقة والاختزالية تجاه مدينته. ويؤكد بأنه تقطن في هذا الفضاء المكاني نسبة ليست بالقليلة من الموظفين والمدرسين. وبالفعل، فـ"القليعة" لم تعد ملجأً محدوددي الدخل فحسب، وإنما صارت تستقطب أيضاً الموظفين الحكوميين من مدرسين وإداريين متوسطي الدخل (7)، بحكم غلاء العقار الفاحش في المدن الأخرى المجاورة، وعدم استطاعة تلك الفئات تحمل سداد القروض السكنية طويلة الأمد (تصل أحياناً إلى 30 سنة)، إضافة إلى تطلعهم إلى إنشاء سكن بطوابق أي منزل مستقل يتكون من طوابق، ما يتيح إمكانية استثمار بعضها للإيجار كمشقق متوسطة المساحة أو صغيرة، وأيضاً إمكانية إيجار المرآب في الطابق الأرضي للأنشطة التجارية كمحلات، أو للحرفيين والأعمال الحرة، مع ما توفره المدينة من تغاضي السلطات المحلية - أحياناً - عن الاشتراطات الإدارية في إلزامية رخصة السكن والتصميم في الأحياء الهامشية البعيدة، والاستفادة من انخفاض نسبي - مقارنة بالمدن

المحيطة - لثمن قطع الأرض وخصوصاً تلك التابعة لـ"الوداديات السكنية" (8)، بطريقة سداد أسهل قياساً بالتمويل البنكي، مع إمكانية شراء مواد البناء ودفعها على أقساط مريحة لتجار تلك المواد.

يُفضّل الموظف المتوسط المرتبط بإرثه الثقافي المحلي أن يمتلك بيتاً على استئجاره، أو حتى أن يمتلك شقة (9) صغيرة باعتبارها "قبراً في الحياة" (على حد وصفها لدى المغاربة). يحاول كمال أن يمتلك منزلاً بطوابق (وإن كان بمساحة ضيقة)، مع ما يتيح له ذلك من إمكانية التوسع عمودياً من أجل الاستثمار في الطابق السفلي (تحويله إلى بيت صغير ومرآب للاستئجار). وعلى الرغم من مستواه التعليمي وذهنيته المدنية، إلا أنه مازال متمسكاً بنسق القرية المتوارث من والديه، في أن يتطلع - ما أمكن - لتأسيس أسرة كبيرة أو ممتدة، وليس نواتية على النمط الغربي الحديث. لكن الشروط الاقتصادية (الدخل المادي وما يتبعه من احتياجات) تفرض عليه أن يكتفي بإنجاب طفلين أو ثلاثة في أحسن الحالات.

### والشباب يبحث عن أدوار مفقودة

"كأنديزُ بحالٍ هاد الحسّانة حيتاش ما بغيتش نبان بحال دُمدومة"، (أقوم بهذه التسمية لكي لا أظهر وكأني جبان ومستكين). هذه الجملة تتكرر لدى الشباب الناشئ (الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و23 عاماً) كتبرير لتبنيهم نمط حياة بات سائداً بينهم، ولكنه غريب بنظر مجتمعهم المصغر (الحي والمدينة).

جمال شاب على أعتاب العشرينيات، هو واحد من شباب "القليلة" الذين يمثلون نسبة 26.5 في المئة (10) من السكان، وهو حريص على قصة الشعر المتبناة لدى معظم أبناء حيه: رأس بجوانب فارغة مع قليل من الشعر المتدلي إلى الخلف، سروال جينز مقطّع، وتيشرت بألوان غامقة، وطبعا السكين الطويل "رفيق دربه" (المخفي داخل السروال) وهو يستحيل أن يتنازل عنه. هكذا يحاول الشاب العشريني كسواه من شباب المدينة أن يتبنى "الانحراف" (عن الأخلاقيات السائدة).

**يكاد لا يمر يوم دون سماع خبر عن جريمة أو جنحة، أو اعتداءات لصوص. يعي السكان أن المقاربة الأمنية لا تكفي لوحدها، إذ لا بد من توفير الخدمات والشروط الاجتماعية التي تمنح أساسيات الحياة الكريمة دون تهميش، أو "حكرة" (احتقار). فهذا الأخير يرد على لسان الشباب لتبرير الانتماء لعوالم العنف، باحثاً عن "رجولة" مزعومة من خلال الانتماء لشلة.**

جاء تبني جمال (ابن المدينة حالياً والوافد إليها من القرية) لهذا النمط كآلية دفاعية تجاه محيطه المصغر، بعد تعرضه في أيام مراهقته الأولى للتنمر والعنف اللفظي والمادي من قبل رفاقه في الحي والمدرسة، بسبب شكله وسلوكياته المُحيلة إلى القروي "السادج" .. أو حتى لا يوصم بأنه "دمدومة" (جبان ومستكين). يحاول الشاب أن يتنصل من إرثه القروي أو حتى العائلي كأخلاقيات وممارسات، ويتمرد على سلطة الأسرة والمؤسسات (الدولة، المدرسة، الشرطة...)، وأن يبحث عن "رجولة" و"فتوة" مزعومة من خلال الانتماء لشلة (كليكة وهي ترجمة لـ clique) أو عصابات تنشط في السرقة وحتى الاغتصاب...، أو ممارسات تجمع بينهم (كالإدمان على الكحول والحشيش الرديء..).

يكاد لا يمر يوم دون سماع خبر عن جريمة أو جنحة، أو اعتداءات لصوص تصل إلى حد التسبب في عاهات مستديمة

للأشخاص المستهدفين. سؤال الأمن لدى السكان يصبح أكثر إلحاحاً عاماً بعد عام، وهو يحضر أكثر من أي مطلب اجتماعي أو حقوقي آخر. فـ 13 دركي (وفق مصادر صحافية عام 2014) عددٌ غير كافٍ لتأمين مدينة تنتشر فيها الجريمة. لكن السلطات المحلية تواجه هذه المخاوف بوعود ببناء مخافر للشرطة، وإقامة دوريات أمنية للسيطرة على الوضع، و"تنظيف" المدينة من أصحاب السوابق.

عادة ما ترمي هذه الفئة من الشباب الناشئ في هذه المدينة (مثل نظرائهم في هوامش وعشوائيات المغرب) شماعة فشلها بالدرجة الأولى على الدولة، يلعنونها ويشتمونها في أحاديثهم اليومية ومواقع التواصل الاجتماعي، حتى باتوا يغنون في الملاعب "في بلادي ظلموني" كشكل احتجاجي يعبر عن سخط جماعي. يحاول شباب الأحياء الهامشية المركونة في "النقط السوداء" بالمدينة أن يتجاوزوا نظرة أنهم مجرد "براهش" (مراهقين) التي يعتبرونها "استعلائية"، بممارسة العنف كشكل استعراضي.

**تبحث فئة الشباب تلك عن أدوار مفقودة بسبب الاهتزاز العميق الذي أصاب البنية الاجتماعية والتراتبية السابقة والقيم التي كانت تتماشى معها وتغلّفها. وهو تخلُّع ناجم عن الاقتلاع السريع، وربما الكارثي، من أماكنهم الأصلية، كما أنه لم يترافق مع استقرار في العمل والسكن الجديدين بل غلب عليه تدبّر الحال المضطرب.**

تبحث هذه الفئة عن أدوار مفقودة اجتماعياً بسبب الاهتزاز العميق الذي أصاب البنية الاجتماعية والتراتبية السابقة والقيم التي كانت تتماشى معها وتغلّفها. وهو تخلُّع ناجم عن الاقتلاع السريع من أماكنهم الأصلية والذي حدث غالباً بشكل كارثي وليس كتطور طبيعي، كما أنه لم يترافق مع استقرار في العمل والسكن - مهما كان بائساً - بل غلب عليه تدبّر الحال المضطرب. وهم غالباً ما يحاكون دور الأخ الأكبر في الوصاية الأبوية والذكورية على الأخوات، أو فتيات الزنقة، حرصاً على "شرفها"، و"مدى احترامها لأخلاقيات الحي، أوتارة أخرى كشاب يرغب في ممارسة ذكوريته العنيفة في استمالة شابات الحي بالتحرش بهن، أو في "أحسن الأحوال" الدفاع ومساندة "وُلد الحومة" في خلاف أو مشاجرة تستدعي القتال.

### **أما السياسة.. فلا يهْم مَنْ سيُكسب**

بدأت الحملة الانتخابية، وكالعادة تُفرّش الأوراق المالية الزرقاء (200 درهم) على الناخبين المفترضين، ومعها هدايا ووعود وخطابات خشبية مع ابتسامات صفراء توزع على السكان. "حزب اشتراكي، إسلامي، مخزني... لا يهم، المهم اللي يُخدّمنا"، هكذا يرد السكان على سؤال: لمن ستصوتون؟

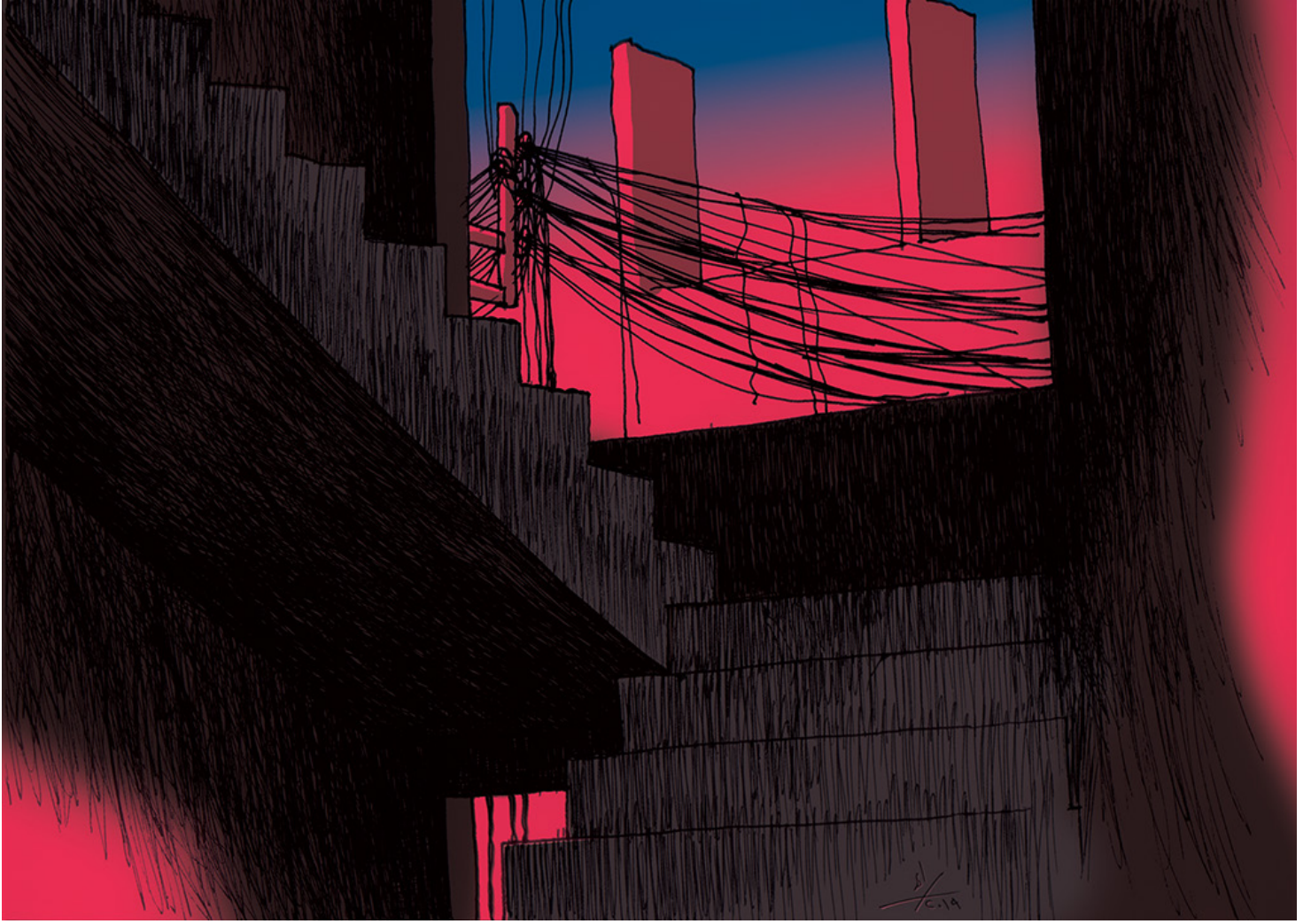
سجّلت القليعة كسواها من المدن المغربية الهجينة توالياً لكل الأحزاب، يسارية ويمينية وإسلامية ومخزنية. والمحصلة لا ملامح ولا أثر لتنمية تمس الإنسان بشكل فارق. المدينة الموصومة بكونها "قلعة للإجرام" تتطلع لأن تخرج من برائن هذا الوصف. السكان لم يعودوا يكثرثون لشعارات السياسيين في الحملات الانتخابية ولا لتحالفاتهم الحزبية بعد الاستحقاقات، أو لخلافاتهم خلال تصويتهم على مشاريع محلية غالباً لا ترى النور، بل لم تعد تكثرث حتى لأخبار تورطهم في ملفات الفساد السياسي. "نُحس بالعار ولا نريد لمدينتنا أن تصل لهذه المآلات..." يوجز السكان كلامهم عن رغبتهم في تحسين البيئة التحتية والظروف العامة لمدينتهم.

عملياً، يعدّ سياسيو المدينة "المنتخبين" بإنجاز مشروع متكامل يشمل أشغال التطهير (أي إنشاء قنوات الصرف

الصحي)، تبلغ قيمته المالية 56 مليون درهم (حوالي 5.6 مليون دولار). أما الطرق الداخلية المهمة فـ“ستري النور“ (وفق تعبيرهم) مثل الطريق الإقليمية 1005 (الشرط الأول)، التي ستسهل الولوج إلى المدينة، علاوة على استحداث خط جديد لحافلات النقل العمومي يمر من الأحياء المجاورة للمدينة، كما يعدون بتقوية شبكة الإنارة العمومية في مجموعة من الدواوير (تجمعات سكنية قروية و شبه مدينية) والأحياء بمصايح صديقة للبيئة واقتصادية، وبتعبيد الأزقة. أما أمنياً، وهو أهم مطالب السكان، فيطمئنونهم هؤلاء “المنتخبون“ بإمكانية إنشاء مفوضية للشرطة بالمقر القديم للبلدية.

غير أن البطء والمماطلة هما سمة المشاريع التنموية المحلية بالمغرب، والقليلة أكبر مثال على ذلك. ويبدو أن المدينة محكوم عليها بأن تظل “عشوائية“ مترنحة ما بين نسقين مشوهين، لا تشبه المدينة ولا القرية.

- 1- صرح الناطق الرسمي باسم الحكومة، مصطفى الخلفي ، بأنه “عندما أطلق مشروع “مدن بدون صفائح“، والإعلان عن هدف بلوغ 85 مدينة بدون صفائح، والذي يقتضي بناء 270 ألف وحدة سكنية، تم بناء 277 ألف وحدة، أي تم تجاوز الهدف، ولكن مع تحديث عملية الإحصاء، وصلنا إلى الحاجة لـ 420 ألف وحدة سكنية، وهو مؤشر رقمي دال، أي تم القضاء على 59 مدينة من أصل 85 مدينة الذي كان هو الهدف“.
- 2- منطقة تقع في جنوب المغرب، سميت بهذا الاسم نسبة إلى وادي سوس الذي يعبر أراضي تارودانت وأكادير ونواحيهما من مدن وقرى.
- 3- اعتمد المغرب برنامج تجديد التاكسيات بأخرى من الحجم الكبير ومريحة للركاب منذ عام 2014، في إطار دعم تقدمه وزارة الداخلية، لكن التاكسيات المهترئة ما زالت موجودة (خصوصاً في المدن الكبرى) بسبب توقف الدعم الممنوح.
- 4- الرقم يخص فقط محلات سوق البلدية، سوق الثلاثاء، سوق الخضار والفواكه، وسوق الحبوب، دون احتساب محلات سوق الحرية والمتلاشيات (أي الخردة الحديدية) والقيساريات (مجمع محلات عصري).
- 5- جغرافياً، تتموقع القليعة ما بين إقليم اشتوكة آيت باها الذي يغلب عليه الطابع القروي، ومنطقة إنزكان آيت ملول التي يسود فيها الطابع المدني الهجين.
- 6- توجد في القليعة وسائل نقل متنوعة من حافلات للنقل الحضري (تابعة لشركة اسبانية)، وحافلات ومركبات من الحجم الصغير (mini bus)، وسيارات الأجرة (التاكسيات الكبيرة)، معظمها يقل السكان إلى مدن آيت ملول وإنزكان ووسط أكادير. لكن الطلب عليها يتصاعد، وتسجل ازدحاماً يومياً وخصوصاً بما يخص حافلات النقل الحضري التي تعرضت لحوادث متكررة شملت الكسر والتخريب والنشل من اللصوص.
- 7- تصل نسبة موظفي القطاع العام بالمدينة إلى 4.5 في المئة (إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط عام 2014)
- 8- مؤسسة تشبه جمعية أو تعاونية غرضها إنشاء مشاريع سكنية بتكلفة أقل لفائدة المنخرطين فيها، إذ يسددون دفعات مالية محددة في فترات زمنية موزعة ويتشاركون في اقتناء الأرض ودفع جميع التكاليف فيما بينهم.
- 9- سعرها المتداول لدى الشركات العقارية بحدود 250 ألف درهم (حوالي 25 ألف دولار) لمساحة تتراوح ما بين 50 و80 متر مربع.
- 10- نسبة من تتراوح أعمارهم ما بين 20 و 34 سنة. وهي 9.4 بالمئة لمن هم بين 15 و19 سنة (إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط/عام 2014)



## الإيكولوجيا العمرانية وعلاقات الجوار والهاجس الأمني: مدينة الدار البيضاء نموذجاً

عبد الرحمن رشيق

باحث في علم الاجتماع الحضري، المركز المغربي للعلوم الاجتماعية، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، المغرب

لا تُختزل المدينة ببناء المساكن والطرق والمرافق الاجتماعية والاقتصادية فحسب، بل هي كذلك بناء للعلاقات الاجتماعية بين السكان. فما الذي أنتجته على هذا الصعيد الإنجاز المتمثل بالتخلص من 55 مدينة صفيح في المغرب من أصل 85 مدينة، وما هي أشكال التهميش الجديدة الناشئة عن نقل السكان من "الدروب" إلى البنايات العامودية؟

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل طبيعة العلاقة بين السياسة العمومية والإيكولوجيا العمرانية والعلاقات الاجتماعية في بعض أحياء مدينة الدار البيضاء، العاصمة الاقتصادية للمغرب. فترحيل سكان أحياء الصفيح والمدينة العتيقة من بيئة عمرانية تعزز العلاقات الاجتماعية إلى أشكال عمرانية جديدة (الشقق في عمارات) تهيمن عليها البنائات الجماعية، أثرت سلباً على الروابط الاجتماعية. الهاجس الأمني وهيمنة القيم الفردانية أثرتا بدورهما على نوعية الأشكال العمرانية الجديدة. وفي إطار انكماش الأسرة على ذاتها في المدن الكبرى، نلاحظ تطابقاً بين الانتفاضات العنيفة والدموية والإنتاج المتزايد لما يسمى بـ"الجيوب السكنية المغلقة".

## مقدمة

كان معدل التحضر في المغرب ضعيفاً في أوائل القرن العشرين، حيث كان يمثل حوالي 8 في المئة قبل أن تفرض الإدارة الاستعمارية سيطرتها على البلاد (1912-1956). ثم انتقلت نسبة التمدن في ظرف خمسين سنة (1960-2014) من 29 في المئة إلى أكثر من 60 في المئة، وهي قد تفوق 70 في المئة في أفق سنة 2030 حسب الإسقاطات الرسمية للمندوبية السامية للتخطيط. ويمثل سكان المدن السبع الكبرى أكثر من 41 في المئة من مجموع السكان الحضريين، و 25 في المئة من مجموع السكان (1) لسنة 2014.

السنة	مجموع السكان	السكان الحضريون	نسبة التحضر (%)	نسبة النمو الحضري (%)
1960	11.626.470	3.389.613	29,1	-
1971	15.379.259	5.409.725	35,1	4,1
1982	20.419.555	8.730.399	42,7	4,2
1994	26.073.717	13.407.835	51,4	3,6
2004	29.891.708	16.463.634	55	2,2
2014	33.848.242	20.432.439	60,3	2,1
2029	52.581.000	28.479.000	70,3	-

تشير الإحصاءات الرسمية أن النمو الديموغرافي في المدن الكبرى، كالدار البيضاء، يتم أساساً عبر نموها الطبيعي، ولا يعتمد على الهجرة القروية. فهذه التحولات الديموغرافية ونتائجها الاجتماعية والعمرانية أنتجت مجتمعاً حضرياً بثقافة وقيم وأنماط سلوكية جديدة، تتميز بالفردانية. وهي لصيقة بالنظام الرأسمالي الجديد الذي فرضته الإدارة الاستعمارية، وكذلك هي نتيجة للشكل الإيكولوجي للتكتلات البشرية الكبيرة في مجال محدود والذي يسمى "الميتربول" أو "المليغابول"... فمنذ أوائل القرن العشرين، أدى التدخل الاستعماري وفرض نظام اقتصادي جديد إلى صيرورة تمدن كثيف وسريع (هجرة سكان الأرياف وتمركزها في المدن). لكن لم تسجل إعادة إنتاج للتكتلات الريفية



أو القبلية في المجال الحضري. وكانت التجمعات المجالية تقوم دائماً على وحدات صغيرة إلى حد ما. وحتى بداية الثمانينات الفائتة، كانت المدن تنمو بصفة تلقائية، وتخضع نظرياً لتصاميم أعدت في عهد الاستعمار (سنوات 1952-1955).

## المدينة رهان سياسي

انطلقت السياسة العمرانية مع بداية السبعينات الفائتة، في إطار التصميم الاقتصادي والاجتماعي الخماسي (-1973). ونظراً لقلّة التجربة والكفاءة وقلّة الأطر وضعف المصادر المالية، كان تدخل الدولة بطيئاً ويقتصر على إعداد برامج سكنية للفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود. فلم تحصل بلورة لتصميم شامل للمدن على المدى القريب ولا على المدى المتوسط والبعيد. لكن المدينة أصبحت فجأة، في سنة 1981، ولأول مرة، رهاناً سياسياً كبيراً، حيث تميزت تلك السنة بالتمردات الاجتماعية بعد دعوة النقابات إلى الإضراب العام الذي نتج عنه جو متوتر داخل المدن الكبرى والمتوسطة والصغيرة (2). أدت هذه الاحتجاجات الاجتماعية إلى زعزعة المسؤولين السياسيين والرأي العام الوطني، بفعل نتائجها العنيفة بل والمميتة، حيث خلف التدخل العسكري مئات الضحايا.

بعد أحداث التمرد مباشرة، بدأ التفكير في تدبير سياسي جديد للمجتمع الحضري، يقوم على الكف عن استعمال العنف الجسدي وحده وسيلةً لقمع المجتمع (الاعتقال، التهيب، التصفية الجسدية، السجن بسبب ارتكاب جنحة التعبير عن الرأي، عزل العلماء والخطباء - أي الوعّاظ - مصادرة الجرائد، توقيف المجلات...). وبدأ إعداد توجهات "عصرية" جديدة.

تتمثل هذه التوجهات الجديدة، أولاً، في ضمان أفضل مراقبة للسكان، بفضل أدوات التصميم العمراني (المخطط المديرية للتهيئة العمرانية 1981-1984، وتصاميم التهيئة المخصصة للجماعات في 1984-1989). بدأت الدولة في تطبيق سياسة مكثفة للسكن الاجتماعي، على أمل تحقيق صيرورة الإدماج الاجتماعي لسكانه اعتبر "فئات خطيرة" (3) على الوضع العام. ففي الدار البيضاء وفي سنوات 1983-1987 تم بناء أكثر من 9.000 وحدة سكنية بسرعة فائقة، لاستقبال أسر مدن الصفيح من حي بن مسيك الذي كان يأوي لوحده أكثر من 80.000 نسمة سنة 1982.

**أصبحت "المدينة" في المغرب رهاناً سياسياً كبيراً، حدث ذلك في العام 1981 الذي تميز بالتمردات الاجتماعية، بعد دعوة النقابات إلى الإضراب العام. أدت هذه الاحتجاجات إلى زعزعة المسؤولين السياسيين والرأي العام الوطني، بفعل نتائجها العنيفة، حيث خلف التدخل العسكري مئات الضحايا.**

كانت تصاميم التهيئة العمرانية تشن حملة ضارية على الأحياء التي اعتبرت بؤراً للانفجار الاجتماعي العنيف. فوضع برنامج لهدم عدد كثير من المنازل لضمان تقليص الكثافة الديموغرافية، وتوسعة النسيج الحضري شديد الازدحام. كانت الكثافة الديموغرافية وإمكان الرؤية في الفضاء الحضري من المعايير التي بررت مخطط تدخل الدولة في الأحياء التي وقعت فيها أحداث التمرد.

ترتب على هذا السياق السياسي السلطوي عدم إشراك مختلف المعنيين (المهندسين، المقاولين، ملاك الأراضي، السكان...) في إعداد الوثائق الجديدة للتعمير. حتى أصحاب ملكية الشقق السكنية لم يستطيعوا تنظيم

احتجاج جماعي، مع أن مساكنهم الجديدة مهددة بالهدم لتحل محلها مرافق عمومية حسب توقعات مخطط التهيئة العمرانية لسنة 1987. وهكذا صارت علاقات القرب المكاني (الجوار) بلا تأثير في تنظيم الاحتجاج الاجتماعي.

## ضعف التحكم في صيرورة التمدن

إن الدولة بكل قطاعاتها لا تلعب دوراً فعالاً في تصميم المدن، وفي ضبط صيرورة التمدن، وفي توجيه فعلي (4) لحركة التمدن. فالدينامية الداخلية للمدن تتجاوز الدولة. وقد تعززت العشوائيات في المدن الكبرى بعد العام 2011 التي صادف "الربيع العربي"، حيث التزمت أجهزة الدولة، لأسباب سياسية وأمنية، بعدم التدخل بعنف تجاه المواطنين المخالفين للقوانين في المدن. تنامي البناء العشوائي بصفة متزايدة وتم احتلال المجال العام بأسواق عشوائية للخضار والفواكه والسمك، وامتلأت بعض الشوارع بـ"الفراشة". ونسوق كمثال شارع مديونة، وهو من أكبر الشوارع في مدينة الدار البيضاء الذي أصبح شارعاً لـ"الفراشة" وليس لمرور السيارات. وجب الانتظار أكثر من سنة، يعني بعد تقلص الموجة الاجتماعية، لكي تتمكن السلطات المحلية من تدارك الوضع. انتشار "الفراشة" لم يقتصر على احتلال الأحياء الشعبية، فقد تحدى البائعون "المتجولون" السلطات المحلية بفرض وجود بضائعهم في شوارع وسط المدينة.

**شنت تصاميم التهيئة العمرانية حملة ضارية على الأحياء التي اعتبرت بؤراً للانفجار الاجتماعي العنيف. فوضع برنامج لهدم عدد كبير من المنازل لضمان تقليص الكثافة الديموغرافية، وتوسعة النسيج الحضري شديد الازدحام. كانت الكثافة الديموغرافية وإمكان الرؤية في الفضاء الحضري من المعايير التي بررت مخطط تدخل الدولة في الأحياء التي وقعت فيها أحداث التمرد.**

وعلى الرغم من وجود تصاميم التهيئة، فالدولة لا تزال متجاوزة في ما يخص التحكم في صيرورة التعمير، تحاول مصاحبة حركة التمدن بإنجاز المرافق والقضاء على مدن الصفيح وإعادة هيكلة الأحياء الكبيرة، وتدمير الأبنية العشوائية الأخرى. لقد فككت السلطات السكن الصفيحي القديم لتجد نفسها أمام عشوائيات جديدة سواء في السكن أو في العمل.

نحو القضاء على السكن العشوائي؟

في إطار سياستها العمومية، أطلقت الدولة برنامج "مدن بدون صفيح" في العام 2004 بغلاف مالي يناهز 32 مليار درهم من أجل القضاء كلياً على مدن الصفيح في المدن، وتمكين 400388 ألف أسرة معنية بهذه الظاهرة من الولوج للسكن اللائق. وفي كانون الأول/ ديسمبر 2015، تم الإعلان عن 55 مدينة بدون صفيح من بين 85 مدينة. وبلغت نسبة الأسر المقيمة في مدن الصفيح التي حصلت على سكن لائق، أو المعنية بمشاريع يجري حالياً تنفيذها، 82 في المئة من هؤلاء السكان.

**تعززت العشوائيات في المدن الكبرى بعد العام 2011 حيث التزمت أجهزة الدولة، لأسباب سياسية وأمنية، بعدم التدخل بعنف تجاه المواطنين المخالفين للقوانين في المدن. تنامي البناء العشوائي بصفة متزايدة، وتم احتلال المجال العام بأسواق عشوائية للخضار والفواكه والسمك، وامتلأت بعض الشوارع بـ"الفراشة".**

ولقد كشف البحث الوطني (5) لتقييم آثار برامج محاربة السكن غير اللائق (السكن العشوائي) "عن تحسن جلي في كل المؤشرات المتعلقة بظروف عيش الأسر المستفيدة من برنامج مدن بدون صفيح، سواء في الولوج إلى التعليم أو

الصحة أو الخدمات الاجتماعية والتجهيزات الأساسية وتحسين أوضاع الأطفال.“

كما سجل البحث تراجعاً في معدل الفقر الذي انتقل من 48,7 في المئة من الأسر في مدن الصفيح سابقاً إلى 28,3 في المئة الآن، فضلاً عن انخفاض محسوس في معدل البطالة الذي انتقل من 27,3 إلى 23,5 في المئة، ونسبة مرتفعة لارتياح المدرسة أو مركز التكوين المهني تتجاوز 96 في المئة بالنسبة للأطفال والشباب ما بين 5 و14 سنة.

وإذا سلّمنا بالتقييم الرسمي الإيجابي، فإن التقرير لا يتحدث عن التهميش المجالي لهذه الفئات الاجتماعية الهشة، كما أنه لا يهتم بطبيعة العلاقات الاجتماعية الجديدة التي تنتجها سياسة السكن المعتمدة.

فقد ظهرت علاقات اجتماعية جديدة خاصة مع النمو الديموغرافي وتوسع المدن وتزايد وتنوع المشاكل الحضرية (ترحيل قسري للسكان القاطنين في الأحياء العشوائية إلى الضواحي، قلة فرص الشغل، بطالة، أزمة سكن، جنوح، طلاق، إحساس بغياب الأمن...)، تتناسب مع عملية التمييز الاجتماعي والفصل المجالي الصارخ والمتزايد. إذ يشجع هذا الوضع الاجتماعي الجديد انتشار قيم جديدة مرتبطة بظهور الفرد والمنافسة المادية، ومن ثم خلق علاقات اجتماعية جديدة تطبعها الحيطة والحذر والتفوق على الذات. فلم يعد الدرب (الحي) ذلك الفضاء الذي يترجم نوعاً من الجماعة، أي وحدة ترابية تُعرّف من خلال الروابط الاجتماعية المتينة.

فقد كانت التمثلات الجماعية (من خلال الشهادات الميدانية) تحمل رائحة النوستالجيا والبكاء والحنين إلى ماضٍ ولى. الكل يتذكر الفترة الزمنية التي كانت تسودها علاقات اجتماعية ودينية متجانسة ومثالية و"أن باب الدخول إلى بيتي يبقى مفتوحاً ليل نهار". الآن، يرمز باب المسكن إلى حدود لا يجب تجاوزها. فهو يحدد مجالاً مصغراً ويصبح عامل انفصال وفضاء مأهولاً يحمي الحميمة الأسرية. ويُعبّر باب الدخول المغلق على الدوام عن رغبة في إقصاء كل غريب عن الأسرة.

كما تكرر مصطلح التيقار (يعني المسافة) في كلام المستجوبين. على غرار ذلك الأرمل السبعيني والذي كان يسكن قديماً في المدينة العتيقة، والذي صرح قائلاً: "كان يسود في زماننا الاحترام والتضامن. فإذا لم تقم يوماً من الأيام بتحضير عشائك، يدعوك جارك لتشاركه طعامه. واليوم، يمكن لجارك أن يحضّر المشوي أمامك، وأنت تكتفي باستنشاق الروائح.. جارك لا يكثر لوجودك. لقد صارت آداب العيش أخذاً في الزوال تدريجياً مع هذا الجيل".

**ظهرت علاقات اجتماعية جديدة، خاصة مع النمو الديموغرافي وتوسع المدن وتزايد وتنوع المشاكل الحضرية، تتناسب مع عملية التمييز الاجتماعي والفصل المجالي الصارخ والمتزايد. لم يعد "الدرب" (الحي) ذلك الفضاء الذي يترجم نوعاً من الجماعة، أي وحدة ترابية تُعرّف من خلال الروابط الاجتماعية المتينة.**

لا تُختزل المدينة ببناء السكن والطرق والمرافق الاجتماعية والاقتصادية فحسب، وإنما هي كذلك بناء العلاقات الاجتماعية بين السكان. فظواهر التحضر تمثل تغيراً جذرياً في النمط الكلي للحياة الاجتماعية. فكلما زاد عدد السكان، وارتفعت معدلات كثافتهم، عظم تباينهم وعدم تجانسهم. ويترجم ذلك باختفاء هيمنة الروابط القرابية، وضعف روابط الجوار وانهايار الأسس التقليدية للتماسك الاجتماعي، وتصبح العلاقات الاجتماعية علاقات غير شخصية.

يشير البحث الوطني حول الرابطة الاجتماعية (6) الذي قام به المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية (الرباط) إلى ضعف علاقات الجوار وتفشي قيم ترتبط بالانكفاء على الذات، وهذا لا يخص المدن الكبرى فحسب. نلاحظ في حياتنا اليومية الميل الواضح للأسر، وبشكل متزايد، نحو البحث عن "العزلة الذاتية". فالمنطق الاجتماعي السائد هو إقامة مسافة (التيقار) مع الجيران أو مع الآخر بصفة عامة. هذه المسافة مع الجيران فرضتها الإيكولوجيا العمرانية كقيمة عند السكان. وحين يحاول الفرد التعرف أو الانفتاح على الآخر من خلال بعض الأسئلة التي تبدو عادية، يعني غير الحميمة، يصبح من الناس الفضوليين. فالمجهول يفرض عدم الثقة، وبالتالي خلق مسافة بين الجيران.

## علاقات التضامن والتآزر

بمقابل هذه النزعة الفردانية التي تهيمن على العلاقات الاجتماعية في المدن الكبرى والتي تؤدي إلى الانكماش على الأسرة، إلا أن جميع الأسر متففة على أن الجيران عموماً متعاونون في وقت وفاة أحد الجيران أو معاناته من مرض خطير. حينها يتعبأ أفراد الحي الساكنين في البنايات أو في شارع واحد من الأحياء الجديدة ليقوم بتحضير الطعام واستقبال المعزّين، ويعمل كذلك المجلس المحلي المنتخب على توفير خيام كبيرة لاستيعاب جيران وأقارب المتوفّي.

وقد يحدث أن يطفو على السطح فجأة تضامن مثالي بين الجيران عقب انهيار منزل أو بعد نشوب حريق أو فيضان أو بعد تدخل أجهزة الدولة لهدم المنازل "العشوائية". ففي انتظار النجدة، يذهب بعض الشباب إلى درجة المخاطرة بأرواحهم لإنقاذ جيرانهم. لكن وبمجرد أن يسدل الستار على الحادث المأساوي، تعود الحياة إلى سابق عهدها (7).. يتميز هذا النوع من التضامن الاجتماعي بسلوك تلقائي و"طبيعي". وهناك كذلك بعض جمعيات الأحياء التي تحاول خلق و تعزيز العلاقات الاجتماعية بين الجيران، لكن دورها يبقى محدوداً جداً.

## خاتمة

إشكالية الرابطة الاجتماعية غير موجودة في أدبيات الأحزاب السياسية. ولا يوجد لها أثر في النقاش أو الحوار العمومي، لا بين المهندسين المعماريين ولا داخل وزارة الإسكان أو السلطات المحلية أو في وسائل الإعلام. فالاهتمام الرئيسي للحكومة يتمثل بإنجاز وبناء السكن الاقتصادي والقضاء على جميع أحياء الصفيح في المدن المغربية، بدون الأخذ بعين الاعتبار النتائج الاجتماعية والسياسية لتدخلاتها وطبيعة العلاقات الاجتماعية التي تؤسس لها في هذه المناطق الهامشية الجديدة.

في المقابل، كانت إشكالية الرابطة الاجتماعية وأماكن العيش قد طرحت على مستوى عالي في مراكز القرار. فقد مول المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية بالرباط، سنة 2009-2011 ومبادرة من المستشار الملكي مزيان بلفقيه بحثاً حول الرابطة الاجتماعية على المستوى الوطني. وكذلك نظم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (وهي مؤسسة دستورية) ورشة حول أماكن العيش "Les lieux de vie".

إن الانتقال من منظومة سياسية سلطوية أنتجت التمردات العنيفة في الثمانينيات إلى منظومة تسعى إلى "الانفتاح" على المجتمع، أفرز منذ نهاية التسعينيات أفعالاً جماعية جديدة (مظاهرات، وقفات، اعتصامات...) في المجال العام تتميز بالسلمية. يمكننا النظر إلى تنظيم اعتصام أو تظاهرة أو تجمع عمومي... كفضاء جديد لخلق رابط اجتماعي أمام "برودة" العلاقات الاجتماعية في المدن الكبرى.

- 
- 1- حسب الإحصاء الرسمي الأخير للسكن والسكني التي أنجزته المندوبية السامية للتخطيط بالرباط، 2014
  - 2- لمزيد من التفاصيل، أنظر رشيق. عبد الرحمان، الحركات الاحتجاجية في المغرب، من التمرد إلى التظاهر، ترجمة الحسين سحبان، تقرير باللغتين العربية والفرنسية، الرباط، 2014
  - 3- إلى جانب ذلك، طبقت كذلك سياسة دينية، افترض أنها ستحقق مراقبة الحركات الإسلامية، والعلماء المستقلين، و"توظيف" الحائزين للمعرفة الدينية.
  - 4- *Abderrahmane Rachik : Politique urbaine et espace périphérique à Casablanca. Sarrebruck : Editions universitaires européennes, 2016*
  - 5- نتائج البحث الوطني لتقييم آثار برامج محاربة السكن غير اللائق الذي أنجزته وزارة السكنى وسياسة المدينة، أنظر : <http://www.maroc.ma>
  - 6- *Institut royal des études stratégiques, Le lien social au Maroc, enquête inédite. Rabat, 2012* وقد شارك في سنوات 2008-2011
  - 7- بدأت الفئات الاجتماعية المحظوظة تلجأ إلى منظمي الحفلات لاستقبال المعزين.
  - 8- شاركت فيه وكذلك في الورشة المذكورة

A map of Iraq is shown, shaded in light gray. The word "العراق" (Iraq) is written in bold black Arabic script in the center of the map. The map shows the country's irregular borders, including the Persian Gulf to the east and the Mediterranean Sea to the west.

**العراق**



## العشوائيات في بغداد: أوطان في كل مكان

عمر الجفال

شاعر وصحافي من العراق

ليس للعشوائيات في بغداد شكل محدد. فمنها ما بُني على أراض بلا سند ملكية لشاغليها -حيث تعود ملكية 98 في المئة من هذه الأراضي للدولة و2 في المئة لملاك من السكان. وهناك نمط آخر من العشوائيات بُني خارج المخطط الأساسي لمدينة بغداد، بتحويل الأراضي الزراعية إلى أماكن سكنية.

كثيرة هي الأغاني والقصائد العراقية الحزينة التي تتحدّث عن المنزل والمسكن، والذي لأهميته القصوى يُطلق كثير من العراقيين على المنزل المُمْتَلِك تسمية "وطن". وتنصح الأجيال بعضها بعضاً بشدّ الحزام والاقتصاد بالحياة من أجل "شراء وطن" يقي الإنسان شرّ الحرّ والبرد وصاحب المُلْك.. وهذه خلطة من مناخ وبشر لا رحمة فيها بالنسبة للعراقيين. ويُعدُّ الحصول على سكنٍ في العراق، وخاصة في العاصمة بغداد، أمراً شاقاً، وطرق امتلاكه صعبة. ونتيجة لذلك فإن الطلب على السكن مرتفع، بينما المعروض قليل وفاحش الغلاء. وكلّما ازدادت الحاجة إلى السكن ازدادت، بالمقابل، رقعة العشوائيات في بغداد.

## تاريخ العشوائيات

على مدار أكثر من قرن، فشل مهندسو تخطيط المدن في توقع تزايد أعداد سكّان بغداد، إذ لطالما كانت سرعة انتقال العراقيين إلى بغداد، والعمل فيها تسبق خطوط أقلام المهندسين التي تحاول وضع خرائط لعاصمة العراق وضبط حدودها. المهندسان الألمانيان "بريكس وبروفينز" كانا أول ضحايا المدينة المدوّرة التي حدّدها أبو جعفر المنصور بالقطن والنار، إذ حاولا وضع خطة لبغداد عام 1936 لاستيعاب نصف مليون نسمة خلال عقدين بدلاً من ربع مليون، وهو عدد سكّانها حين وضع الخطة. لكن لم يمض سوى عقد واحد وكان عدد السكّان بالفعل قد فاق تصوّر المهندسين. وتكرّر الأمر مع شركة "مينوبريو وشركاؤه" عام 1954 التي توقّعت أن يبلغ عدد سكّان ثاني أكبر عاصمة في العالم العربي، في أقصى حد حتّى عام 2006، المليون ونصف المليون (1). إلا أن الأمر لم يتطلب سوى 10 أعوام فحسب لتغص بغداد بهذا العدد. وتكررت هذه الحالات مع خمس شركات هندسية عالمية أخرى (2). ولم تنجح، ولا واحدة منها في ترويض بغداد أو توقّع عدد سكّانها الذي تجاوز اليوم أكثر من 8 ملايين نسمة.

وبعد أن نافست البصرة والموصل بغداد لمئات السنين كمدن مركزية، أدى تأسيس الدولة العراقية الحديثة في العقد الثاني من القرن العشرين إلى فرض بغداد كعاصمة ومركز سياسي واقتصادي، تثير شهية العائلات الكبرى للانتقال إليها أو على الأقل إرسال أبنائها للدراسة فيها. وتطلّب إنشاء الدولة الحديثة أجهزة بيروقراطية وعسكرية ومدنية، وهو الأمر الذي شرّع باب العمل على مصراعيه في العاصمة، وأسس لنشوء أولى العشوائيات في عشرينيات القرن الماضي، لتسكنها فئات العساكر من المراتب الدنيا والعمّال المياومون (3). لكن وجود هذه العشوائيات على أطراف بغداد بأعداد ليست كبيرة عجل في إيجاد حلول لمعالجتها.

**على مدار أكثر من قرن، فشل مهندسو تخطيط المدن في توقع تزايد أعداد سكّان بغداد، إذ لطالما كانت سرعة انتقال العراقيين إلى بغداد، والعمل فيها تسبق خطوط أقلامهم التي تحاول وضع خرائط لعاصمة العراق وضبط حدودها.. وقد تجاوز اليوم عدد سكّانها 8 ملايين نسمة.**

بغداد التي استدرجت البيروقراطية وأبناء الإقطاع من المحافظات كانت تجور، في الوقت ذاته، على فلاحي مدن الجنوب نتيجة لتواطؤ سلطاتها المملّكية مع الإقطاع. وقد أدى ظلم الإقطاع إلى هجرة كبيرة إلى أطراف بغداد، وتشكّلت على أثره أولى العشوائيات الكبيرة في العاصمة.

أسس الفلاحون القادمون من جنوب البلاد، نهايات ثلاثينيات القرن الماضي، "الصرائف" في الأطراف الشرقية والشمالية لبغداد، وتشكّلت مستوطنات للهاربين من جور الإقطاع والباحثين عن حياة جديدة قدر عدد سكانها بنحو 184 ألف نسمة عام 1958، وهو العام الذي شهد تأسيس النظام الجمهوري ووصول الجنرال عبد الكريم قاسم إلى السلطة.



سارع قاسم إلى إقرار مشاريع إسكانية تأسست على أثرها مدن "الثورة" (الصدر حالياً) و"الشعلة" و"الكمالية" و"الفضيلية"، وتم توزيع مساكنها على سگان العشوائيات والنازحين من مدن الوسط والجنوب (4). وما تزال خطوة قاسم حتى اليوم تثير انقساماً حاداً بين متعاطف معها ورافض لها، إذ شكّل سگان العشوائيات آنذاك نحو 18 في المئة من سگان العاصمة، الأمر الذي عدّ أولى الخطوات لـ"ترييف" بغداد. إلا أنه وبالمقابل، فإن هؤلاء النازحين شكّلوا نحو 57 في المئة من القوى العاملة في العاصمة، وهو ما يعني سرعة اندماجهم داخل المدينة ومساهماتهم في تطوير اقتصادها.

واقع الحال، ظلّت بغداد تزداد مركزية في العهد الجمهوري الذي شهد انقلابات وقلقل سياسية عديدة أدّت إلى تذبذب تطوير اقتصادات المحافظات وبالتالي استمرار الهجرة إليها. وفي هذه الأثناء، أخذت تتشكّل عشوائيات جديدة، إلا أنّ الحكومات المتعاقبة كانت تسارع إلى تسوية أوضاعها من خلال تمليك وتنظيم العديد منها مقابل مبالغ زهيدة تتقاضاها من سگانها، أو هدمها وإيجاد بدائل لقاطنيها، وذلك عبر (9) قرارات وقوانين بين أعوام 1959 و1989 (5).

كل هذه القوانين والقرارات، إذا ما كانت قد سوّت أوضاع مناطق العشوائيات، إلا أنّها لم تؤدّ إلى معالجة جذرية لأزمة السكن التي عانى منها العراقيون. ونتيجة لانشغال نظام صدام بخوض الحروب وتوجيه الموازنات المالية العامة إلى تدعيم وتطوير المنظومة العسكرية، فإنّ النقص في المساكن كان يزداد.

ومنذ أواسط سبعينيات القرن الماضي حاولت الطبقة الوسطى العراقية ابتكار طرق من أجل سدّ عجز السكن، من خلال تقسيم مساحات المنازل الواسعة لإسكان أبنائها وإيجاد منفذ عمل فيها. وكان اتساع حجم العائلة وبلوغ الأولاد سنّ الزواج يعني اقتطاع جزءٍ من المنزل لبناء مسكنٍ عليه. وأخذت المنازل ذات مساحات 200 متر مربع وأكثر تتحوّل تدريجياً إلى ثلاثة منازل ودكان صغير في بعض الأحيان، وذلك من خلال ردم الحديقة وكراج السيارة وفصل الطابق الثاني من المنزل، لتتحوّل كلها إلى مساكن للأجيال الجديدة.

ومع حلول عقد التسعينيات الفائت، ونتيجة للعقوبات الاقتصادية الدولية على العراق، تفشت البطالة، وانخفض سعر الدينار إلى الدرك الأسفل، وتدمّر الاقتصادان الخاص والحكومي، وعنى كل هذا انعدام أي خطط للإسكان.

وحتى إذا ما كان أكثر من نصف سكان بغداد يعيشون تحت خط الفقر المدقع في تسعينيات القرن الماضي، إلا أنّ مركزية العاصمة السياسية والاقتصادية دفعت سكان المحافظات الغارقين في العوز والفقر للهجرة إليها، فشكل هؤلاء القادمون عشوائيات جديدة على أطرافها الجنوبية والشمالية. ولا تتوفّر إحصائيات دقيقة عن حجم المساكن العشوائية في ذلك العقد، إلا أنّ الدوائر الرسمية سجّلت أكثر من 12 ألف طلبٍ (6) لتسوية أوضاع مساكن عشوائية.

## الاحتلال الأمريكي وتنامي العشوائيات

بعد احتلال القوات الأمريكية لبغداد في نيسان / إبريل عام 2003، تجلّت أزمة السكن التي كان يعاني منها العراق، الذي سيطر عليه نظام صدام حسين بقبضة حديدية من خلال الهيمنة العسكرية على المجتمع وفرض ضوابط صارمة عليه. إذ يعاني العراق عجزاً كبيراً في المساكن يقدر بنحو 2 مليون ونصف وحدة سكنية. وبغداد على رأس

المدن التي تعاني نقصاً كبيراً في المساكن، ولاسيما في ظل التضخم السكاني واستمرار الهجرة إليها من المحافظات. ولم تقتصر شهوة الحصول على سكن منذ العام 2003 على فئة اجتماعية دون غيرها - حيث اقتسمت الأحزاب والمعدمون، في صفقة صامتة أنقاض دولة البعث - إذ سرعان ما توجّهت العائلات المعدّمة إلى استيطان بيوت ودوائر وأراضٍ تابعة للدولة، واقتسمت بعض العائلات فيما بينها بنايات كانت مؤسسات حكومية في السابق وحوّلتها إلى شقق سكنية. بينما سارعت الأحزاب وأفرادها القادمون من الشتات إلى الاستيلاء على قصور ومنازل وأراضي أركان نظام صدام حسين. وقد سميت الأراضي والبنائيات التي استولى عليها المواطنون بـ"الحواسم"، وهي نسبة ساخرة إلى تسمية صدام حسين لمعركة بغداد الأخيرة بـ"معركة الحواسم"، والتي أدت إلى احتلال العراق خلال قتال لم يستمر شهراً، بينما كان يُروّج أنها ستكون انتحاراً للقوات الأميركية على أسواره.

رافق كل هذا غياب خطط لتطوير الإسكان وسد العجز الكبير في الطلب على المساكن، علاوة على بروز طبقة جديدة من رجالات الأحزاب، وفئة تجار تابعة لهم، ذوي شهوة كبيرة لامتلاك العقارات، أدت إلى ارتفاع أسعار السكن لدرجة جنونية. عليه فقد باتت بغداد -التي تقبع في قائمة أسوأ المدن الصالحة للعيش- تنافس أسعار المساكن فيها أعلى الدول الغربية. وعلى الرغم من أن الدستور العراقي أريد له أن يؤسس للسوق الحرة وللنيوليبرالية في العراق، إلا أنه أقر بمسؤولية الدولة عن توفير السكن للمواطنين (7)، وفي ذلك دغدغة واضحة لمشاعر العراقيين وحاجتهم الأساسية لمأوى. إلا أنه قد تم استغلال هذه الحاجة في وقت لاحق خارج الدستور وسلطة الدولة. إذ وجدت بعض الميليشيات في العشوائيات مركز تربيح سهل، حيث بُنيت مناطق عشوائية كاملة بعد أن قسّمت فصائل مسلحة أراضٍ تابعة للدولة وباعتها للعراقيين، وتمّ استغلال هذه الأراضي لبناء وحدات سكنية بمساحات متفاوتة بحماية من الميليشيات نفسها. ونشأت جراء هذه التجارة صراعات عديدة بين الميليشيات للسيطرة على الأراضي وصلت إلى عمليات اغتيال جرت بين بعضها البعض. وقد برزت هذه الخلافات إلى العلن مع تصريحات لزعيم التيار الصدري مقتدى الصدر أدان فيها أعضاءً من تياره يتاجرون بأراضي الدولة، وأمر بترك الأراضي. لكن ما تحقق في هذا الصدد قليل، وسرعان ما وجد الذين لفظهم الصدر مقاعد جاهزة في فصائل مسلحة أخرى.

**منذ العام 2003 اقتسمت الأحزاب والمعدمون، في صفقة صامتة، أنقاض دولة البعث، فتوجّهت العائلات المعدّمة إلى استيطان بيوت ودوائر وأراضٍ تابعة للدولة، واقتسمت بعض العائلات فيما بينها بنايات كانت مؤسسات حكومية فحوّلتها إلى شقق سكنية، بينما سارعت الأحزاب إلى الاستيلاء على قصور وأراضي أركان نظام صدام حسين.**

وإذا ما كانت أحزابٌ سياسية من خلال المتعاونين معها قد استغلت حاجة السكّان للسكن من أجل التكبّب المالي، فإنها لا بد وأن تستغل هذه الحاجة للتربّح السياسي. وطوال الأعوام التي تلت عام 2003، لعبت السلطة بأعصاب سكان العشوائيات، واستغلت حاجتهم للسكن عبر تهديدتهم بتشريعات وقرارات صارمة تهدف إلى هدم وإزالة العشوائيات، وتعويض ساكنيها بمبالغ زهيدة، لتثير بذلك الرعب لدى هؤلاء المعدمين، ولتثار زوبعة في وسائل الإعلام عن فقراء العشوائيات وعدم وجود بديل سكني لهم. وعندما يشتد الحديث في الشارع، يسارع المسؤولون إلى كسب ما زرعوه من خوف من خلال زيارة العشوائيات، وكيّل الوعود لسكانها، والإعلان عن "التربّح" بقرار الإزالة حتى إيجاد حلول لمشكلتهم. وقد تحولت العشوائيات، بهذه الطريقة، إلى بازار لتصدير وجوه السياسيين من خلال إبدائهم لـ"كلمات الرحمة" تجاه سكانها. وقد حصل الكثير من النواب والمسؤولين على أصوات سكان العشوائيات من خلال وعدهم بعدم هدم منازلهم وتمليكهم الأراضي وإيصال الخدمات إليهم. كما استغلت وعود توزيع الأراضي على المواطنين كإحدى الطرق للحصول على الأصوات في الانتخابات البرلمانية، فقد لوح عدد من النواب بتوفير

الأراضي السكنية للمصوتين لهم حال وصولهم إلى البرلمان. أما الجهات التنفيذية فقد وزّعت عدداً كبيراً من الأراضي على بعض الفئات النقابية والفقراء، إلا أن غالبية هذه الأراضي كانت على الورق، إذ أن حدودها لم تثبت ولم تخضع لتخطيط بلدي من أجل الشروع بإعمارها وحلحلة أزمة السكن. وعلى مدار العقد الماضي، لم يخل أي برنامج حكومي عُرض على البرلمان من وعود حل أزمة السكن وتوزيع الأراضي على المواطنين. وصدّر عدد من القرارات عن مجالس الوزراء بهذا الصدد، كما حصل في عهود رؤساء الوزراء نوري المالكي وحيدر العبادي وعادل عبد المهدي. إلا أن هذه القرارات -التي استنسخت الواحدة تجربة الأخرى- لم تتجاوز مواقع التواصل الاجتماعي التي أعلن عنها من خلالها.

## حصل الكثير من النواب والمسؤولين على أصوات سكان العشوائيات، من خلال وعدهم بعدم هدم منازلهم، وتمليكهم الأراضي وإيصال الخدمات إليهم.

الحكومات المتعاقبة وأحزاب السلطة التي شكلتها كانت سبباً في نشوء العشوائيات، ليس من خلال الفساد وانعدام خطط الإسكان فحسب، وإنما أيضاً من خلال مشاركتها بشكل مباشر في توسعها واستغلال الحاجة الأساسية للسكن للتربح المالي والسياسي. كما عرف سكان العشوائيات حاجة السياسيين لأصواتهم، وأخذ الكثير منهم يفاوضون على الخدمات مقابل التصويت في الانتخابات.

### مجتمعات العشوائيات واقتصادها

تشهد المناطق العشوائية منذ عام 2003 ولغاية اليوم اتساعاً متزايداً، وقد بدت العشوائيات جنة للمحتاجين إلى السكن، وأخذت تتطور وتنمو بسرعة كبيرة. ولا تخلو أي من البلديات الـ16 في بغداد منها. ويقدر عدد سكان المناطق العشوائية في بغداد لوحدها بحوالي مليوني شخص، فيما يبلغ عدد المساكن العشوائية 136689 وهي تشكل نحو 26 بالمئة (8) من عدد جميع هذه المساكن في عموم العراق، الأمر الذي يجعل بغداد ترتب على المرتبة الأولى بامتياز مقارنة بسائر المحافظات العراقية الأخرى.

وقد أخذت المحافظات وأطراف المدن تتحوّل إلى أماكن طاردة لسكانها بعد انهيار الزراعة واندثار الصناعات الصغيرة، وتركز سوق العمل داخل المدن، فضلاً عن عدم وجود قوانين منصفة للإيجار، وانعدام التعاملات المصرفية في الاقتراض، وتدمير وسائل النقل العام، ووضع الحواجز الأمنية الخانقة على بوابات بغداد. وهذا يجعل التنقل أمراً مكلفاً وشاقاً بين المدن وأطرافها ناهيك عن المحافظات فيما بينها. وبناءً على ذلك، فإن أغلب سكان العشوائيات في بغداد هم من العمّال المياومين الذين يكسبون أرزاقهم من الأعمال غير الثابتة الدخل مثل البناء أو الحماله، أو من الذين يتكسبون أموالهم من معامل "البلوك" (أحجار البناء) والآجر التي نشأت بعض العشوائيات إلى جانبها نتيجة لتوفيرها مصدر رزق شبه ثابت، وإن كان قليل الدخل، للمهاجرين من داخل بغداد أو خارجها.

ولقد اتسعت أسواق بيع وشراء الأراضي في العشوائيات، وصارت دُورها وأراضيها متداولة على صفحات الإنترنت ولدى المكاتب العقارية، وصار لها أيضاً مقاولون يقدمون خدمات مالية مثل تقسيط مبالغ البناء. وقد أخذت الكثير من العائلات الفقيرة وحتى من الطبقات المتوسطة تلجأ إلى العشوائيات بدلاً من الاضطرار لدفع نحو نصف دخلها للمنازل المستأجرة. وهكذا العشوائيات صارت "أوطاناً" يمكن الوصول إليها والسكن فيها عوضاً عن المنازل الداخلة في التخطيط الأساسي لمدينة بغداد، والتي تتطلب معجزة مالية أو هلاك المرء في أعمال قد تبتلع منه نحو 20 ساعة عمل يومياً لحوالي عقد أو أكثر ليستطيع الحصول على منزل بمساحة مئة متر أو أقل من ذلك. وهذا قد يفسّر المناظر

المتناقضة في بعض العشوائيات. فمثلاً يمكن رصد منازل بُنيت بتصاميم فخمة، وتقف إلى جانبها سيارات تتجاوز أسعارها 50 ألف دولار. ويتساءل المرء: ما الذي يفعله شخص متمكن كهذا في منطقة منعدمة الخدمات كهذه؟ وهناك تفسيرات عديدة لهذه الظاهرة، بعضها اقتصادي وبعضها اجتماعي. وعلى الصعيد الاقتصادي، مثلاً، لا يمكن للمرء الحصول على منزل بمساحة 200 متر أو أكثر في المناطق المرخصة بأقل من ألف دولار للمتر الواحد، بينما ينخفض السعر في المناطق العشوائية التي بُنيت على أراض زراعية إلى نحو 200 دولار للمتر الواحد أو أقل. وهكذا، تعوّض مساحة المنزل غياب الخدمات في المنطقة.

**اتسعت أسواق المتاجرة بالأراضي والمنازل في العشوائيات، وصارت متداولة على صفحات الإنترنت ولدى المكاتب العقارية، وصار لها أيضاً مقاولون يقدمون خدمات مالية مثل التقسيط. وقد لجأ الكثير من العائلات الفقيرة، وحتى من الطبقات المتوسطة، إلى العشوائيات بدلاً من الاضطرار لدفع نحو نصف دخلها للمنازل المستأجرة.**

ليس للعشوائيات في بغداد شكل محدد. فمنها ما بُني على أراضٍ بلا سند ملكية لشاغليها -حيث تعود ملكية 98 في المئة من الأراضي للدولة و2 في المئة لملاك من السكان. وهناك نمط آخر من العشوائيات التي بُنيت خارج المخطط الأساسي لمدينة بغداد، بتحويل الأراضي الزراعية إلى أماكن سكنية. وقد حَظَّت هذه الأراضي مهندسون يعمل أغلبهم في البلديات، وقام هؤلاء بهذا العمل إما لقاء رشوة أو مقابل حصّة في الأرض. وبعض هذه الأراضي باعها المزارعون لتجار متعاونين مع السلطة، وقام هؤلاء بتقسيمها وبيعها مع توفير الخدمات الأساسية لها مثل المياه والكهرباء، وأحياناً بناء مدارس ومستوصفات متواضعة من أجل رفع أسعارها.

وتشكّل عشوائيات الأكوخ والصفوح المبنية في بغداد نسبة ضئيلة من تلك التي بُنيت بمواد الآجر (48 في المئة) والبلوك والأسمنت (44 في المئة) (9). لقد استثمر سكان العشوائيات كل ما يملكون من أجل بناء مسكن يسعون إلى تطويره كلما سنحت الفرصة. يُبنى هيكل المنزل في البداية للطابق الأول من دون التخليف بالآجر أو البلوك، ويعتمد حجم العائلة وعدد المتزوجين فيها على عملية تطوير المسكن، فإما يتم تجميل الواجهات، أو يتم بناء طابق ثانٍ. ويبلغ المعدّل الوسط لسكان الوحدة العشوائية سبعة أنفار. والعائلات في هذه العشوائيات تنمو بسرعة نتيجة لعلاقات القرى بين السكان، والتي تعتمد على الأعراف العشائرية لتسيير شؤونها. وهذا يعني أن الزواج المبكر وتوسع العائلات بالولادات سمة أساسية لدى سكان العشوائيات. ولا توجد إحصائيات واضحة عن نسبة وصول سكان العشوائيات إلى التعليم، أو عدد المدارس الموجودة فيها، إلا أن هناك خدمات يبتكرها السكان ببناء مدارس بسيطة من خلال جمع التبرعات والاتفاق مع وزارة التربية على رفدها بالمدرسين، ومن خلال فتح دكاكين صغيرة للمرضين الذين يقومون بدور الطبيب العام. ومع الالتزام بالسنن والأعراف العشائرية، تنتفي الحاجة لمراكز الشرطة للفصل بين السكان في الأمور القانونية والأمنية.

وتلعب علاقات القرى دوراً كبيراً في نشوء العشوائيات وتوسّعها، إذ تسحب العشائر أفرادها الواحد تلو الآخر إلى مناطقها لتشكّل مساحة يقطنها أبناء العمومة. وهناك مناطق تبلغ نسبة من يسكن فيها نحو 60 في المئة من العشيرة ذاتها (10). يتضامن هؤلاء فيما بينهم في السراء وأيضاً، وعلى وجه الخصوص، في الضراء. ويعود انتقال بعض ميسوري أبناء العشيرة إلى المناطق العشوائية إلى كونها مركزاً لأبناء العمومة يوفر حماية من النزاعات مع العشائر الأخرى، ومصدر قوة قد تصل حتى الافتداء بالروح في حال حصول خلاف مع عشيرة أخرى.

بطبيعة الحال، تضمّ بعض العشوائيات، مثل مربعات صغيرة في معسكر الرشيد، خلطات مختلفة من المرفوضين اجتماعياً مثل بائعات الجنس، والغجر، والعصابات المختصة بالسرقة والخطف. وحصل هؤلاء على حماية الفصائل المسلحة لإدامة بقائهم، ذلك أن تعاوناً نشأ بين هذه الفئات والفصائل المسلحة يقوم على التخادم فيما بينهم. وبينما تؤمن بيوت ممتهنتات بيع الجنس السهرات للمراتب الدنيا من القيادات في الفصائل المسلحة، فهي تحصل بالمقابل على حماية من أخطار الفئات الأخرى المجاورة لها في العشوائية، فضلاً عن الحماية من حملات السلطات الرسمية.

**هناك خدمات يبتكرها السكان كبناء مدارس بسيطة من خلال جمع التبرعات، والاتفاق مع وزارة التربية على ردها بالمدرسين، أو بفتح دكاكين صغيرة للمرضيين الذين يقومون بدور الطبيب العام. ومع الالتزام بالسنن والأعراف العشائرية، تتنفي الحاجة لمراكز الشرطة للفصل بين السكان في الأمور القانونية والأمنية.**

وتمارس عصابات الخطف أعمالها بأريحية، وتتقاسم مبالغ الفدى مع بعض الفصائل المسلحة، وهي في الوقت ذاته تقدم خدماتها بالمساعدة في عمليات خطف وإيواء المخطوفين الذين تقوم بإحضارهم الفصائل المسلحة. وعلى مدار 16 عاماً، جرى الحديث مرّات عدة عن إخلاء معسكر الرشيد من قاطنيه، إلا أن هذا الحديث سرعان ما تبدد أولاً لعدم إيجاد مكان سكن بديل لهذه الفئات، وثانياً لأن الفصائل المسلحة التي تمتلك أذرعاً في الحكومة والبرلمان لا تريد إزالة جنة تمارس فيها كل أعمالها من دون أن تتعرض لأي نقد اجتماعي، بينما لا خوف لديها من السلطة لأنها جزء منها.

**لا تمثل الأعمال الخارجة على القانون استثناءً منحصراً في العشوائيات، فهي تمارس في جميع المدن العراقية وحتى في مراكزها. وقد بدت الكثير من الدراسات الأكاديمية التي حذرت من "الخطر الأمني" الذي تشكله العشوائيات مثل تجارة المخدرات والأعضاء البشرية ضرباً من التعمية.**

إلا أن الأعمال الخارجة على القانون لا تمثل استثناءً محصوراً في العشوائيات، فهي تمارس في جميع المدن العراقية وحتى في مراكزها. وقد بدت الكثير من الدراسات الأكاديمية التي حذرت من "الخطر الأمني" الذي تشكله العشوائيات، بسبب تجارة المخدرات والأعضاء البشرية ضرباً من التعمية، ولاسيما وأنها اعتمدت على مقارنة عشوائيات العراق مع بعض عشوائيات مصر، ما جعلها تقع في فخاخ التخيّل والاستنتاجات الجاهزة، من دون أن تنظر إلى الأسباب التي أدت إلى نشوء العشوائيات ولا القربان الاجتماعية داخلها، ولا حتى فوارق الطبيعة الأمنية بين العراق والبلدان الأخرى.

بالمقابل، حاولت الكثير من التصريحات الحكومية والمواد الصحافية شيطنة العشوائيات السكنية بوصفها مناطق تمثل حالة استثنائية في الجغرافيا العراقية والنمط المدني. وأتهمت العشوائيات بالضغط على الخدمات مثل الكهرباء واستهلاك المياه الصالحة للشرب. إلا أن ذلك بدأ، في غالبه، نابغاً من جانب السلطة من حاجتها لتبرير فشلها في تدارك الانفجار السكاني وحلّ أزمة السكن والخدمات. ولذلك تتحوّل العشوائيات إلى شماعة مريحة لتعليق جميع نقوص الخدمات عليها.

## الأوطان البديلة؟

بالنسبة للسلطة وأحزابها، بدت هذه الأوطان التي يبتكرها السكّان مريحة طالما أنها تضمن لها المال عبر بيع الأراضي والأصوات في الفترات الانتخابية. استمر هذا الحال لأكثر من عقد وتبيّن قبل أن يتغيّر المسار السياسي لأحزاب السلطة، وقبل أن تزداد شهوتهم للمال أكثر، وقبل أن يسعوا إلى تأييد النظام الذي تأسس بعد احتلال بغداد في نيسان / إبريل عام 2003.

وأحدثت الانتخابات البرلمانية التي جرت في عام 2018 تحوّلاً سياسياً تغيّرت بموجبه طريقة التعامل الزبائني لأحزاب السلطة مع السكّان من خلال منحهم الفئات مقابل السيطرة على السياسة والموارد والمجال العام. لقد شهدت الانتخابات عزوفاً كبيراً قدّر بأكثر من 70 في المئة من الناخبين. وعلى الرغم من ذلك، استطاعت الأحزاب تشكيل حكومة وفق صفقة بينها مخالفة للدستور حيث لم تحدّد الكتلة الأكبر داخل البرلمان. جاءت هذه الصفقة بعادل عبد المهدي، الذي لم يترشّح أساساً للانتخابات، رئيساً لمجلس الوزراء. شعرت الأحزاب بانتفاء الحاجة إلى الشعب.

وشكل ذلك ضوءاً أخضر لأحزاب السلطة للإيغال بمشاريعها التي تمعن بتحقيق السكّان. وكان على رأس هذه المشاريع الشروع بهدم العشوائيات في بغداد والمحافظات وإزالة البسطات من الشوارع.

وهكذا، ومنذ صيف عام 2019، بدأت حملات لإزالة العشوائيات في بغداد ومحافظات الوسط والجنوب. الوجه المعلن لهذه الحملة تنظيم النمط العمراني، أما باطنها فهو إعادة السيطرة على الأراضي التابعة للدولة من أجل إعادة استثمارها بمشاريع تجارية وسكنية (11).

**شعرت الأحزاب بانتفاء الحاجة إلى الشعب. فقد تشكلت الحكومة من خارج القواعد الدستورية، ولم يشارك 70 في المئة ممن يحق لهم التصويت في انتخابات 2018. مثل ذلك ضوءاً أخضر لأحزاب السلطة للإيغال بمشاريعها التي تمعن بتحقيق السكّان. وكان على رأس هذه المشاريع الشروع بهدم العشوائيات في بغداد والمحافظات وإزالة البسطات من الشوارع.**

وعلى سبيل المثال، يُراد لمعسكر الرشيد أن يكون على غرار مطار المثنى الذي منح لشركة استثمارية عراقية تابعة لرجل أعمال مقرّب من الأحزاب الشيعية ليبنى عليها مجمع سكني تتراوح أسعار الوحدات السكنية فيه بين 225 إلى 340 ألف دولار.

وعلى الرغم من مواجهتها عنفاً من قبل سكّانها، تمكّنت أمانة بغداد من إزالة نحو 3 في المئة من العشوائيات في بغداد حتّى نهاية أيلول / سبتمبر الماضي، في وقت صدرت فيه دعوات سياسية إلى إيواء من هُدمت منازلهم. شعر سكان العشوائيات بإهانة وظلم دفعهم إلى المشاركة في التظاهرات التي انطلقت في الأول من تشرين الأول / أكتوبر الماضي، وعاد الحديث عنهم وعن منازلهم في الكواليس السياسية وتحت قبة البرلمان ليتسم بالنعومة وليؤكّد على حقّهم في السكن وفي حياة كريمة. ويُنظر في هذه الأيام في أكثر من مقترح لتمليك الأراضي التي استوطنوها، بدلاً من مقترح سابق أراد تأجيرهم إياها لمدة 25 عاماً. إلا أن هذه المقترحات تبدو غير مقنعة لهم. ولذلك يشكّل سكّان العشوائيات خطوط الصدّ الأمامية في ساحات التظاهر والاعتصام في بغداد والمحافظات.. ويبدو أن العشوائيات لم تعد كافية لهؤلاء كـ“أوطان“. ولذلك شاركوا في التظاهرات وقُتلوا وجرحوا وهم يحملون شعار: “نريد وطناً“.

- 
- 1- محمد جاسم العاني وزهراء كامل كاظم الكناي: "مدينة بغداد تحليل لآليات الفعل الاقتصادي في النشأة والتطوير"، مجلة المخطط والتنمية العدد (19) 2008
- 2- محمد الطائي: "بغداد في قرن من المخططات الأساسية"، مجلة الآداب العدد (113) 2015
- 3- انتظار جاسم جبر وشروق نعيم جاسم: "تطوير البيئة الحضرية للمناطق العشوائية - مدينة بغداد امودجاً"، مجلة البحوث الجغرافية العدد (23) 2016.
- 4- محمد علي ميرزا: "مستوطنات التجاوز في مدينة بغداد وبعدها الجغرافي"، مجلة كلية التربية الأساسية العدد (191) 2008.
- 5- هاشم جعفر عبد الحسن: "معالجة المناطق العشوائية ضمن المعايير التخطيطية السليمة"، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك العدد (1) 2013 .
- 6- المصدر السابق
- 7- المادة (30) من الدستور العراقي، ثانياً: "تكفل الدولة الضمان الاجتماعي والصحي للعراقيين في حال الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل أو التشرذ أو اليتيم أو البطالة، وتعمل على وقايتهم من الجهل والخوف والفاقة، وتوفر لهم السكن والمناهج الخاصة لتأهيلهم والعناية بهم، وينظم ذلك بقانون".
- 8- وزارة التخطيط: "خطة التنمية الوطنية 2018-2022".
- 9- جمال باقر مطلق وحيدر رزاق محمد الشبر (تحديد مقترحات لحل مشكلة السكن العشوائي / دراسة تحليلية لمدينة بغداد للفترة من 2003 - 2008) مجلة المخطط والتنمية العدد (33) 2016
- 10- محمد علي ميرزا: "مستوطنات التجاوز في مدينة بغداد وبعدها الجغرافي"، مجلة كلية التربية الأساسية العدد (191) 2008
- 11- محادثة هاتفية مع مصدر سياسي



## العشوائيات في العراق.. مدن المنسيين المنسية

ليث ناطق

إعلامي من العراق

هناك نحو 3700 موقعاً عشوائياً عراقياً حسب أرقام وزارة التخطيط، يقطنها ما يُقدر بـ3 ملايين نسمة، وهي تتوزع على مختلف المحافظات. وللعاصمة بغداد الحصة الأكبر، بنحو ألف من المواقع العشوائية، تليها البصرة بـ700 موقعاً. و"منطقة التجاوز" هي المفردة الشائعة في العراق لإسم العشوائية.



على إثر الإحتلال الأمريكي لبغداد في العام 2003، طرحت مشكلات كبيرة، من بينها الاستيلاء على مقرات حكومية وشغلها من قبل عوائل لا تمتلك سكناً، وهي تتحدّر من محافظات متعددة، أغلبها جنوبية. وتطور الأمر في أيام معدودات ليصبح تمدداً على المساحات المتروكة في المدن المركزية، كبغداد والبصرة، لتبدأ رحلة تكوّن عشوائيات الحاضر.

## ليست المرة الأولى

سبق لبغداد - خصوصاً - أن شهدت ولادة أحياء عشوائية، أهمها تلك التي بُنيت بالطين على هامش العاصمة من الجهة الشمالية الشرقية. كان نزوحاً من فلاحى محافظات الجنوب، وبالأخص العمارة، وكان يطلق عليها مناطق "خلف السدة". وهذه تحولت، بعد ثورة 14 تموز/ يوليو 1958 وإعلان الجمهورية، إلى المدينة الجديدة التي شيدت عام 1959 على شكل منازل صغيرة متشابهة التصميم، لإيواء سكان "خلف السدة"، وصار اسمها مدينة "الثورة". ثم شاء صدام أن يطلق عليها اسمه، بلا نجاح كبير، إلى أن سميت مدينة "الصدر" تيمناً بالسيدين محمد باقر الصدر (أعدم في 1980) ومحمد محمد صادق الصدر، والد مقتدى الصدر، الذي اغتيل في 1999. وبقيت لليوم تعرف باسم مدينة الثورة/الصدر.

عشوائيات ما بعد 2003 لا تشبه تلك الأولى، لأنها أكبر حجماً وأكثر تناثراً من سابقتها. فعلى أرض العشوائيات الأولى - "خلف السدة" - مثلاً تمددت أحياء عشوائية كبيرة، وصار الواحد منها يجاور الآخر. وهي إن اختلفت عن بعضها بشيء، فـ"بدرجة" عشوائيتها.

هناك مساحات مشيدة على أراضٍ زراعية تمّ بيع قطعها للناس من قبل مالكيها أو من قبل جهات حزبية وميليشاوية متنفذة. وهناك أخرى بنيت بطريقة متجاوزة بالكامل، تعود ملكية أراضيها للدولة أو لجهات وأفراد من غير ساكنيها.

## "خلف السدة" .. من جديد

خلف الحدود الشرقية لمدينة الثورة / الصدر تتراصف مناطق "خلف السدة" وهي مشيدة على أرض ظلت لفترات طويلة إما مزروعة أو مكباً للنفايات (إذ يلاحظ زائرها من غير عناء اختناق الهواء برائحة النفايات والمياه الآسنة). يبرز عدم انتظام الشوارع الفرعية، حيث يبدأ بعضها بعرض 3 أمتار، وينتهي بـمتر واحد، نتيجة عدم وجود أي تخطيط لها. تكاد تفتقر جميعها للخدمات والبنية التحتية، حتى بعد مد خطوط الكهرباء والماء في بعضها، فهي خدمات مضافة لصقاً ولم تكن بحسبان التخطيط العمراني للمدينة، ومقتطعة من حصة المدن الرسمية، ما يؤثر على تزويد هذه الأخيرة.

وليست جميع الأحياء العشوائية مشيدة في مساحات خارج المدن، فهناك الكثير منها انبثقت في قلب المدينة مستغلة الساحات الصغيرة الخضراء أو المساحات التي تُركت فارغة لتنفس منها الأحياء المشيدة بشكل قانوني. ففي قاطع بلدية الكرادة والزعفرانية وحده (منطقة الكرادة إحدى المناطق المركزية في العاصمة بغداد)، هناك 43 موقعاً لمناطق عشوائية ومتجاوزة تضم نحو 24500 وحدة سكنية حسب مصدر مسؤول في دائرة بلدية الكرادة.

وهناك مناطق سُيِّدت على مساحات محظورة كالتى تختبئ تحتها كميات كبيرة من النفط، وقد تمّ تشخيصها بوضع صلبان تشير لكونها أرضاً نفطيةً تابعة للدولة، كعشوائيات ”علوة زويني“ قرب ساحة 83 الملاصقة لمدينة الثورة/ الصدر. وإذا جَرَّب أحدٌ زيارة تلك المناطق أياً كان مقصده، ستقابله بالضرورة مشاهد كثيرة لا يدري عنها المسؤولون شيئاً.

**تمثل جميع العشوائيات عبئاً مضاعفاً على الموارد والبنية التحتية التي لم تشهد توسعاً أو إدامة مناسبة.. كما لم تشهد مشكلة تزايد العشوائيات علاجاً حكومياً مدروساً، وتُركت لتتضخم مع لتضخم السكاني الذي يسجل نحو مليون ولادة في العام الواحد.**

وهناك مناطق سُيِّدت على مساحات محظورة كالتى تختبئ تحتها كميات كبيرة من النفط، وقد تمّ تشخيصها بوضع صلبان تشير لكونها أرضاً نفطيةً تابعة للدولة، كعشوائيات ”علوة زويني“ قرب ساحة 83 الملاصقة لمدينة الثورة/ الصدر. وإذا جَرَّب أحدٌ زيارة تلك المناطق أياً كان مقصده، ستقابله بالضرورة مشاهد كثيرة لا يدري عنها المسؤولون شيئاً.

### صورة إما حية أو...

يركض الطفل بسرعة، عاري القدمين، قاطعاً شبه الشارع، العاري هو الآخر من تعبيد أو رصيف ليبدو كمساحة من التراب والنفايات. بالكاد سيمكن تمييز قميص الطفل الذي يحاول أصدقائه اللحاق به، فهو نسخة تجارية من ”فانيلة“ نادي ريال مدريد الإسباني المعروفة بلونها الأبيض والخطوط الكحلية على أطرافها، قبل أن تتحول على جسد الطفل إلى ألوان أخرى عديدة بفعل الأغبرة والأوساخ.

**تكاد جميع العشوائيات الجديدة تفتقر للخدمات والبنية التحتية، حتى بعد مد خطوط الكهرباء والماء في بعضها، فهذه خدمات مضافة ”لصقاً“ ولم تكن بحسبان التخطيط العمراني للمدينة، وهي مقتطعة من حصة المدن الرسمية، ما يؤثر على تزويد هذه الأخيرة بها.**

هجر الأطفال الخمسة مدارسهم إلا واحداً. كان عُمرُ أكبرهم لا يتجاوز إحدى عشر سنة، ما يعني أنهم أحدثُ عهداً من منطقة سكناهم الصغيرة المشيدة بـ”الطابوق“ (حجر مفخور) القديم وصفائح الحديد (الزينكو) وكثير من النفايات، والواقعة تحت أحد خطوط النقل العالي للطاقة الكهربائية الرئيسية في ”حي الرسالة“ جنوب غربي العاصمة بغداد.

لا يتجاوز عديد بيوت هذا الحي الـ 30 منزلاً. وهو ينتمي إلى نحو 3700 موقعاً عشوائياً عراقياً حسب أرقام وزارة التخطيط، يقطنها ما يُقدر بـ3 ملايين نسمة، تتوزع على مختلف المحافظات. وللعاصمة بغداد الحصة الأكبر بنحو ألفٍ من المواقع العشوائية، تليها البصرة بـ 700 موقعاً. تمثل جميعها عبئاً مضاعفاً على الموارد والبنية التحتية التي لم تشهد توسعاً أو إدامة مناسبة، كما لم تشهد مشكلة تزايد العشوائيات علاجاً حكومياً مدروساً، وتُركت لتتضخم مع التضخم السكاني الذي يسجل نحو مليون ولادة في العام الواحد.

لا يتشابه سكان تلك العشوائيات بمهنتهم أو بخصائصهم الاجتماعية، لكنهم في الغالب لجؤوا للسكن في تلك الأحياء نتيجة تردي حالتهم الاقتصادية ولصعوبة تملك أو استئجار منازل في المدن لارتفاع تكلفتها. يعمل جميعاً العيش في مناطق ترابية الشوارع، تفتقر لأبسط مقومات العيش البشري، ولم تُزرها الخدمات اللائقة يوماً، ما يساهم بتضاعف

المشكلات التي تشهدها تلك المناطق والتشوهات التي تصيب بنيتها الإجتماعية.

## من المحاولات القليلة الرعناء للتعامل مع مشكلة العشوائيات، الحملة التي بدأتها الحكومات المحلية والبلديات وأمانة العاصمة لإزالة التجاوزات، فباشرت بتهديم بعض المنازل دون توفير بدائل سكنية!

### ملاح مشوهة

في الجهة الجنوبية الغربية من كرخ بغداد، وخلف منطقة "حي التراث" التي لم تُعبد كامل شوارعها، هناك كم هائل من العناء والتعقيد والمشكلات، يمتد على مساحة المنطقة العشوائية التي يقطنها أناس أكثرهم أبناء عمومة وأخوة، من عشيرة واحدة تسيطر على هذه المساحة، حتى سُميت المنطقة العشوائية المجاورة لحي التراث تلك باسم عشيرتهم.

يصف علي محمد صبري، وهو أحد سكان منطقة التراث السابقين، تجربته بالسكن وعائلته هناك، بالمرعبة حين يستذكر أحد الأسابيع الذي امتد فيه القتال وملأه الرصاص بسبب خلاف داخلي بين أبناء العشيرة تلك التي يسكن أبناءها في "منطقة التجاوز" - وهي المفردة الشائعة في العراق لوصف المناطق العشوائية. يستذكر عدم مقدرته على الخروج من المنزل وقتذاك وعدم ذهابه لتأدية بعض امتحاناته الجامعية، ويقول "تخلّصنا من تلك التجربة بصعوبة، لأن منزلنا في حي التراث كان سعره منخفضاً ولم يرغب أحدٌ بشرائه".

ليست هذه حادثة فريدة. ففي ظل تراجع دور أجهزة الدولة، تتفاقم سلوكيات قوى بديلة لقوة القانون. والأقرب هي العشيرة، وهذا ما يبدو جلياً على حياة مناطق التجاوز التي تشهد بين حين وآخر معارك بالأسلحة الخفيفة والمتوسطة بسبب خلاف عشائري قد يتسبب بتعطيل الحياة العامة في المنطقة ساحة الحرب ويحرم سكانها من العاملين بأجر يومي - وهم الأكثرية - من الخروج من أجل قوتهم، وأطفالها من الالتحاق بمدارسهم.. الشحيحة أصلاً.

### الغد المجهول

بالإضافة للافتقار لسلطة القانون وللمياه الصالحة والكهرباء، تشكو المناطق العشوائية شحاً بالمدارس، فيضطر العدد الأكبر من أطفالها إلى السير مسافات طويلة من أجل الوصول إلى أقرب مدرسة في المناطق السكنية المجاورة، بينما يسير الطفل الذي لا يلتحق بالمدرسة إلى عمله.

أجبرت الحكومة على العودة لما تُطلق عليه "الإشتراك المؤقت" مقابل أجور، والذي يلزم وزارة البلديات وأمانة العاصمة بتوفير المياه الصالحة، ووزارة الكهرباء بتجهيز الطاقة الكهربائية لحين إصدار قانون التجاوزات السكنية العالق في مجلس النواب منذ عام 2017.

وهذا ينطبق على الخدمات الصحية، حيث تعاني العشوائيات العراقية غياباً للرقابة والرعاية الصحيين إلا البعض القليل منها، حيث افتتحت مستويات صحية فقيرة الإمكانيات، لأن السلطات المسؤولة اضطرت للإعتراف بملكية ساكنيها لها على الرغم من فوضوية تخطيطها.

ومع غياب التخطيط المناسب والجدية الكافية في البحث عن حلول لأزمة العشوائيات، وإنجاد أهلها من حالة انعدام

وهكذا أجبرت الحكومة على العودة لما تطلق عليه "الإشتراك المؤقت" مقابل أُجور، والذي يلزم وزارة البلديات وأمانة العاصمة بتوفير المياه الصالحة، ووزارة الكهرباء بتجهيز الطاقة الكهربائية لحين إصدار قانون التجاوزات السكنية العالق في مجلس النواب منذ عام 2017.

لكن واقع المدن العراقية جميعها يفتقر لتوفير هذه الخدمات بالدرجة الكافية، وهي تمثل للناس عُقدةً ما انقطعت معاناتهم من نقصها..



## حملة "هدم" التجاوزات في العراق.. الشرارة التي لسعت الملايين

زاهر موسى

شاعر وصحافي من العراق

يرى العراقيون تجاوزات على أملاك الدولة، يقف خلفها سياسة وتنفيذيون كبار، يهيمنون على قصور قادة النظام السابق، وعلى مؤسسات تتبع الدولة، ومساحات أخرى واسعة يصعب حصرها. ذهب الحكومة إلى هدم وتفكيك تجاوزات الفقراء دون المساس بالأقوياء، كان المحرك الأبرز لموجة الغضب الهائل الذي تسرب لاحقاً إلى احتجاجات الأول من تشرين الأول / أكتوبر.

في التاسع عشر من شهر آب/أغسطس عام 2017، أقامت وزارة التخطيط العراقية "احتفالاً"، حضره في وقتها وزير التخطيط السابق سلمان الجميلي، بالإضافة إلى الأمين العام لمجلس الوزراء السابق مهدي العلق، وكذلك ممثل مكتب شؤون اللاجئين في السفارة الأميركية، ومنسق الشؤون الإنسانية الأممي في العراق. هذا الاحتفال (كما وصفته الوزارة في بيانها الرسمي) لم يكن للإعلان عن تقليل نسبة الفقر في العراق، ولم يتمحور حول إنهاء بغداد لمديونيتها الخارجية. وفي الحقيقة، لم يكن هناك أي سبب للفرح والاحتفال. فالمناسبة كانت لإعلان أن 13 في المئة من سكان العراق يعيشون في العشوائيات! صحيح أن طبيعة الاحتفال غريبة، لكن هذا يعكس بوضوح طريقة تعامل الطبقة السياسية العراقية مع إحدى أكبر أزماتها، وهي مشكلة السكن. فهم يحتفلون فقط لأنهم باتوا يعرفون حجم الكارثة التي يعيشها الإنسان العراقي، على الرغم من أن معرفتهم تلك لن تتغير الكثير.

تقترب سنة 2019 من نهايتها، ومعها يوشك ملف النازحين العراقيين جراء العمليات العسكرية إبان الحرب ضد داعش على الانتهاء، إذ اقترب عدد من غادروا منازلهم خلال السنوات الماضية من الخمسة ملايين مواطن، عادت غالبيتهم العظمى وبقي ما يقارب المليون منهم في مخيمات ينبغي غلقها بحلول نهاية هذا العام وفق تصورات الحكومة. لكن حركة نزوح جديدة ربما تبدأ قريباً، وهذه المرة لأسباب أخرى لا علاقة للحرب على الإرهاب بها.

توصيف العشوائيات بحسب التعريف الحكومي العراقي، يُقصد به المنازل أو الغرف المشيدة من الطين والصفائح أو حتى من الإسمنت على أراضٍ تابعة للدولة أو لأفراد بدون ترخيص، كما يشمل التعريف سكان مقرات الشركات والمصانع القديمة ومقرات سابقة للجيش العراقي وحزب البعث وأجهزة أمنية أخرى تم حلها عقب الغزو الأميركي للعراق.

## ما الجديد في ملف العشوائيات؟

مطلع أيلول/ سبتمبر الحالي، وبسبب ضغط الكتل السياسية المطالبة عبد المهدي وحكومته بتنفيذ إجراءات "حقيقية" لمعالجة موضوع السكن العشوائي، أصدر رئيس الوزراء العراقي أمراً بإزالة التجاوزات على عقارات الدولة، استناداً إلى الدستور العراقي وإلى ثلاثة قوانين وأوامر مشابهة صدرت في أعوام 2001 و2008 و2017، ولم تنفذ.

يعتبر موضوع تجاوز المواطنين على عقارات الدولة لإنشاء مساكن ومصالح تجارية وصناعية وزراعية ومقار حزبية وأمنية (تتبع "الحشد الشعبي") أمراً خطيراً لجهة مساسه بمصالح وحقوق ما يقارب الأربعة ملايين عراقي يسكنون أو يعيشون على مواردها. وفي حال تنفيذ هذا الأمر بالطريقة القانونية المتعارف عليها (الهدم بالجرافات)، فيمكن أن ينشب عنف عاصف يصعب التنبؤ بنهايته.

**بحسب التعريف الحكومي العراقي، يشير توصيف العشوائيات إلى المنازل أو الغرف المشيدة بدون ترخيص، من الطين والصفائح أو حتى من الإسمنت، على أراضٍ تابعة للدولة أو لأفراد، كما يشمل التعريف سكان مقرات الشركات والمصانع القديمة ومقرات سابقة للجيش العراقي وحزب البعث وأجهزة أمنية أخرى تم حلها عقب الغزو الأميركي للعراق.**

خلال التجارب الانتخابية لاختيار السلطة التشريعية والحكومات المحلية في العراق، أعوام 2005 و2009 و2010 و2013 و2018، تلقى المتجاوزون على عقارات الدولة وعوداً انتخابية كثيرة من قبل الساسة والأحزاب، تقضي

بتمليكهم ما تجاوزوا عليه وتحويل وضعهم إلى شرعي، لكن هذه الوعود لم تدخل حيز التنفيذ يوماً بسبب المناكفات السياسية، بالإضافة إلى أن هناك من يربط الأمر بالتوازنات الطائفية والسياسية التي لا تقبل التغيير بالنسبة لـ"الطائفة الحاكمة" (مصطلح صحافي متداول يشير إلى توافق ساسة السنة والشيعية والكردي من أجل مصالحهم).

## تنفيذ بالتدريج

حملة إزالة التجاوزات على أراضي الدولة التي شرعت بها حكومة عبد المهدي بدأت مطلع العام الحالي، وباشرت أمانة بغداد أولاً وقبل الجميع بها، وقد كانت خطة إدارة العاصمة تقضي بتفكيك 10 تجاوزات أسبوعياً من أجل عدم تأجيج الأوضاع. ولطالما عوّلت السلطة في العراق على نسيان المواطن بسرعة للأحداث، وهذا ما جعلها دائماً تقوم بإجراءاتها ببطء وبتوقيات متباعدة.

استهدفت الحملة أولاً محلات الفقراء التجارية وبدأت تتوسع لتهدم في شهر تموز/يوليو الماضي وحده 3968 تجاوزاً، تضمنت دوراً سكنية مسكونة وأخرى في طور البناء، بالإضافة إلى الأكشاك والمسقفات غير القانونية والتي يعتاش المواطنون على الواردات اليومية للبيع من خلالها، كما تضمنت حظائر لبيع الحيوانات، ومواقع لغسل السيارات.

لاحقاً، ذهبت الحملة إلى المحافظات الجنوبية، بدءاً من البصرة وكربلاء. ولإتمام الأمر، شكلت الحكومة فريق عمل أسمته "قوة الصدمة"، كما أنها فعّلت جهازاً إدارياً اسمه "خلية المتابعة"، لغرض إسناد الحكومات المحلية في رفع التجاوزات. لكن الاحتقان كان يتصاعد بصمت مؤقت من جانب الناس.

في البصرة، يعيش سكان المدينة "الأصلاء" (كما يصفون أنفسهم في مواقع التواصل) نوستالجيا تستذكر مدينتهم قبل فورة العشوائيات والكثافة السكانية المطردة بعد 2003. وهؤلاء كانوا أكثر المؤيدين لحملة رفع التجاوزات التي تطال ضمناً الوافدين من محافظات أخرى. يعتقد "الأصلاء" أن الوافدين يزاحمونهم على بحبوحة السكن وفرص العمل والموازنة الاتحادية، وحتى الماء والغذاء. هذه المزاحمة دعتهم إلى تأييد الحملة إلى حد التغني بالجرافة التي تهدم مساكن "الوافدين" ومصالحهم، لون الجرافة الأصفر أصبح محل تغزل بها وباتت تسمية "الأصفر ملك الساحة"، مساحة للتفاؤل في مواقع التواصل الاجتماعي.

**استهدفت الحملة التي بدأت في بغداد محلات الفقراء التجارية، وبدأت تتوسع لتهدم في شهر تموز/يوليو الماضي لوحده 3968 تجاوزاً، تضمنت دوراً سكنية مسكونة وأخرى في طور البناء، بالإضافة إلى الأكشاك والمسقفات غير القانونية التي يعتاش المواطنون على الواردات اليومية للبيع من خلالها، كما تضمنت حظائر لبيع الحيوانات، ومواقع لغسل السيارات.**

في كربلاء، لم يكن الأمر يختلف كثيراً، فهناك "أصلاء" وهناك "وافدون"! قام الفريق الثاني بتخريب مظهر المدينة المقدسة التي لا ينتمي لها تاريخياً بحسب الفريق الأول. هذه المشاعر الحانقة والغاضبة مثلت بداية لموجة عنصرية وتنمر واسعة في جنوب العراق، لكن الشرارة في كربلاء كانت أسرع في إيقاد الحريق، لتندلع احتجاجات مسائية عاصفة من قبل سكان العشوائيات، لم يوقفها غير قرار الحكومة المحلية تأجيل إكمال الحملة حتى إشعار آخر.

## العشوائيات

هذه احدى عشر نصاً تخص مصر والجزائر والسودان واليمن وتونس والمغرب والعراق. لا تمثل إحاطة متكاملة بالموضوع، بل تأمل بأن تكون قد توفقت في التقاط بعض ركائزه، بغاية أن يساهم المنهج المعتمد فيها في كشف الصعوبة البالغة لدراسة العشوائيات، واستحالة ذلك من "الخارج"، أي بدون انغماس الدارس في نبضها وإيقاعاتها وعلاقاتها المتشابكة، مع نفسها وجيرانها والسلطات المتنوعة المتدخلة فيها.

تحكي النصوص عن هذه المجتمعات "الثالثة"، فلا هي ريفٌ - ولو كان قسم كبير من ساكنيها هم من نازحيه - ولا هي مدينةٌ، حتى لو قامت داخل المدن الكبرى أو على أطرافها. هي مجتمعات "هجينة"، بكل عاديته واستثنائيتها في آن، وبكل أحلام أهلها ورجاءاتهم وتأقلماتهم مع الشروط القاسية التي يحيون وسطها أو تحيط بهم ..

أشرف "السفير العربي" على إعداد الأبحاث ونشرها على موقعه، بدعم من مؤسسة روزا لكسمبورغ. يمكن استخدام محتوى النصوص أو أجزاء منه طالما تتم نسبته للمصدر..